الجمهـــــورية الجـــــزائرية الديمقراطية الشعبيـــة

وزارة التعليم العـــالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومؤسسات مالية

أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجـزائر (2016-2000)

من اعداد الطلبة

- **نور الهدى زيتوني**
- **كميلة عبدة**

اشراف الاستاذ

- محمد العابد

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وتقدير

ربي أوزعنا أن نشكر نعمتك علينا وعلى والدينا و أن نعمل صالحا ترضاه.

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته

جل شأنه، ولا

يسعنا ونحن في هذا المق ام إلا أن نتقدم بالشكر والتقدير والعرفه ان إلى الأستاذ

المشرف **محمد** العابد،

كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز

هذا العمل

حتى و لو بالكلمة الطيبة

إهداء

الحمد الله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية.

-أهدي جهدي المتواضع الى الذي رسم معالم طريقي الى الخلق والعلم والفضيلة:

الى والدي العزيز أطال الله في عمره

-الى من أغدقت علي بحنانها و دعواتها، والتي لطالما حلمت أن تبصر نجاحي

و التفوق المتواصل في دراستي. ودعمتني لأواصل مشواري الدراسي

----أغلى الحبايب-----أمي------ حفظها الله لي وأدامها تاجا على رأسي.

-الى أخواتي اخوتي الأحباء كبيرا و صغيرا.

-الى كتاكيت العائلة: سجى، محمد ريان، كريم، ايمان.

-الى اللواتي قاسمنني حلو و مر الأيام الدراسية.

-الى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

أهدي ثمرة جهدي

الاهداء

اللهم اني أسألك ايمانا دائما و ق لبا خاشعا و علما نافعا و يقينا صادق ا و جسما على البلاء صابـــرا.

اهدي ثمرة جهدي

- الى من ربياني على الفضيلة والاخلاق الرفيعة ابي العزيز حفظه الله الى منبع العطف والحنان والوفاء والحب امي الغالية اطال الله في عمرها الى من لا تحلوا الحياة من دونهم الى قرة عيني اخوتي

الى من تقاسمت معهن الحياة بسرائها وضرائها صديقاتي في الجامعة

الى كل اساتذة قسم العلوم الاقتصادية وخاصة تخصص نقود ومؤسسات مالية

اليكم جميعا اهدي ثمرة عملي ومجهودي.

نور الهدى

المقدمة العامة

إن عملية تحقيق التنمية في أي مجتمع تعد ضرورة حتمية، فهي من أهم التحديات التي تشغل الدول سواء المتقدمة أو النامية، وهذا لأنها الوسيلة التي تسمح بتحسين مستوى معيشة الأفراد وزيادة رفاهيتهم وتقوية الاقتصاد الوطني بشكل يعزز مكانة الدولة وقوتها، ويسمح بالاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة، غير أن الدول النامية رغم وعيها بمتطلبات التنمية منذ عقود، ورغم توفر الكثير منها على الموارد اللازمة، إلاّ أن أغلب اقتصادياتها مازالت في دائرة التخلف، وخاصة تلك التي تعتمد بصفة شبه كلية على العائدات البترولية لدفع عجلة تنميتها الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد على عوائد المحروقات في تمويل مختلف المشاريع التنموية والاقتصادية المسطرة وفقا لسياسة المخططات الإنمائية، والتي باشرتها الدولة مع بداية الألفية الثالثة، بعد أن كان قرار التأميم أول خطوة في طريق السيطرة وبسط النفوذ على الثروات البترولية.

فالبترول يعتبر قطاع محرك أو قائد للنمو وذلك من خلال مايوفره من ايرادات مالية خاصة أثناء إرتفاع أسعاره في السوق العالمية من جهة ومن جهة أخرى باعتباره قطاعا حيويا يوفر مدخلات الانتاج للقطاعات الاقتصادية الأخرى، كما يمكن أن يكون لانهيار أسعار البترول تأثيرا كبيرا على تمويل مختلف المشاريع المسطرة، فهو يعمل على تجميدها، تأجيلها أو إلغائها في إطار سياسة ترشيد النفقات، وهذا يؤثر بدوره على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

ولأن الجزائر اعتمدت ولا تزال تعتمد على قطاع المحروقات بما يوفره من أموال طائلة تساهم وتساعد صنّاع القرار على تنفيذ مخططاتهم التنموية، وبالتالي تجسيد التنمية الاقتصادية، ولأن قطاع المحروقات في الجزائر رهينة التقلبات التي تحدث على مستوى السوق البترولية العالمية، فإن التنمية الاقتصادية في الجزائر تبقى حبيسة تغيرات أسعار البترول وما تفرزه هذه التغيرات سواء بالايجاب أو بالسلب على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

إشكالية البحث

إن تقلبات الأسعار في السوق البترولية العالمية لا شك أنها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على اقتصاديات الدول البترولية عامة والاقتصاد الجزائري خاصة، ومن هنا تبرز لنا بوضوح طبيعة الإشكالية المتضمنة في السؤال الجوهري الآتي :

- مامدى تأثير تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية

ومن أجل الإحاطة والإلمام بحيثيات هذا الموضوع قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار البترول؟.

- ما هي آثار تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية؟.

- هل يمكن للإقتصاد الجزائري أن يقضي على تبعيته لقطاع المحروقات ويوجد بدائل أخرى تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية؟.

فرضيات البحث

حتى يتسنى لنا ضبط الموضوع بشكل جيد حاولنا صياغة بعض الفرضيات من أجل الإجابة عن الأسئلة التي طرحت ضمن الإشكالية على النحو التالي:

- يعتبر الطلب والعرض البترولي من المحددات الأساسية والمؤثرة في أسعار البترول.

- يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، ولذلك نجد أن التقلبات الحاصلة في أسعار البترول لها تأثير كبير على مختلف التوازنات الإقتصادية الكلية.

- توجد العديد من البدائل التنموية خارج قطاع المحروقات يمكن أن يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في التعرف على الآثار التي تخلفها تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية بمختلف مؤشراتها، وذلك من خلال إستعراض أهم التغيرات التي عرفها سعر البترول في السوق العالمية، كما تنبع أهمية البحث من الإهتمام البالغ الذي حضي به قطاع البترول باعتباره العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، والدور الذي يلعبه هذا الأخير في تحقيق الرفاهية لما يوفره من موارد مالية تساهم في إستمرارية دوران عجلة التنمية الاقتصادية التي يسعى لتحقيقها أصحاب القرار.

أهداف البحث

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الجوانب الفنية والاقتصادية للبترول في العالم، مع تسليط الضوء على إمكانيات الجزائر البترولية؛

- ابراز التقلبات التي شهدتها أسعار البترول ومدى انعكاسها على مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية؛

- البحث عن أهم الاستراتيجيات البديلة لقطاع البترول للنهوض بالاقتصاد الجزائري؛

- محاولة الكشف عن إمكانية تجسيد التنمية الاقتصادية في الجزائر، كونها نقلة نوعية مصاحبة لتغيرات هيكلية في جميع الميادين وقدرة الجزائر على تحقيق مستوى عالي من الرفاهية لمواطنيها.

منهج البحث

للوصول إلى نتائج البحث، والإجابة على التساؤلات المطروحة، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا على المنهج التاريخي من خلال استعراض نشأة البترول وتطور أسعاره، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على أسلوب الإستقراء والإستنتاج، لتوضيح مختلف المفاهيم التي تحيط بالموضوع من خلال تحليل البيانات والإحصائيات المرتبطة بأسعار البترول والمتغيرات الإقتصادية.

أما فيما يخص أدوات جمع المعلومات، فقد اعتمدنا على المسح المكتبي، وذلك بهدف التعرف على الكتب والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، إضافة إلى البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات أو المقدمة في شكل أوراق بحثية في الملتقيات العلمية، بالإضافة إلى البحوث المقدمة في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، كما تم الاعتماد على المقالات المنشورة على شبكة الأنترنت وبعض المواقع الرسمية لبعض الهيئات أو المؤسسات بغية الحصول على المعلومات والإحصائيات للقيام بتحليلها وتقييمها.

هيكل البحث

بغية الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية قسمت بدورها إلى ثلاثة مباحث.

- ❖ تطرقنا في الفصل الأول إلى التأصيل النظري للتنمية الإقتصادية، حيث تناولنا عموميات حول التنمية الاقتصادية وأهم نظرياتها، مؤشراتها وسياساتها، وفي الأخير متطلبات، مصادر تمويل وعقبات التنمية الإقتصادية.
- ❖ وتناولنا في الفصل الثاني تطورات أسعار البترول في السوق البترولية وآثارها على اقتصاديات الدول، حيث تطرقنا إلى الأسس النظرية للبترول، كما تم دراسة تطور سعر البترول ومحدداته في السوق البترولية وفي الأخير تطرقنا إلى آثار تقلبات أسعار البترول على اقتصاديات الدول.
- ❖ والفصل الثالث خصصناه لدراسة واقع التنمية الاقتصادية في ظل تقلبات أسعار البترول، وهو الفصل الأساسي في هذا البحث، حيث ركزنا على البرامج التنموية التي إعتمدتها الجزائر من (2000- 2016)، و واقع البترول في الجزائر، والأخير تطرقنا إلى أثر التغير في سعر البترول على المؤشرات الاقتصادية وفي الجزائر والاستراتيجيات البديلة.

صعوبات البحث

واجهتنا مجموعة من الصعوبات تمثلت في:

– صعوبة العثور على المراجع لا سيما تلك المتعلقة بالبترول، إضافة إلى قلة المراجع التي تدرس العلاقة بين البترول والتنمية الإقتصادية؛

– صعوبة في إيجاد بعض الإحصائيات خاصة المتعلقة بالسنة الأخيرة من فترة الدراسة (2016)؛

– تعارض وتضارب الإحصائيات المقدمة من طرف المؤسسات الوطنية أو الأجنبية على حد سواء مما يؤثر سلبا على الدراسة؛

– كانت رغبتنا في التدقيق في كل مؤشر من مؤشرات التنمية الاقتصادية وربطها بتقلبات أسعار البترول ولكن حجم المذكرة لا يسمح.

الفصل الأول

التأصيل النظري للتنمية الإقتصادية

تمهيد

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية اليوم الشغل الشاغل للمفكرين الاقتصاديين ورجال البحث العلمي، فهي تحتل مكاناً بارزا على المستوى العالمي، بل وإنها تحتل اليوم مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي الحديث، بحيث أنها تشمل عدة جوانب ثقافية وبيئية وأخلاقية.

وتزايد الاهتمام بمفهوم التنمية الاقتصادية ليس وليد الصدفة، بل هو نتيجة لطبيعة التغيرات التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فعملية التنمية الاقتصادية ليست تلقائية وسهلة فهي تتطلب وقتا طويلا، والواقع أنها لا تقوم على أسس مادية فقط، بل تتطلب كذلك تخطيطا واسع النطاق لحصر الموارد المتاحة، ونظرا لكل هذا فقد حاولنا من خلال هذا الفصل الإحاطة بالجوانب المختلفة للتنمية، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، كالآتي:

المبحث الأول: عموميات حول التنمية الإقتصادية.

المبحث الثاني: نظريات، مؤشرات وسياسات التنمية الإقتصادية.

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية: متطلبات، مصادر تمويل والعقبات.

المبحث الأول: عموميات حول التنمية الإقتصادية

تعتبر المواضيع التي اهتمت بالتنمية الاقتصادية عموما من أهم المواضيع التي تمت مناقشتها من طرف الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي، ونظرا للجدل الكبير الذي يثيره موضوع التنمية من حيث مختلف المفاهيم المرتبطة به وكذا سبل تحقيقه فإننا سنحاول الوقوف على مختلف هذه المفاهيم.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي

شاع في أغلب الأدبيات الاقتصادية وخاصة المعاصرة منها استخدام مصطلحات عديدة للتدليل عن التنمية الاقتصادية، فمنهم من يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي والبعض الآخر يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية وغيرها.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية

لم يتفق المفكرون الاقتصاديون ورجال البحث العلمي على تعريف موحد للتنمية، لكن رغم ذلك سنحاول إدراج بعض التعاريف التي جاءوا بها محاولين إيجاد قاسم مشترك لهذه التعاريف:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "عملية تغيير مقصود ومخطط له بعناية لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في مجتمع يتسم بصفة عدم التطور في هذه المجالات بهدف الوصول إلى مستويات أفضل من حيث الكم والنوع لإشباع وتلبية الحاجات الأساسية لأفراد هذا المجتمع"[1].

كما تعرف بأنها: "العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل بين الأفراد مما ينتج عنه تحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج " [2].

وتعرف أيضا بأنها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب انتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الانتاج من خلال انماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن"[3].

---

[1]- علي جدوع الشرفات، **"التنمية الاقتصادية في العالم العربي"**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 5.

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **"اتجاهات حديثة في التنمية"**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2000، ص 17.

[3]- محمد عبد العزيز عجمية، محمد الليثي، **"التنمية الاقتصادية–مفهومها–نظرياتها– سياساتها"**، الدار الجامعية للطباعة، مصر، 2003، ص20.

والتعريف الأفضل للتنمية بالمفهوم الشامل هو أنها:" تمثل ذلك التطور البياني أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع"[1].

فالتنمية الاقتصادية تتمثل في:" تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي و زيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل القومي أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"[2].

وفي الأخير يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها:"إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد"[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص عناصر التنمية الاقتصادية في[4]:

الشمولية: أي أنها تغيير شامل لا يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي بل يشمل كل مجالات الحياة؛

- ❖ حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن؛
- ❖ حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة(العدالة الاجتماعية ؛
- ❖ ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد؛
- ❖ تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية؛
- ❖ تواصل واستمرار التنمية أو التنمية المتواصلة أو المستدامة أي أن تشبع الأجيال الحاضرة احتياجاتها دون أن تنقص من مقدرة الأجيال اللاحقة من تلبية احتياجاتها؛
- ❖ الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في البلد.

---

[1]- مدحت القريشي، **"التنمية الاقتصادية –نظريات وسياسات وموضوعات–"**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 122،

[2]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **"التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق–النظريات– الاستراتيجيات– التمويل"**، الدار الجامعية للطباعة، مصر، 2007، ص ص 77، 78 .

[3]- الزين منصوري، **"تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 82.

[4]- عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-30.

الفرع الثاني: أهم المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية

هناك عدة مصطلحات اقتصادية ذات ارتباط وثيق بالتنمية الاقتصادية، وسنتناول أهم هذه المصطلحات.

أولا: النمو الإقتصادي

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا، اقترن بظهور الرأسمالية وما صاحبها من تغيرات تقنية.

1- مفهوم النمو الإقتصادي: توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي:

يعرف **جون ريفوار** النمو الاقتصادي"بالتحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في إتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة"[1].

فيما يعرف **جون أروس** النمو الاقتصادي:" على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"[2].

كما يعرف محمد عبد العزيز عجمية النمو الاقتصادي بأنه:"حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[3].

ويعرف عبد القادر محمد عبد القادر عطيه النمو القتصادي على أنه:"الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن"[4].

حيث أن :

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي ÷ على عدد السكان

[1]- Jean Rivoire,**" L'économie de marché Que sais-je?",** éditions Dahleb, Alger, 1994, p79.

[2]- Jean Arrous," **les théories de la croissance"**, éditions du seuil, paris, 1999, p 9.

[3]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "**التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 51.

[4]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص11.

أي أنه يشير لنصيب للفرد من الدخل الكلي للمجتمع، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي، وإنما يتعدى ذلك إلى حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، وهذا لن يتحقق إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي(الناتج الكلي) أكبر من معدل النمو السكاني[1].

ويمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي كما يلي:"هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات التي يرغب فيها السكان خلال فترة معينة، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[2].

وبالتمعن في هذه التعريفات السابقة فإننا نجد أنها تشير إلى جملة من العناصر والتي يجب التأكيد عليها وتلخيصها كما يلي[3]:

ا- لا يمكن القول عن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي لوحدها، بأنها تعبر عن نمو اقتصادي في مجتمع ما، إذ لا بد أن تترافق هذه الزيادة بحصول زيادة محققة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إن هذا الشرط الأساسي يقود إلى شرط ثاني، هو أن تكون نسبة النمو السكاني في مجتمع الدراسة أقل من نسبة الزيادة في الإنتاج المحلي الإجمالي أو ما يعبر عنه بالدخل الوطني وبناءا على ذلك يكون:

معدل ا لنمو الاقتصادي= معدل النمو في الدخل الوطني – معدل النمو في التعداد السكاني

ب- أن الزيادة التي تحدث في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون حقيقية بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم) و عليه فإن :

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي- معدل التضخم

ج- يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها.

---

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2]- طاوس صالحي، "**مدى فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة (2000-2010)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة الجزائر3، الجزائر،2015، ص4.

[3]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "**التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**"، مرجع سبق ذكره، ص57.

2- الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية

مما سبق يتوضح أن هناك اختلافات جوهرية بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية تتمثل فيما يلي[1]:

– أن التنمية الاقتصادية وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي؛

– أن النمو الاقتصادي يهتم بالكم في حين التنمية الاقتصادية تهتم بالكيف إلى جانب الكم؛

– أن النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع العائد أي لا يهتم بمن سيستفيد من ثمار النمو الاقتصادي، في حين تركز التنمية الاقتصادية على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة داخل المجتمع؛

– أن النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من الدولة، في حين التنمية الاقتصادية تتطاب تدخل الدولة لوضع خطة شاملة بما يضمن حدوث التغير الهيكلي المطلوب و توزيع عائده لصالح الطبقات الفقيرة؛

– أن النمو الاقتصادي يعني زيادة الناتج القومي الحقيقي، في حين تضمن التنمية الاقتصادية إضافة إلى ذلك تغيرات أساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛

– أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، في حين أن النمو الاقتصادي يهتم بأن تكون الزيادة في الدخل القومي أعلى من معدل الزيادة السكانية؛

– أن التنمية الاقتصادية تشير إلى البلدان النامية، في حين أن النمو الاقتصادي يشير إلى البلدان المتقدمة.

ثانيا: التخلف الاقتصادي

تعدت أسباب التخلف، والتي من شأنها أن تعرقل من مسار عملية التنمية في بلد ما.

1- مفهوم التخلف الاقتصادي: لايوجد تعريف واحد للتخلف الاقتصادي يشمل كل ملامحه فهي تتعدد بتعدد المعايير المستند عليها، فمنهم من يعرف التخلف الاقتصادي على أنه:

[1]- ايمان عطية ناصف، **"النظرية الاقتصادية الكلية"**، دار الجمعة الجديدة، مصر، 2008، ص339.

عبارة عن "نشاط اقتصادي يتعلق بعدم تحقيق مستويات معينة من الرفاه أو التقدم لأفراد المجتمع في دولة ما مع ما أمكن تحقيقة من هذين العنصرين في دول أخرى"[1].

"ندرة شديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى عرض عناصر الإنتاج الأخرى وخاصة عنصر العمل. مع قياس ذلك على أساس تحديد نصيب الفرد من السكان من ذلك الرأسمال ومقارنة ذلك النصيب بالأرقام المماثلة الخاصة بالمجتمعات أو الدول المتقدمة"[2].

ويقترح سيمون كورنت ثلاثة تعاريف[3]:

- ❖ التخلف يعني الفشل في الإستفادة الكاملة من الإنتاج نظرا لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الإجتماعية.
- ❖ قد يعني التخلف الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة.
- ❖ قد يعني الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة.

2- أسباب التخلف الاقتصادي

لكل حالة مسبباتها المباشرة وغير المباشرة وتتمثل أسباب التخلف الاقتصادي فيما يلي[4]:

2-1- الأسباب المباشرة

نذكر منها: محددات البيئة السياسة؛ ضعف الإنتاج وعدم كفاءته؛ وجود جزء كبير من الثروات غير المستغلة؛ ضعف الفن الإنتاجي وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة؛ سيادة الثقافات غير الاقتصادية؛ التخلف الاجتماعي، ارتفاع نسبة الأمية و الزيادة السكانية.

[1]- علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2]- محمد أحمد الدوري، **"التخلف الاقتصادي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1987، ص20.

[3]- عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش، " **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها– مشاكل الفقر– التلوث البيئي– التنمية المستديمة"**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص9.

[4]- محمود علي الشرقاوي، **"النمو الاقتصادي وتحديات الواقع"**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص ص 69،70.

2-2- الأسباب غير المباشرة

وتتمثل في: انخفاض الدخل القومي، وانخفاض حصة الفرد منه؛ انخفاض كمية الإنتاج ونوعيته؛ محدودية مستوى التعليم، وانتشار ظاهرة عمل الأطفال؛ البطالة بأنواعها المقنعة والموسمية.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية

يعتبر موضوع التنمية الاقتصادية بمفهومه الواسع هدفا تسعى لتحقيقه كافة الشعوب والدول، وهذا بالنظر للأهمية الكبيرة التي يحظى بها هذا الموضوع بالدراسات الاقتصادية والسياسات والاجتماعية.

الفرع الأول: أهمية التنمية الإقتصادية

إن أهمية التنمية الاقتصادية تتجلى في العنصرين التاليين[1]:

أولا: التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية و التقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة

من أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية، يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة وفي هذا الإطار لابد أن نشير إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على حدة هذه الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين الآتيتين:

1- **مجموعة العوامل الاقتصادية:** تمس هذه العوامل الجانب الاقتصادي، وهي تتمثل في:

- التبعية الاقتصادية للخارج؛
- سيادة نمط الإنتاج الواحد؛
- ضعف البنيان الصناعي والزراعي؛
- نقص رؤوس الأموال؛
- انتشار البطالة وخاصة البطالة المقنعة؛

[1]- إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، **"مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي"**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص ص 270-272.

- انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة؛
- سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي؛
- استمرارية أزمة المديونية الخارجية؛
- ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار.

2- مجموعة العوامل غير الاقتصادية: وتمس هذه العوامل الجانب غير الاقتصادي، وهي بدورها تتمثل في:

- الزيادة السكانية الهائلة؛
- انخفاض المستوى الصحي؛
- سوء التغذية؛
- انخفاض مستوى التعليم وارتفاع نسبة الأمية.

وعليه يجب على البلدان النامية العمل على تجاوز هذه العوامل بنوعيها تدريجيا وذلك بتبني رؤية واستراتيجية مدروسة وواضحة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

ثانيا: التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي

إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته، فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية، خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال، والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية، ومن أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة استغلالا صحيحا وكاملا.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

إن أهداف التنمية الاقتصادية تختلف من دولة لأخرى لاختلاف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، غير أن هناك أهدافا أساسية ومشتركة تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية، وعموما قبل

التطرق لهذه الأهداف يجب مراعاة الأمور التالية عند وضع هذه الأخيرة[1]:

1- يجب أن توضع الأهداف بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى من عملية التنمية الاقتصادية بحيث يتم تنفيذ هذه المتطلبات قبل غيرها؛

2- يجب أن تصاغ الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافة عناصر الإنتاج ما أمكن خلال العملية الإنتاجية؛

3- يجب أن تحدد هذه الأهداف المستوى المطلوب من الطاقات البشرية والفنية والإدارية وغيرها من الطاقات لإنجاز أغراض التنمية الاقتصادية؛

4- يجب أن تساعد هذه الأهداف على تحديد أو قياس مدى التقدم الذي تحققه برامج التنمية الاقتصادية.

بعد الأخذ بعين الاعتبار هذه النقاط يمكن أن نحدد الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية فيما يلي:

أولا: زيادة الدخل القومي الحقيقي

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة وذلك بسبب انخفاض مستوى معيشة السكان والدخل القومي، والذي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة[2].

إن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان، تحكمه عوامل معينة كمعدل زيادة السكان، وإمكانيات البلد المادية والفنية، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كثيرا كلما اضطرت الدول إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي الحقيقي، غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانات الدولة المادية والفنية[3].

ثانيا: رفع مستوى المعيشة

التنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب وإنما هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل

[1]- علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2]- كامل بكري، **"التنمية الاقتصادية"**، دار النهضة العربية، لبنان، 1986، ص ص 70، 71.

[3]- حربي محمد موسى عريقات، **"التنمية والتخطيط الإقتصادي – مفهوم وتجارب–"**، دار البلدية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 60.

ما يتضمنه هذا التغيير من معان، ففي معظم الدول النامية، هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على المورد المالي والأنشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان[1].

ثالثا: تقليل التفاوت في الدخول والثروات

يعتبر هدفا من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، حيث نجد أنه في معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه، تعاني تفاوتا كبيرا في توزيع الدخول والثروات، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على حصة كبيرة من هذه الثروة، وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباينت[2].

رابعا: التوسع في الهيكل الإنتاجي

تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، فالتنمية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب بناء صناعات ثقيلة تمد الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة[3].

خامسا : تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي

هناك أهداف أخرى تدور حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي، وتغيير طابعه التقليدي، ففي البلدان المتخلفة تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي، فهذا القطاع يعتبر الأهم من بين القطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي. وعلى هذا الجانب فعلى القائمين بأمر التنمية الاقتصادية تخصيص نسبة معتبرة من الموارد للنهوض بالصناعة سواء كان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أو التوسع في الصناعات القائمة[4].

المطلب الثالث: أبعاد التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تنطوي على عدة أبعاد معينة ومن بينها الأبعاد السياسية والأبعاد الاجتماعية والأبعاد

[1]- عبد الطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، **"دراسات في التنمية الاقتصادية"**، مكتبة حسن عصرية، لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص 26.

[2]- حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 70،71.

[3]- المرجع نفسه، ص71.

[4]- كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص71.

المادية والحضارية وسوف نوجز هذه الأبعاد فيما[1]:

أولا: البعد المادي للتنمية

يستند هذا البعد على أن التنمية هي نقيض للتخلف، فان التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق من العمليات لكي تتحقق التنمية وتتمثل في تحقيق التراكم الرأسمالي، تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، سيادة الإنتاج السلعة، عملية تكوين السوق القومية.

ثانيا: البعد الاجتماعي للتنمية

ترتب على توسيع التنمية أمران بالنسبة للمسألة الأولى تتمثل في المرادفة بين التنمية والتحديث وهو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ،أما المسألة الثانية فتتمثل في تحقيق التنمية بالانتشار ومن خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة وجوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية.

ثالثا: البعد السياسي للتنمية

يتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة وقد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا.

رابعا: البعد الدولي للتنمية

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي والى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

خامسا: البعد الحضاري للتنمية

إن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويقضي إلى مولد حضارة جديدة ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية وتكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

المبحث الثاني: متطلبات، مصادر تمويل وعقبات التنمية الاقتصادية

تحاول نظريات التنمية الاقتصادية بحث وتفسير الظاهرة المرتبطة بهذا المفهوم، وذلك للوصول إلى بناء هيكل معرفي يمكن الاعتماد عليه لتحقيق درجة من التقدم والتطور، ولقياس درجة هذا التقدم توجد ثلاثة معايير أساسية تعتمد

[1]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 131، 132.

عليها الدولة في وضع برامج وخطط التنمية بحيث تستعمل العديد من السياسات الاقتصادية.

المطلب الأول: نظريات التنمية الإقتصادية

نظريات التنمية الإقتصادية هي تلك النظريات التي حاولت بحث وتفسير الظواهر من حيث الأسباب والمعوقات والمفاهيم وذلك لإحداث تنمية اقتصادية في الدول، سنتعرض في هذا المطلب لأهم النظريات الرائدة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية للتنمية الإقتصادية

سبقت هذه النظريات كل من الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية، وهي لم تتبنى مفهوم التنمية الذي لم يكن قد تبلور.

أولا: نظرية آدم سميث (1723- 1790)

نادى آدم سميث بأن تقسيم العمل وتراكم رأس المال هما العنصران الرئيسيان في إحداث التنمية الاقتصادية، كما قال بأن عملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر ويساهم فيها جميع الأفراد[1].

ثانيا: نظرية ستيوارت ميل

ينظر ستيوارت ميل إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل[2].

ثالثا:نظرية شومبيتر

تفترض هذه النظرية اقتصاداً تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية، ومما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي

[1]- علي جذوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2]- محمود علي الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص51.

تؤدي إلى تحسين الإنتاج أو ايجاد منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم قدرته على تقديم شئ جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها[1].

رابعا:النظرية الكنزية

اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية للدول المتقدمة أكثر مما هي للدول النامية، حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكنزية هي: الطلب الفعال، الكفاية الحدية لرأس المال، سعر الفائدة، المضاعف الكنزي[2].

خامسا:نظرية الدفعة القوية لرودان روزنشتين

تؤكد الفكرة الأساسية لهذه النظرية، على أنه لا يمكن للدول النامية القضاء على حالة التخلف التي تعيش فيها دون القيام بدفعة قوية أو سلسلة من الدفعات المتمثلة بالقيام باستثمارات ضخمة لإقامة الهياكل الاقتصادية الأساسية، وإنشاء مشروعات متكاملة عديدة بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي[3].

يفرق روزنشتين–رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية، الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، والثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، والثالث عدم قابلية عرض الإدخار للتجزئة، وتنطلق هذه النظرية من سيادة الوفورات الخارجية ويعتبر رودان أن نظريته أشمل من النظرية التقليدية الساكنة، التي تهتم بحالة التوازن الساكن حيث الاستثمار يعادل الصفر، في حين أن هذه النظرية تبحث في الواقع عن المسار الموصل إلى التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن[4].

سادسا: نظرية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن

تعتبر نظرية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن من أهم النظريات الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية.

---

[1]- محمد البنا، **"التنمية والتخطيط الإقتصادي بين النظرية والتطبيق –اشارة خاصة لتجربة دولة قطر–"**، مكتبة زهراء الشرق، قطر، دون سنة، ص62.

[2]- محمود علي الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص53.

[3]- عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص54.

[4]- عصام عمر مندور، **"التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية – المنهج النظرية– القياس"**، دار التعليم الثانوي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2006، ص ص 55، 56.

1- نظرية النمو المتوازن: نادى بها السويدي الشهير رانجر نيركسه (Rangner Nurkse)، وتقوم فكرتها على أساس توزيع الدفعة القوية من الاستثمارات بشكل متوازن بين مختلف القطاعات الصناعية لانتاج السلع الاستهلاكية، وكذلك السلع الرأسمالية، وتحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة بمعنى توزيع الاستثمارات على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، لذا فهي امتداد لنظرية الدفعة القوية، وتمت معالجتها من قبل روزنشتين وأرثر لويس، وقدمت هذه النظرية أسلوباً جديداً للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة[1].

2- نظرية النمو غير المتوازن: وضعها هيرشمان (Hirschman) عام 1964 وتدور فكرتها على أساس تخصيص الاستثمارات لقطاعات معينة مختارة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. حيث يرى هيرشمان أن تلك القطاعات تستطيع تحقيق وفورات خارجية تمكن من إقامة مشروعات أخرى جديدة. وعلى ذلك فإن السياسة الإنمائية تستهدف[2]:

- ❖ تشجيع المشروعات التي تخلق مزيدا من الوفورات الخارجية.
- ❖ تقليل المشروعات التي تستخدم وفورات خارجية أكثر مما تخلق بها.

الفرع الثاني: النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية

بعد الحرب العالمية الثانية أرادت الدول الفقيرة أن تباشر بشكل جدي في التغيير الاقتصادي، فاعتمدوا على الخبرات المكتسبة من **خطة مارشال** التي من خلالها تمكنت دول أوربا الممزقة نتيجة الحرب أن تعيد بناء اقتصادياتها.

أولا: نظرية المراحل الخطية

وتنقسم هذه النظرية إلى مرحلتين:

[1]- حامد الريفي، "**اقتصاديات البيئة: مشكلات البيئة – التنمية الاقتصادية – التنمية المستدامة**"، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015، ص ص 213، 214.

[2]- المرجع نفسه، ص214.

1- مراحل النمو لروستو: قدم روستو (Rostow) نموذجا تاريخيا لعملية التنمية الاقتصادية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، حيث حاول وضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تمشي عليها للوصول إلى التقدم، وقسمها إلى خمسة مراحل وهم[1]:

- مرحلة المجتمع التقليدي (The Traditional Society)
- مرحلة توفير شروط عملية الانطلاق نحو النمو المستدام
(The precondition for Take- Off into Self-Sustaining growth)
- مرحلة الآنطلاق (The Take-Off)
- مرحلة الاندفاع نحو النضج (The drive to maturity)
- مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع والكبير (The of high mass consumption)

إن هذه المراحل بمجموعها هي نظرية للنمو الاقتصادي وهي ليست مراحل وصفية أو تاريخية عن تتابع عملية التنمية في المجتمعات الحديثة، ولقد دلت الدراسات على أن أغلب الدول المتقدمة قد مرت بالمراحل المذكورة نحو النمو المستدام والدول المتخلفة التي ما زالت في أي من مرحلة المجتمع التقليدي أو مراحل توافر الشروط عليها أن تتبع نفس الخطوات.

2- مراحل النمو لهارد– دومار: هذه النظرية عملت على توضيح أهمية ودور الإدخار في زيادة الإستثمار، وقد تم صياغة هذه النظرية في شكل علاقة رياضية على النحو التالي[2]:

$$DY/Y = S/K$$

بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي **DY/Y** = معدل الإدخار الوطني**S** / معامل رأس المال **(K)**، وفي حال إدخال السكان **n** تكون النتيجة على النحو التالي: **(DY/Y= S/K- n)**

ومنه فإن معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الإدخار والإستثمار، وعلاقة عكسية بكل من معامل رأس المال، ومعدلات النمو.

[1]- محمود علي الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص57، 58.
[2]- عبد الله خبابة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 49،50.

ثانيا: نظرية التغير الهيكلي

تتعامل هذه النظرية مع السياسات التي تركز على تغيير الهياكل الاقتصادية للدول النامية من كونها اقتصاديات تتألف من نشاط زراعي يعتمد على الكفاف إلى اقتصاديات أكثر تطورا ونموا تعتمد بالدرجة الأولى على الصناعات المتنوعة والخدمات، وهناك شكلان رئيسيان لهذه النظريةهما[1] :

1- نموذج آرثر لويس: يعتمد هذا النموذج على العرض غير المحدود للعمالة و المسمى نموذج الفائض في العمالة في قطاعين من الاقتصاد هما الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجيا من القطاع التقليدي، هذا التحول يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في القطاع الصناعي وزيادة حجم التشغيل والنتيجة حدوث التنمية.

2- نموذج تشينري: الذي درس مجوعة من اقتصاديات الدول النامية في الفترة (1950- 1973) فهو يخلص إلى وجود علاقة مباشرة بين معدلات الدخول الفردية وبين التغيرات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول، وقد استخلص ثلاث مراحل يمكن تمييزها من حيث مدى التغيرات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بمستوى التنمية الإقتصادية الناجمة عن هذه التغيرات وهي: مرحلة التنمية الإقتصادية، مرحلة القفزة الإقتصادية، المرحلة الصناعية أو مرحلة النضوج.

ثالثا: نظرية ثورة التبعية الدولية

نتيجة الانفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال مدة السبعينات بين مفكري العالم الثالث، وتعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلا عن وقوعها في تبعية الدول الغنية وسيطرتها[2].

وفي هذا الصدد هناك ثلاثة تيارات فكرية لثورة التبعية الدولية[3]:

[1]- علي جذوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص ص 30، 31.

[2]- مشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق،" **التنمية الاقتصادية**"، ،دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، دون سنة، ص 141.

[3]- عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص ص 70، 71.

1- نموذج التبعية الاستعمارية الجديد: التخلف هنا هو ظاهرة خارجية، تسببها الدول المتقدمة لتعمدها إجبار الدول النامية على الدوران في فلكها والتبعية الكاملة لها، هذه التبعية التي من شأنها أن تعرقل أي محاولة للتنمية والتقدم، بل تجعلها مستحيلة، فمن مصلحة الدول المتقدمة بقاء الدول المتخلفة في تخلفها، لهذا شكلت نظام دولي يخدم مصالحها.

2- نموذج المثال الكاذب: يرجع استمرار الدول المتخلفة في تخلفها إلى النصائح المغلوطة المقدمة من طرف المنظمات و الهيئات الدولية الرأسمالية(صندوق النقد الدولي، البنك الدولي...).

3- فرضية التنمية الثنائية: تظهر فكرة ثنائية المجتمعات في الدول النامية بوضوح من خلال تركز الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر.

رابعا: النظرية الكلاسيكية الجديدة

سادت هذه النظريات منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية،أوربا وكندا وغيرها من الدول، ومؤيدي هذه النظرية من المسيطرين على أكبر مؤسستين اقتصاديتين في العالم، والمبدأ الأساسي لهذه النظرية هو عدم تدخل الحكومات في الاقتصاد وأن تحرير الأسواق والخصخصة وتشجيع التجارة في الدول النامية هو الوسيلة الفعالة والسريعة للوصول إلى التنمية الإقتصادية المنشودة، وتقر هذه النظرية بأن التخلف الاقتصادي ما هو إلا نتيجة لعدم استغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة وذلك لأسباب تتعلق بالسياسات الإقتصادية غير المناسبة التي تفرضها حكومات هذه الدول[1].

خامسا: نظرية النمو الحديثة

إن المبدأ الأساس لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ. لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم النمو الداخلي ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية لسولو، وعليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار و الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، وقد تطورت هذه النظرية بشكل رئيسي بسبب فشل النظرية الكلاسيكية الجديدة وبسبب عدم جدوى وصفات البنك الدولي[2].

[1]- ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص ص 146، 147.

[2]- محمود الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص66.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية

يقصد بمؤشرات التنمية الوسائل التي عن طريقها يمكن لأي دولة أن تتعرف على مايحققه المجتمع من تقدم ونمو أو تنمية وتوجد ثلاث مؤشرات رئيسية لقياس التنمية تتمثل في:

الفرع الأول: معايير الدخل

تعتبر هذه المعايير أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، فضعف الأجهزة الاحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تحسب ضمن اجمالي الناتج القومي، وفيمايلي اهم معايير الدخل:

1- معيار الدخل الوطني الكلي :حيث اقترح " Mead " استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أنه لم يُقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أوسلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج[1].

2- معيار الدخل الوطني الكلي المتوقع :وحيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة[2].

3- معيار متوسط نصيب الفرد (متوسط الدخل الحقيقي): قد يكون هذا المعيار هو الأحسن والأفضل عند قياس معدل التقدم الاقتصادي في الدول المتقدمة وذلك لوضوح الصورة من حيث دقة البيانات والاحصاءات التي توفر أرقاما صحيحة تعبر عن الدخل الحقيقي للفرد، لكن الصورة ضبابية وسيئة في الدول النامية حيث يصعب الحصول على احصاءات دقيقة للسكان وكذلك بيانات الدخول غير كاملة وغير دقيقة، كما أن الأسس التي يحسب على أساسها الدخل مختلفة، لذا فإن عقد المقارنات بين الدول النامية أمر غير دقيق ومشكوك في صحته[3].

4- معادلة " Singer " :حيث في سنة 1952 وضع " Singer " معادلة النمو الاقتصادي التالية[4]:

(D=SP-R)

---

[1]- سيدي أحمد كبداني ، **"أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية–دراسة تحليلية وقياسية–"**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص 22.

[2]- المرجع نفسه، ص 23.

[3]- حامد الريفي، مرجع سبق ذكره، ص 220.

[4]- سيدي أحمد كبداني، مرجع سبق ذكره، ص 23.

حيث (D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي، وأما (P) فهي إنتاجية رأس المال(إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل (R) معدل نمو السكان.

الفرع الثاني: المعايير الاجتماعية

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، وفيمايلي أهم هذه المعايير بقدر من التوضيح:

1- معايير صحية: لعل من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي مايلي[1]:

– عدد الوفيات لكل ألف من السكان، فارتفاع عدد الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وسوء التغذية، وكل هذه من صفات التخلف؛

– معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي والعكس؛

–كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى من بينها عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفى...إلخ.

2- معايير تعليمية: هناك اجماع على أن الانفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا، وأن هذا النوع من الاستثمار البشري يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل، ومن بين هذه المعايير التي تستخدم في التعرف على مستوى التعليمي والثقافي[2]:

– نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة؛

– نسبة المسجلين في مراحل التعليم في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي؛

– نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى اجمالي الانفاق الحكومي.

3- معايير التغذية: العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يؤدي إلى النقص في التغذية لديهم، فيترتب عن ذلك ضعف قدرتهم الانتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها، ومن بين المؤشرات

[1]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق النظريات–الاستراتيجيات–التمويل**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 102، 103.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى أحمد، "**التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**"، الدار الجامعي للطبع والنشر والتوزيع، مصر،1999، ص107.

التي تستخدم للتعرف على نقص التغذية نذكر مايلي[1]:

– متوسط نصيب الفرد الفرد من السعرات الحرارية؛

– نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

4- معايير نوعية الحياة المادية: يعتبر هذا المعيار مركب عكس المعايير االاجتماعية السابقة، فهو يعتمد على أكثر من جانب من جوانب الحياة لذلك فهو أكثر شمولي عن المعايير الفردية السابقة، فهو يتكون من[2]:

– توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للكبار)؛

– معدل الوفيات بين الأطفال (مؤشر صحي للصغار)؛

–المعرفة بالقراءة والكتابة (مشر تعليمي للكبار)؛

إضافة الا أنه لا يأخذ في اعتباره مستويات الدخل والقدرة على الشراء.

5- دليل التنمية البشرية: هو من المعايير المركبة شأنه شأن معيار نوعية الحياة المادية، يعتبر هذا المعيار محاولة للربط بين مفردات معيار نوعية الحياة المادية بالنلتج القومي المعدل بالقوة الشرائية، ويركز هذا المعيار على ثلاثة متغيرات تتمثل في[3]:

– توقع الحياة عند الميلاد؛

– معيار التحصيل العلمي ويتكون من جزئين (معرفة القراءة والكتابة، متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية)؛

– متوسط نصيب الفرد من الدخل االقومي الحقيقي.

[1]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات– الاستراتيجيات– التمويل)**"، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[2]- محمد عبد العزيز عجيمة، عبد الرحمن يسرى أحمد، "**التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**"، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[3]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات–الاستراتيجيات–التمويل)**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 111، 112

الفرع الثالث: المعايير الهيكلية

كانت الدول المتقدمة وخلال فترة طويلة تعمل على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو انتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها الحصول على تلك المنتجات وبأسعار ملائمة وتتمكن من جعل تلك أسواقا لتصريف منتجاتهامن السلع المصنوعة، إلا أن هذا الوضع تغير وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اتجهت بعض الدول إلى احداث تغييرات هيكلية في بنيتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الانتاج وتنويعه اضافة الى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة، لعل أهم المؤشرات الهيكلية تتمثل في[1]:

- ❖ الأهمية النسبية للانتاج الصناعي إلى اجمالي الناتج المحلي؛
- ❖ الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى اجمالي الصادرات؛
- ❖ نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى اجمالي العمالة.

المطلب الثالث: سياسات التنمية الاقتصادية

تبرز في اطار عملية التنمية العديد من السياسات الاقتصادية، التي تتبنها الدولة من أجل تحقيق أهداف معينة وذلك باستخدام عدة أدوات، وسنتطرق في هذا المطلب إلى أبرز السياسات التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: سياسة الاستثمار

إن سياسة الاستثمار تعني تحديد الأولويات التي يتم استنادا إليها اختيار المشروعات الاستثمارية في اطار عملية التنمية، بما يتضمنه ذلك من تحديد لحجم الاستثمار وتوزيع هذا الاستثمار على مجالاته المختلفة، ولا شك أن وضع سلم للأولويات تحكمه أساسا قدرة المشروعات على تحقيق التنمية من خلال إسهامها المباشر في ذلك، وإن أهداف التنمية تختلف من اقتصاد لآخر، ومن وقت لآخر في الاقتصاد الواحد وحسب طبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره والظروف والأوضاع والإمكانات التي تحكم عمل نشاطاته الاقتصادية[2].

[1]- محمد عبد العزيز عجيمة، عبد الرحمن يسرى أحمد، **"التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها"**، مرجع سبق ذكره، ص ص 74، 75.

[2]- فليح حسن خلف، **"التنمية والتخطيط الاقتصادي"**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 245.

الفرع الثاني: سياسة الادخار

إن سياسة الادخار تمثل أهمية كبيرة في عملية التنمية الاقصادية، لأن هذه السياسة ترتبط بتمويل هذه العملية أو بتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية، وأن التمويل ينبغي أن يتم أساسا بالإعتماد على التمويل المحلي، نظرا لأن التمويل الخارجي يخضع لظروف كثيرة ومتغيرة، الأمر الذي يجعل منه غير ثابت من ناحية، وغير مؤكد من ناحية أخرى، كما أنه يرتب على الاقتصاد أعباء سداد الفوائد والأقساط، وقد يرافق ذلك الكثير من الحالات بعض الشروط المقيدة لحركة الاقتصاد واتجاهات تنميته وبالتالي فإن المحاذير التي ترافق الاعتماد على الموارد الخارجية في تمويل عملية التنمية، تستدعي الاعتماد على الموارد المحلية في ذلك بشكل رئيسي والتي تمثلها الادخارات المحلية من الدخل القومي[1].

الفرع الثالث: السياسة النقدية

السياسة النقدية هي السياسة المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي وتمثل الاجراءات والأدوات التي تؤثر في عرض النقود وإدارة حجم الائتمان وشروطه، والبنك المركزي هو الجهة التنفيذية المسؤولة عن هذه السياسة ويعمل عادة وفق الصلاحيات المخولة له من قبل الحكومة[2].

تؤدي السياسة النقدية دورا مهما في الاقتصاد، فهي ضمن اطار السياسات الاقتصادية التي تستخدم من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، وتلافي حصول التضخم وعدم استقرار واسع خلال هذه العملية، وذلك من خلال القيام بتعبئة المدخرات وتجميعها وزيادتها وصولا إلى توجيهها نحو مجالات الاستثمار المنتجة وتوسيع هذه المجالات، باستخدام وسائل السياسة النقدية التي يمكن من خلال حسن استخدامها تجنب حصول زيادة عرض النقد عن حاجة النشاطات الاقتصادية أو العكس، أي تحقيق قدر مقبول من التناسب بين عرض النقد وبين الطلب عليه لأداء النشاطات الاقتصاديةأو العكس، أي تحقيق قدر مقبول من التناسب بين عرض النقد وبين الطلب عليه لأداء النشاطات الاقتصادية المختلفة[3].

[1]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 253.

[2]- نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، **"الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 288.

[3]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 266.

الفرع الرابع: السياسة المالية

السياسة المالية هي استخدام الدولة لايراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة في ظل ما تعتنقه من عقائد وفي حدود امكانيتها المتاحة مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي[1].

بدأت حكومات البلدان النامية باستخدام السياسة المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التعجيل في معدل التكوين الرأسمالي، وليس لتحقيق الاستقرار في معدل النمو الاقتصادي كما أكد عليه كينز بالنسبة للبلدان المتقدمة، التي تعاني من التقلبات في النشاط الاقتصادي، ولذلك بدأت البلدان النامية تستخدم وسائل السياسة المالية لتوجيه النشاط الاقتصادي، والمحافظة على التوازن الداخلي، وتوزيع الدخل، وضبط الطلب على مختلف أنواع السلع والخدمات، وحماية الانتاج المحلي، والسيطرة على التضخم[2].

الفرع الخامس: السياسة التجارية

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الاجراءات التي تباشرها الدولة في علاقتها الاقتصادية الخارجية، شاملة لكل من التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار، بقصد تحقيق أهداف معينة تتفق مع باقي أهذاف السياسات الاقتصادية والسياسة العامة للمجتمع[3].

تعد السياسات التجارية ذات أهمية وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية في توفير الفائض الاقتصادي والعوائد من العملات الأجنبية للإيفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية لذلك لابد لهذه البلدان ان تصمم سياساتها التجارية بالشكل الذي يعمل على توسيع عوائد الصادرات والتقليل من الآثار السلبية للتجارة الخارجية. ويتعين على البلدان النامية أن توجه التجارة بالشكل الذي يجعلها مكملا للجهود التنموية المحلية، ولايمكن للتجارة أن تعمل كمحرك للنمو في ظل الظروف المتغيرة، وفي أحسن الأحوال أنها تستطيع أن تكمل الجهود المحلية للتنمية[4].

---

[1]- عوف محمود الكفراوي، "**السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)**"، مكتبة الاشعاع، مصر، الطبعة الأولى، 1997، ص 144

[2]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 255، 256.

[3]- طارق حسن يوسف جابر، "**السياسة التجارية الخارجية في نظام الاقتصاد الاسلامي –دراسة مقارنة–**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 44.

[4]- مدحت القريشي مرجع سبق ذكره، ص 236.

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية : متطلبات، مصادر تمويل والعقبات

تتطلب التنمية الاقتصادية عدة امور لابد من وجودها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية في بلد ما، وتمويل متطلبات التنمية الاقتصادية لا يعتمد فقط على المصادر الداخلية بل يتعين الاستعانة بالموارد الخارجية، وقد تواجه الدول التي تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية العديد من الصعوبات والعراقيل.

المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لانجاز مهامها، والتي تمثل عوامل الانتاج وهي رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجيا والموارد الطبيعية، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: تراكم رأس المال

قد أجمع الاقتصاديون بمختلف مدارسهم الفكرية على أهمية الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولعل نموذج هرود ودومار للنمو خير دليل على ذلك، حيث يؤكد النموذج على العلاقة الطردية بين معدل نمو الدخل القومي وبين معدل الاستثمار(الادخار)، وتجدر الاشارة إلى أن تراكم رأس المال الوسيلة الرئيسية للتقدم في المعرفة والتي بدورها تعتبر محددا رئيسيا لنمو الانتاجية. ان البلدان النامية تؤكد بشكل كبير على أهمية رأس المال، وتؤكد على الحاجة إلى زيادة مستوى الاستثمار بالنسبة للانتاج، وتعتبر أن تراكم رأس المال هو الشرط الضروري ليكون البلد متقدما اضافة إلى تأسيس آليات اجتماعية واقتصادية كفوءة لزيادة خزين رأس المال للفرد بأشكال متعددة. وبالمقابل فان البلد المتخلف هو البلد الذي يمتلك مقدارا صغيرا من خزين رأس المال. وينظر إلى تراكم رأس المال على أنه أيضا الوسيلة للتخلص من الحلقة المفرغة للفقر،بحيث أن المستوى المنخفض للانتاجية هو بمثابة مصدر الحلقة المفرغة, وعلى كل حال فإن التأكيد الذي تضعه البلدان النامية على تراكم رأس المال يعتبر حقيقيا جدا وفي محله. ان ارتفاع معدلات النمو السكاني في البلدان النامية وافتقارها إلى هذه الموارد الحقيقية يجعل قدرة هذه البلدان على تكوين رأس المال ضعيفة، ولهذا يتعين على مثل هذه البلدان على تكوين رأس المال (المادي والبشري) اذا أراد أن تعمل على رفع معدلات نمو الدخل الوطني الحقيقي بشكل كبير[1].

[1]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 134- 138.

الفرع الثاني: الموارد الطبيعية

اختلف الكتاب حول أهمية الموارد الطبيعية في اطار عملية التنمية، فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية فيربطونها بتحقيق النمو في بعض الأقطار المتقدمة مثل إنكلترا وفرنسا وألمانيا وأمريكا ووفرة الموارد الطبيعية في هذه الأقطار، في حين يرى آخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دورا حاسما في تحقيق عملية التنمية رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك وتيسره، والدليل على ذلك أن هناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية في الوقت الذي تمتلك فيه العديد من الدول المتخلفة موارد طبيعية وفيرة، إلا أنها لم تستطع أن تحقق التنمية حتى الوقت الحاضر، أو خطواتها في سعيها لتحقيق التنمية لازالت دون المستوى المطلوب[1].

ويمكن القول بأن الموارد الطبيعية مهمة للتنمية، وخصوصا في المرحلة الأولية وذلك إذا تم استغلالها بشكل مناسب، وكلما ازدادت الموارد الطبيعية في البلد وتم استغلالها بشكل جيد كلما كان ذلك حافزا وعاملا مساعدا على النمو والتطور، إلا أن الموارد الطبيعية لا يمكن أن تعتبر قيدا على التنمية، والمثال الواضح في هذا المجال هو تقدم اليابان اقتصاديا وكذلك بعض البلدان الأخرى من دون الاعتماد على توفر الموارد الطبيعية[2].

الفرع الثالث: الموارد البشرية

إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في عملية الانتاجية[3]، وهي تلعب دورا هاما في عملية التنمية، ويتأتى ذلك من أن الانسان غاية التنمية ووسيلتها، وكون الانسان غاية التنمية، فإنه يتأتى من أن الهدف النهائي لعملية التنمية يتمثل في رفع مستوى معيشة الانسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الانتاج وتطوره، وضمان توزيعه بصورة عادلة، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الانساني، وأنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الانسان كمصمم ومنفذ لها، وبالتالي كمنتفع منها، دور الموارد البشرية يظهر واضحا في كل ذلك، إذ أن التراكم الرأسمالي هو نتيجة لجهود سبق وأن بذلها الانسان في الماضي، كما أن الموارد الطبيعية تكتشف وتتطور وتستخدم من قبل الإنسان، وأن نمو السكان هو الأساس في نمو الموارد البشرية

[1]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 188.

[2]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[3]- المرجع نفسه، ص 137.

وكذلك التقدم التكنولوجي فإنه نتيجة لزيادة معارف الانسان وقدراته ومهاراته، ونتيجة التقدم العلمي والفني الذي يلعب فيه الانسان دورا هاما ومن ذلك تتبين بوضوح أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية[1].

الفرع الرابع: التكنولوجيا

تعرف التكنولوجيا بوصفها أية معرفة عملية منظمة متأسسة على التجربة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على انتاج السلع والخدمات،كما ان التكنولوجيا ليست مثل عناصر الانتاج الأخرى فهي تساهم في زيادة الانتاج والتخفيض من التكاليف وكذلك التقليل من الندرة التي يواجهها الانسان[2].

ويمكن أن تتضمن التكنولوجيا العديد من العناصر من بينها[3]:

- براءات الاختراع والعلامات التجارية؛
- المهارات التي لاتنفصل عن الأشخاص العملين؛
- المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية؛
- المعرفة غير المسجلة أ غير القابلة للتسجيل وفقا للقوانين التي تنظم براءات الختراع والعلامات التجارية.

وللتنمية مستلزمات تتعلق بالخطط التنموية منها[4]:

1- يجب أن توضع أهداف للتنمية بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى في الاقتصاد الوطني حيث يتم تنفيذ هذه الأولويات قبل غيرها.

2- يجب أن تصاغ الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافة عناصر الانتاج المتاحة بشكل فعال.

3- يجب أن يحدد المستوى المطلوب من الطاقات البشرية والتنمية والإدارية و غيرها الطاقات لانجاز أغراض التنمية الاقتصادية.

4- معرفة العناصر الإنتاجية المتوفرة في الدولة حتى لا تكون خطط التنمية في وضع لا يتماشى مع الإمكانيات المتاحة.

5- يجب ألا تتعارض أهداف الخطط التنموية في القطاعات الاقتصادية مع بعضها البعض.

---

[1]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 192، 193.

[2]- محمد صالح تركي القريشي، "**علم اقتصاد التنمية**"، مكتبة الجامعة، إثراء للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2010، ص 57.

[3]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[4]- علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 11.

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

يعتبر التمويل من أهم عقبات التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة نظرا لافتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال لذلك سنتطرق إلى بعض مصادر التمويل سواء كانت داخلية أو خارجية.

الفرع الأول: مصادر التمويل الداخلية

يمكن القول بصفة عامة أن هذه المصادر تتمثل في الإدخار الذي ينقسم بدوره إلى الإدخار الاختياري والإدخار الإجباري، وفيما يلي لمحة مختصرة عن كل مصدر من هذه المصادر.

أولا: الإدخار الاختياري

وهو الإدخار الذي يقبل عليه الأفراد والمشروعات طواعية واختيارا ويتمثل في: مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات قطاع الأعمال[1].

1- مدخرات القطاع العائلي: وتتمثل هذه المدخرات في الفرق بين الدخل المتاح وبين الاتفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة، وتتمثل مصادر الإدخار في هذا القطاع في[2]:

- المدخرات التعاقدية كأقساط التامين والمعاشات؛
- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد الذين يحتفظون بها في صورة نقود أو صورة أخرى؛
- الاستثمار المباشر في اقتناء الأصول الحقيقية مثل: الأراضي، المتاجر والمساكن، أي المدخر نفسه المستثمر؛
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

2- مدخرات قطاع الأعمال: وهي ما تقوم به المنشآت والشركات الخاصة الزراعية والصناعية والخدمية بادخاره ويتكون هذا القطاع من جميع المشروعات أو الوحدات الاقتصادية التي ترتبط معاملاتها بالإنتاج أو الاستثمار الذي قد

[1]- محمود يونس، أحمد رمضان نعمة الله، "**مقدمة في علم الاقتصاد**"، المكتب العربي الحديث، مصر، دون سنة، ص473.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق –النظريات–الاستراتيجيات–التمويل**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 118، 119.

يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية في المستقبل[1]. ويمكن تقسيم مدخرات قطاع الأعمال إلى قسمين رئيسيين:

2-1- مدخرات قطاع الأعمال الخاص: وهي جميع المشروعات التي تتخذ الشكل الفردي صورة لها، أو شكل شركات الأشخاص، وتأتي مدخرات هذه المشروعات من الأرباح غير الموزعة والاحتياطات وأرباح الأسهم والمشروعات العامة ذات الطابع الاقتصادي[2]. وتمثل مدخرات هذا القطاع نسبة هامة من المدخرات الموجهة للاستثمار في الاقتصاديات المتقدمة، وهي تتأثر بمجموعة من الاعتبارات، منها ارتفاع العبء الضريبي (مدخرات إجبارية) على المشروعات الإنتاجية، ويقلل من الأرباح غير الموزعة لإعادة استثمارها[3]. ويمكن حساب الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص في الفرق بين الإيرادات الكلية التي يحصل عليها المشروع – حصيلة المبيعات السلعية والخدمية – وبين مجموع نفقاته[4].

2-2- مدخرات قطاع الأعمال العام: تتمثل في الأرباح المحتجزة في وحدات القطاع العام، أي تلك المؤسسات المملوكة من طرف الدولة، ويمكن حساب الدخل الصافي لقطاع الأعمال بنفس طريقة حساب الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص غير أن صافي الأرباح لا يظهر ضمن بنود التكاليف لأنه يولى إلى الدولة [5].

ومن بين العوامل التي تحدد حجم مدخرات قطاع الأعمال العام ما يلي[6]:

– السياسة السعرية لمنتجات القطاع العام؛

– سياسات التوظيف والأجور؛

– سياسة الدولة بشأن أسعار مستلزمات الإنتاج؛

– مستوى الكفاءة الإنتاجية في وحدات قطاع الأعمال العام.

---

[1]- عبير شعبان عبده، مرجع سبق ذكره، ص 183.

[2]- الطيب داودي، **"الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص 60.

[3]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **"التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية"**، مرجع سبق ذكره، ص 224.

[4]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **"التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق –النظريات –الاستراتيجيات–التمويل"**، مرجع سبق ذكره، ص 233.

[5]- الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[6]- صبحي تادريس قريصة، **"مذكرات في التنمية الاقتصادية"**، الدار الجامعية، مصر، دون سنة، ص 120.

ثانيا: الادخار الإجباري

يقصد به ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد – بعيدا عن حاجة الاستهلاك – بطريقة إلزامية، أي دون أن يقبلوا عليه طواعية واختيارا. ويتمثل الادخار الاجباري أساسا في الادخار الحكومي والتضخم وما يسمى بالادخار الجماعي[1].

1- الادخار الحكومي: يتمثل الادخار الحكومي بالمعنى الواسع، في الفرق بين الإيرادات الجارية والمصروفات الجارية، وتشمل الايرادات الجارية الضرائب وما يسمى الموارد الادارية كالرسوم و الرخص والغرامات وغيرها، أما المصروفات الجارية فتشمل مصاريف الادارة الحكومية، وتكاليف المرافق العامة، وفوائد الدين العام وغيرها[2].

أما الادخار الحكومي بالمعنى الضيق، فيتمثل في الفرق بين الضرائب والنفقات الجارية. وعلى العموم فإن الادخار الحكومي عبارة عن الفائض المتبقي الذي يحققه القطاع الحكومي ويكون أحد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية[3].

2- التضخم: إن اللجوء إلى التضخم لغرض الادخار الاجباري يمثل أحد الوسائل الأساسية التي تلجأ إليها الحكومات لتحويل الموارد من استخدماتها الحالية، إلى تلك الاستخدامات التي تفضلها أو ترغب فيها، بمعنى آخر يعتبر التضخم أحد الوسائل لتمويل زيادة معدل الاستثمار أي لنقل الموارد من الاستهلاك إلى الاستثمار، ويجب أن نشير هنا إلى أن التنمية الاقتصادية تكون دائما مصاحبة لضغوط تضخمية حتى ولم يعتمد في تمويلها على مصادر تضخمية[4].

3- الادخار الجماعي: يقصد به ذلك الادخار الذي يقتطع من دخول بعض الجماعات في المجتمع بطريقة إجبارية نتيجة لتشريعات معينة يفرضها القانون، ويتمثل هذا الادخار في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بكل أنواعها، وبالمقابل فإن المساهمين في هذا الادخار يحصلون على مزايا مثل الخدمات الصحية والتّعويضات والمعاشات ...ويعتبر هذا الادخار أكثر قبولا لدى الأفراد والهيئات إذ أنه يعمل على تأمين حياتهم ومستقبلهم وضمان حقوقهم[5].

---

[1]- محمود يونس، أحمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص 480.

[2]- المرجع نفسه، ص 481.

[3]- المرجع نفسه، ص 481.

[4]- عمرو محي الدين، **"التخلف والتنمية"**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، دون سنة، ص 464.

[5]- محمود يونس، أحمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص 485.

الفرع الثاني: التمويل المصرفي

يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية. إن البلدان النامية محدودة بالتمويل المصرفي، لذا فهي تشكو في معظمها من عدم كفاءة أنظمتها المالية، واعتمادها بشكل أساسي على المصارف في التمويل، حيث تعتبر هذه الأخيرة أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية. ويتم مقابلة هذه الاحتياجات التمويلية عن طريق سوقين:سوق المال وسوق النقد[1] .

الفرع الثالث: مصادر التمويل الخارجية

نظرا لعدم تغطية المصادر المحلية لاحتياجات التنمية الاقتصادية فان الدول تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب عن طريق الاعتماد على المصادر الأجنبية والتي فيما يلي:

أولا: التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية

لقد أصبحت للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي، ولعل من أهم هذه المؤسسات: البنك الدولي، مؤسسة التنمية الدولية، مؤسسة التمويل الدولية[2] .

ثانيا: تعزيز حصيلة الصادرات

إن الزيادة في الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وهذه قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق القومي فيزداد الطلب على السلع والخدمات، ويكون هذا دافعا للمستثمرين على زيادة استثماراتهم وهو ما قد يفسر في النهاية انتعاش الاقتصاد القومي بصفة عامة[3].

ثالثا: الاستثمار الأجنبي

ويتمثل في استثمار موارد أجنبية في الدول النامية، ونفرق بين الاستثمار المباشر وغير المباشر.

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق النظريات- الاستراتيجيات-التمويل**"، مرجع سبق ذكره، ص 251.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى أحمد، "**التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**"، مرجع سبق ذكره، ص 218.

[3]- محمود يونس، أحمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص 486.

الاستثمار يكون مباشرا إذا أقام المستثمر الأجنبي المشروع الإنتاجي وامتلك رأسماله وتولى إدارته، والاستثمار يكون غير مباشر عندما تكون العملية مجرد شراء أسهم في المشروعات القائمة وهذه المشاركة في رأس مال هذه المشروعات لا تعطي الحق في المشاركة في الإدارة[1].

رابعا: المنح والمعونات الأجنبية الرسمية

وتتمثل في تحويل موارد من الدول المانحة إلى الدول النامية، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي (عملات قابلة للتحويل) أو شكل عيني (سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو خبرات فنية)[2].

في حالة المنحة لا يكون هناك التزام على الدول المتلقية لها بالدفع للدول المانحة، فهي تعتبر هبة خالصةلا ترد، بينما في حالة المعونات يكون الدفع بشروط ميسرة، وهي تجمع بين عنصري المنحة والقروض وذلك كما في حالة القروض السهلة[3].

خامسا: القروض الأجنبية

هي احدى الوسائل للحصول على تمويل خارجي، وتنقسم إلى قروض عامة وقروض خاصة.

1- القروض الأجنبية العامة: هي القروض التي تعقدها حكومات الدول النامية مع المقيمين في الخرج سواء كانوا حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين، وسواء كانت هيئات تمويل دولية أو إقليمية[4].

2- القروض الأجنبية الخاصة: هي القروض التي يعقدها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في الدول النامية مع المقيمين في الخارج سواء كانوا أفراد أو شركات أو منظمات تميل دولية أو إقليمية[5].

---

[1]- جمال الدين لعويسات، **"العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية"**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 54.

[2]- صبحي تادريس قريصة، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[3]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون،"**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق النظريات– الاستراتيجيات–التمويل**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 290 ،291.

[4]- عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش، مرجع سبق ذكره، ص 190.

[5]- المرجع نفسه ص 190.

الفرع الرابع: التمويل عن طريق السوق المالية

تعتبر السوق المالية وسيلة أخرى لتمويل الاقتصاد، فهي تسمح بتعزيز منظومة التمويل بالسماح للأعوان الذين هم في حاجة إلى التمويل بطلب القروض المباشرة من الأعوان الذين لهم القدرة على التمويل، وبهذا تكون الأسواق المالية إلى جانب المؤسسات المالية في قلب دائرة التمويل الاقتصادي والظواهر النقدية و منه في قلب التقدم الاقتصادي.

المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية

تعتبر سمات التخلف مجموعة من العقبات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تواجه الدول النامية وهي تختلف من مجتمع لآخر وان كان يوجد حد أدنى مشترك بينها، ويمكن تقسيم العقبات إلى عدة أقسام هي[1]:

الفرع الأول: العقبات الاقتصادية

تتمثل العقبات الاقتصادية للتنمية في العناصر التالية:

أولا: حلقة الفقر المفرغة

إن صاحب هذه الفكرة هو الاقتصادي (Nurkse) الذي يؤكد أن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على ابقاء المستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية، ويعود ذلك إلى العقبات التي تعاني منها هذه الأخيرة ومن أبرزها نواقص السوق والتخلف في الموارد الطبيعية والبشرية وشحة رأس المال وهي بمجموعها تشكل أسبابا مهمة في انخفاض الانتاجية التي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي، وبالتالي انخفاض الادخار (يمثل جانب العرض) والذي ينجم عنه انخفاض الاستثمار(يمثل جانب الطلب) والذي يؤدي بدوره إلى استمرار سمات التخلف.

ثانيا: محدودية السوق

إن العلاقة بين محدودية السوق والتخلف الاقتصادي تستند على فكرة ان لوفورات الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الاقتصادية. واذا كان على المنشآت الصناعية أن تكون كبيرة الحجم لكي تستطيع استغلال التكنولوجيا

[1]- حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 58، 59.

الحديثة فإن حجم السوق يجب أن يكون كافيا ليستوعب الحجم الكبير من الانتاج، وبالتالي فإن محدودية السوق في العديد من البلدان النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع و التنمية الاقتصادية.

ويرى البعض أن محدودية السوق تمثل مشكلة لبعض الصناعات في بعض البلدان، وفي بعض الحالات النادرة يمثل السوق سببا رئيسيا لتعثر عملية التنمية.

ثالثا: الازدواجية الاقتصادية

إن هذا المصطلح يصف الحالة التي تجد البلدان النامية نفسها فيها خلال المراحل الاولى للتنمية، والازدواجية الاقتصادية تؤثر سلبا على التنمية بل وتعيقها، وذلك لأن القطاع المتقدم (عادة يكون زراعي أو قطاع استخرجي) لا تكون له ارتباطات وثيقة بباقي اجزاء الاقتصاد الوطني.

رابعا: قيد الصرف الأجنبي

تعاني غالبية البلدان النامية من شح في الصرف الاجنبي والذي يؤثر سلبا على التنمية وبالتالي يمثل عقبة في طريق تنميتها.

خامسا: محدودية الموارد البشرية

إن الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة تقف عائقا بوجه تحقيق التنمية وتوسيع الانتاج وتنوعه، اضافة إلى القيم التقليدية البالية وبسبب هذه المشكلات فإن البلدان النامية لا تستطيع استغلال رأس المال بالمستوى الكفء والمطلوب. لهذا فإن محدودية الموارد البشرية كما ونوعا تمثل قيدا للتنمية الاقتصادية[1].

الفرع الثاني: العقبات السياسية

يمكن حصرها فيما يلي:

[1]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 153 - 155.

أولا: الإستقرار السياسي

يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية لأن عدم توافر الاستقرار السياسي كما هو موجود في معظم الدول النامية يشكل عائقا أمام عملية التنمية فيتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلّب استقرارا سياسيا في الدولة حتى تستطيع أن تعمل بجد لتغير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا[1].

ثانيا: الاستقلال السياسي

من المعلوم أن الإستقلال السياسي ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي، فهو يمكن البلد من أن يرسم السياسات الاقتصادية الملائمة لمصحلة البلد، وانعدامه يكون عقبة في طريق التنمية[2].

ثالثا: الدعم الحكومي للتنمية

إن تحقيق التنمية في البلدان النامية يتطلب استعدادا ورغبة أكيدة من طرف الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات المطلوبة للتنمية، وعدم قدرة أو رغبة الحكومة في اتخاذ هذه الأخيرة يمثل عقبة أكيدة في طريق تحقيقها[3].

الفرع الثالث: العقبات الاجتماعية والفكرية

وتتمثل في[4]:

- انخفاض مستوى التعليم في تلك البلدان، وتفشي الأمية تفشيا واسعا؛
- قلة الخبرة بالعمل ضمن ظروف أو حالات اقتصادية متقدمة؛
- انعدام التنظيم للانتاج الواسع أو التوزيع الواسع؛

[1]- حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[2]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 157، 158.

[3]- المرجع نفسه، ص 158.

[4]- سالم توفيق النجفي، **"أساسيات علم الاقتصاد"**، الدار الدولية للاستثمارات الاثقافية، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص 313.

- محمد علي الليثي، محمود يونس محمد، **"مقدمة في علم الاقتصاد"**، قسم الاقتصاد، مصر، 1988، ص ص 165، 166.

- ارتفاع معدل النمو السكاني، وسوء توزيع السكان وضعف ملاءمة التركيب العمري لهم، حيث ترتفع نسبة صغار السن وتنخفض نسبة من هم في سن العمل مما يؤدي إلى ارتفاعل نسبة المستهلكين في المجتمع إلى المنتجين؛
- انخفاض المستوى الصحي؛
- سيادة النظام الطبقي حيث تورث المهن أبا عن جد، وتوزع على أساس الإنتماء إلى فئة اجتماعية معينة وليس على أساس الكفاءة؛
- عدم كفاءة وكفاية الجهاز الحكومي لقيامه بأعباء النشاط الخدمي والإنتاجي؛
- عدم عدالة توزيع الدخل القومي بين عناصره المكونة له.

الفرع الرابع: العقبات التكنولوجية والتنظيمية

تحتاج عملية التنمية إلى التعاون والتنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل رفاهية وسعادة المجتمع في أي دولة، دون أن ننسى ضرورة وجود جهاز حكومي ذو كفاءة عالية لتحمل المسؤوليات من أجل تحقيق النمو المنشود، ومن أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام لابد من الابتعاد عن إتباع الأساليب الإدارية المعقدة والروتين والبيروقراطية والعشائرية والطائفية والمحسوبيات في شتى المجالات لأنها تعتبر من عوائق التنمية، والتطوير الإداري ضروري في شتى المجالات للحاق بركب التقدم مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي والقطاع الخاص، تحتاج الدول النامية إلى نقل التكنولوجيا بسيطة وليست معقدة أي بما يتناسب مع طبيعة وظروف الدول لأن نقل التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الدول المتقدمة دون القيام بأي دراسة كافية لاحتياجات الدول النامية عن نوع التكنولوجيا لن يحل مشكلات التنمية في هذه الدول بل يعتبر عقبة كبيرة أمام عملية التنمية[1].

الفرع الخامس: العقبات الدولية (الخارجية)

وهي تلك العقبات التي يفرضها الاطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية فتعرقل سبيل الدول المتخلفة إلى التنمية، وقد تبلورت معالم هذا الاطار خلال القرن التاسع عشر ومع نهايته كانت الدول المتخلفة في قبضة التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية الغربية[2].

[1]- حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[2]- محمد علي الليثي، محمود يونس محمد، مرجع سبق ذكره، ص 171.

وتجسدت هذه التبعية في اعتماد هذه البلدان المتخلفة في الكثير من جوانب العمل على البلدان المتقدمة سواء تمثل ذلك برأس المال أو التكنولوجيا، إضافة إلى المنافسة القوية لمنتجات الدول المتقدمة أمام منتجات الدول المتخلفة سواء في السوق الدولية أو حتى في السوق المحلية مما يؤدي إلى عدم تطور الإنتاج فيها، كذلك السيطرة الإحتكارية أو شبه إحتكارية للدول المتقدمة في مجال التجارة الخارجية من خلال وضع قيود على صادرات البلدان المتخلفة إليها، وفرض أسعار منخفضة عليها، كما تمنع توفير السلع والأدوات والتكنولوجيا، وتفرض أسعار تتصاعد باستمرار على ما تستورده هذه البلدان منها، اضافة إلى الشروط والأعباء التي ترافق عقد القروض وتقديم المساعدات الفنية التي تؤدي في الأخير إلى خدمة البلدان المتقدمة وعدم اسهامها في تحقيق التطور في هذه البلدان المتخلفة[1].

[1]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 223، 224.

خلاصة الفصل

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية يتم فيها انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى الرقي والازدهار وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات، تقوم الدولة باتخاذها من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي بما يحقق زيادة الإنتاج والدخل الحقيقي للفرد لفترة زمنية طويلة. واتضح لنا أيضا أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في تقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية المتواجدة بين الدول المتقدمة والنامية. كما وضحنا أيضا أوجه الاختلاف بينها وبين النمو الاقتصادي.

وتحدد التنمية الاقتصادية بالاعتماد على مجموعة من المتطلبات على رأسها المورد البشري الكفء القادر على تجسيد خطط وسياسات التنمية على أرض الواقع، إلى جانب توفير مصادر التمويل الضرورية سواء كانت محلية أو خارجية أو عن طريق التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم مصدر تعتمد عليه البلدان المتخلفة لتمويل تنميتها الاقتصادية في ظل غياب سوق مالية متطورة، كما توجد العديد من العقبات التي تعيق مسر التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني

تطورات أسعار البترول في السوق البترولية وآثارها على اقتصاديات الدول

تمهيد

يعتبر البترول الخام احد أهم مصادر الطاقة في العالم، ويشكل سلعة إستراتيجية دولية تتضمن قيمة اقتصادية عالية، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه السلعة التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، وتتأتى أهمية البترول الخام من الوفرة النسبية وتركيزه للطاقة وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه.

إن الأسواق البترولية العالمية تخضع إلى مجموعة من التطورات المهمة قادت إلى حدوث اختلاف كبير في ميزان العرض والطلب، حيث أن السوق البترولية ذو طبيعة خاصة تتميز بتداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية، والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار البترول الخام في السوق، ويبدو أن إشكالية تحديد أسعار البترول الخام تعتمد في جزء أساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية، فضلا عن وجود قوى محركة أخرى لها تأثيرها في الأسعار، مما يجعلها تتميز بعدم الإستقرار، والتذبذب الشديد، وهو ما خلق آثارا كثيرة على إقتصاديات مختلف الدول، سواء كانت دولا منتجة أو مستهلكة للثروة البترولية.

ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تتمثل فيما يلي:

المبحث الأول: الأسس النظرية للبترول.

المبحث الثاني: تطور سعر البترول في السوق البترولية.

المبحث الثالث: آثار تقلبات أسعار البترول على اقتصاديات الدول.

المبحث الأول: الأسس النظرية للبترول

يحتاج تحليل الواقع الحالي لقطاع النفط إلى دراسة مختلف الجوانب المتعلقة به كضرورة ملحة، لأنه ببساطة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات الأساسية والضرورية في كل محاولة جادة لفهم الواقع الحقيقي السائد في القطاع على المستوى العالمي.

المطلب الأول: أصل البترول ونشأته

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالبترول، بدءا بمفهومه، وأصل نشأته، وحالات تواجده وكذا مختلف المراحل التي مر بها.

الفرع الأول: مفهوم ونشأة البترول

يعتبر البترول مادة استراتيجية في الاقتصاد، لذلك وجب تحديد مفهومه، ومعرفة تاريخ اكتشافه لأول مرة.

أولا: مفهوم البترول

النفط والبترول كلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة، حيث أن النفط كلمة مأخوذة من اللغة الفارسية "نافت" أو"نافتا"، وهي تعني قابل للسيران[1]، أما كلمة بترول فهي كلمة عربية للأصل اللاتيني Petroleum وهي تتكون من مقطعين الأول Petr وتعني صخر والثاني Oleum وتعني الزيت بمعنى زيت الصخر[2]، وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للإشتعال، بني غامق أو بني مخضر، ويوجد في الطبقة العليا للقشرة الأرضية، كما أنه يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته من مكان لآخر، وهو أحد المصادر الرئيسية للطاقة في العالم، ويعتبر كذلك المادة الرئيسية للعديد من المنتجات الكيمياوية والبتروكيمياوية مثل الأسمدة والمبيدات واللدائن[3].

والبترول مادة بسيطة تتركب من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف بإختلاف التركيب الجزيئي لكل منها. فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة التي

---

[1]- خميسة عقابي، "**النفط في العلاقات الأمريكية–العربية دراسة حالة الجزائر (1990 – 2014)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص 2.

[2]- رمضان محمد مقلد وآخرون، "**اقتصاديات الموارد والبيئة**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 199.

[3]- Alexandre Paillard et les autres, "**Géopolitique du pétrole"** , Edition technique, Paris, 2005, p 239.

يمكن أن تتحد أشكالا عديدة في تركيبها الجزيئي فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى[1].

الفرع الثاني: تاريخ البترول

عرف قدماء المصريين البترول منذ القدم واستخدموه كمواد للتحنيط كما استخدمه البابليون الآشوريون كمواد صالحة لبناء المنازل، وقدس الايرانيون النار المشتعلة على مسطحاته، كما استعمله الهنود الحمر والروس وأهل لورما وسكان الشرق الأوسط في علاج المرضى، ولم يعرف استخدام البترول في أغراض الإضاءة إلا مع بداية القرن الأول الميلادي، وذلك عندما ارتفعت أسعار زيت الحوت (بوصفه المادة التي كانت تستخدم في الإضاءة عدئذ) فبدأ الإنسان يفكر في بديل له، فكان هذا البديل هو البترول[2].

تم حفر أول بئر للبترول في الصين في القرن الرابع ميلادي أو قبل ذلك، وكان يتم إحراق البترول لتبخير الماء المالح لإنتاج الملح. وفي القرن الثامن ميلادي، كان يتم رصف الطرق الجديدة في بغداد باستخدام القار، الذي كان يتم إحضاره من ترشحات البترول في هذه المنطقة. أما في القرن التاسع ميلادي، بدأت حقول البترول في باكو، أذربيجان بانتاج البترول بطريقة اقتصادية لأول مرة، وأيضا وصف ماركو بولو في القرن الثالث عشر للميلاد البترول الخارج من هذه الآبار بقوله أنها مثل حمولة مئات السفن.

ويبدأ التاريخ الحديث للبترول في عام 1853، باكتشاف عملية تقطير البترول. فقد تم تقطير البترول والحصول منه على الكيروسين بمعرفة إجناسي لوكاسفير، وهو عالم بولندي. وكان أول منجم بترول صخري يتم إنشاؤه في بوريكار بالقرب من جنوب بولندا، كما تم بناء أول معمل تكرير في يولازوفايز وقد انتشرت هذه الاكتشافات سريعا في العالم[3].

وفي سنة 1857 اكتشف البترول في رومانيا، ثم في سنة 1859 تمكن الكولونيل دريك من حفر أول بئر في مدينة تتيوسفل بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وتتابعت أعمال الحفر بعد ذلك في الولايات المتحدة بصفة خاصة حتى وصل جملة الآبار المحفورة فيها على حوالي 84 بئرا (أنتجت نحو 76 طنا من زيت البترول الخام) في سنة1860[4].

وبالإضافة إلى ما تم ذكره فإنه في عام 1910 تم اكتشاف حقول نفط كبيرة في كندا، جزر الهند الشرقية، إيران

[1]- محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الإقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 8.

[2]- عبد الحميد عبد المطلب، "**إقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**"، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2015، ص 21.

[3]- مهدي أحمد رشيد، "**جغرافيا النفط**"، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 7.

[4]- عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره، ص 22.

وفنزويلا، المكسيك، وتم تطويرهم لاستغلالها صناعيا. وفي بداية 1920 أستخدم البترول في تسيير الآلات والصناعات[1].

الفرع الثالث: النظريات المفسرة لأصل البترول

قد اختلفت آراء المعنيين والمختصين بشؤون البترول حول أصل البترول وكيفية تكونه في الطبيعة، وهذه الآراء أو النظريات متعددة، بعضها يركز على أن نشأة وتكون البترول من عناصر غير عضوية، والبعض الآخر يركز على أن العناصر العضوية هي الأساس في تكوين البترول، وتنقسم تلك النظريات إلى مجموعتين رئيسيتين:

أولا: النظريات اللاعضوية

وهي من أقدم النظريات المفسرة لأصل تكون البترول، وكان أول من نادى بها في العصر الحديث هو الكيميائي الروسي "مند ليف"، الذي افترض أن تكوين الزيت الأسود السائل أو ما يسمى الهيدروكاربونات هو نتيجة لتفاعل كبريت الحديد في باطن الأرض مع المياه الجوفية تحت درجات عالية من الضغط والحرارة، وكذلك تفاعل كربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريت الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي، ولكن هذه النظرية اللاعضوية لم تجد قبولا عند الكثير من العلماء الذين قاموا بتفنيدها في ضوء مجموعة من الحجج

والحقائق العلمية التي نلخصها فيما يلي[2]:

- ❖ وضوح قدرة زيت البترول على إدارة حزمة من الضوء المستقطب شأنه في ذلك شأن جميع المواد العضوية.
- ❖ إن زيت البترول يضم أعدادا ضخمة من المركبات الهيدروكربونية التي يصعب تخليقها بطرق غير عضوية.
- ❖ وجود زيت البترول في الصخور الحديثة العمر نسبيا بنسبة تفوق وجوده في صخور العصور السحيقة القريبة من جوف الأرض.
- ❖ وجود زيت البترول في الصخور الرسوبية البحرية بصورة سائدة بينما يندر وجوده في الصخور النارية، وإن وجد فإن ذلك يكون نتيجة لتسربه إليها من خلال الشقوق والفجوات التي قد تكون موجودة بها.

[1] - يسرى محمد أبو العلا، **"نظرية البترول . بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول"**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 424.

[2] - إبراهيم طه عبد الوهاب، **"محاسبة البترول وفقا للنظم العالمية والمحلية ومعايير الجودة الدولية"**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 22.

ثانيا: النظريات العضوية

وهي مجموعة من النظريات على تنوعها وتعددها فإنها تعتمد على العناصر العضوية في تكوينها للبترول وهي تنقسم إلى قسمين[1]:

أ- نظريات تقوم وتعتمد على المصدر العضوي النباتي في أصل تكون البترول، حيث أن المواد النباتية اندثرت وطمرت في باطن الأرض عبر آلاف السنين، وتحللت في باطن الأرض لتكون مادة البترول.

ب – نظريات تعتمد المصدر العضوي الحيواني في أصل تكون البترول، حيث اندثرت بعض الأسماك والزواحف وبأعداد كبيرة قد انقرضت واندثرت تحت قاع البحار والمحيطات عبر آلاف السنين وتحللت في أعماق الأرض مكونة مادة البترول.

إن النظريات العضوية هي الأكثر شيوعا واستنادا إليها والأخذ بها خاصة وأن لها العديد من الأدلة والبراهين التي تؤيد قوة وصحة آرائها.

المطلب الثاني: الخصائص العامة للبترول

إن تواجد البترول في الطبيعة تتعدد أشكاله وحالات وجوده من منطقة إلى أخرى وذلك من خلال خصائصه العامة.

الفرع الأول: أشكال مادة البترول

إن مادة البترول تكون على أشكال أو صور مختلفة وعموما فهذه المادة توجد في الطبيعة في ثلاثة حالات أو صور[2]:

أولا: الحالة الصلبة أو شبه صلبة

كعروق الإسفلت وهي حالة نادرة الوجود.

---

[1]- محمد أحمد الدوري، **"محاضرات في الإقتصاد البترولي"**، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 8، 9.

- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 24.

ثانيا: الحالة السائلة

وهي الحالة التي يسمى فيها البترول بالزيت الخام، وهذه المادة السائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما وأنها مادة لزجة، وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام، وهذه الكثافة متوقفة ومحددة بمقدار نسبة الكربون لهذه المادة، فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية أدت إلى ثقله والعكس بالعكس.

ثالثا: الحالة الغازية

ويطلق عليها الغاز الطبيعي ويتكون من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان، الايثان، البروبين، البوتان، النيتروجين، ثاني أكسيد الكربون والكبريت وبنسب متفاوتة.

إن أكبر نسبة في الغاز الطبيعي تكون لعنصر الميثان وبنسبة (70- 90) % ويمكن إسالته أو تسييله تحت ضغط عالي جدا ودرجة حرارة منخفضة، أما غاز البروبين والبوتان فيمكن اسالتها تحت ضغط متوسط ودرجة حرارة عادية.

الفرع الثاني: خصائص البترول

من بين الخصائص التي يؤخذ بها لمعرفة نوعية البترول نذكر مايلي:

أولا: درجة الكثافة النوعية

وتعتبر من أهم المؤشرات للدلالة على جودة البترول الخام، وتقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي (API)، ونعني بها نسبة وزن البترول إلى حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارتهما، وتتراوح بين 1 و60 درجة، فكلما كانت كثافة البترول منخفضة كانت درجة كثافته النوعية عالية وجودته أكبر[1]، وبناءا على هذه المقاييس يصبح للبترول ثلاث أنواع[2]:

1- البترول الخفيف: وهو أجود أنواع النفط وتكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من الدرجة 35 فما فوق، ويستخرج منه البترين، الكيروسين والغاز الطبيعي...إلخ، مثل البترول الجزائري والليبي والقطري.

[1]- محمد أحمد الدوري، **"مبادئ اقتصاد النفط"**، دار شموع الثقافة، الجماهرية العربية الليبية، الطبعة الأولى، 2003، ص 30.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 30، 31.

2- البترول الثقيل: درجة كثافته النوعية 28 درجة فما دون ذلك، وتكاليفه مرتفعة والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت، الإسفلت....) مثل البترول الخام المصري والسوري.

3- البترول المتوسط: درجة كثافته النوعية بين 28 و35 درجة، والمشتقات المستخرجة منه متوسطة (كزيت التشحيم) مثل البترول الخام السعودي والكويتي.

ثانيا: نسبة الكبريت في البترول الخام

تزداد جودة البترول كلما قلت نسبة الكبريت فيه، لأن النسب المرتفعة من الكبريت في البترول الخام تؤدي إلى تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، وعلى هذا الأساس يصنف البترو إلى البترول الحلو (نسبة الكبريت فيه قليلة) والبترول المر (نسبة الكبريت فيه كبيرة)[1].

ثالثا: نقطة الإنسكاب

وهي مصطلح يقصد به درجة انسياب المادة البترولية كمادة سائلة، أي مدى لزوجة البترول، وترتبط بنسبة المادة الشمعية في تركيبه، فكلما ارتفعت نسبة الشمع زادت لزوجة البترول ولزم تسخينه، مما يعني ارتفاع نقطة انسكابه، ويزيد ذلك من تكاليف الإنتاج ويقلل من الجودة[2].

رابعا: نسبة الشوائب الاخرى (الماء والملح)

كلما زادت نسبة الشوائب في البترول الخام زادت تكاليف إنتاجه وانخفضت جودته[3].

خامسا: مقاييس البترول

قياس البترول يستند إلى الوحدات التالية بحسب الوزن والحجم[4]:

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص ص 33، 34.

[2]- محمد أحمد الدوري، **"مبادئ اقتصاد النفط"**، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[3]- محمد أحمد الدوري، **"محاضرات في الإقتصاد البترولي"**، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[4]- نعيمة حمادي ، **"تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986–2008"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009.

1- حسب الحجم: وحدة القياس الأكثر شيوعا هي الوحدة الأمريكية **البرميل** والتي تعادل 42 غالون أي 159 لتر، ويقاس كذلك بالمتر المكعب ويعادل كل متر مكعب 6.28 برميل.

2- حسب الوزن: والوحدة المستعملة عالميا هي الطن وفيها حوالي 7 برميل من البترول وتشتمل ثلاث مقاييس:

- الطن الطويل ويساوي 1006 كلغ.
- الطن المتري ويساوي 999كلغ.
- الطن القصير ويساوي 906 كلغ.

الفرع الثالث: مميزات البترول

تتميز السلعة البترولية عن غيرها من السلع بمميزات خاصة أكسبتها أهمية بالغة في تعظيم منفعتها وزيادة قدرتها التنافسية مع السلع البديلة لها، وهذه المميزات مرتبطة بطبيعة البترول أو بكيفية استغلاله، ومن أبرزها:

أولا: الميزة التكنولوجية الفنية

هي ما يتعلق بمستوى تكنولوجيا أساليب ومعدات استغلال الثروة البترولية، فكل تقدم في تكنولوجيا استغلال البترول يعزز مكانته وأهميته من خلال التخفيض من تكاليف الإنتاج وما ينجر عن ذلك من انخفاض في الأسعار لاحقا، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الدول النامية المنتجة لهذه المادة الحيوية تفتقر إلى هذه الخبرات الفنية والتكنولوجية مما يزيد من تكلفة إنتاجها لهذه السلعة[1].

ثانيا: الميزة الإنتاجية

السلعة البترولية تتميز بارتفاع إنتاجيتها عموما، وهذا راجع لأن النشاط الصناعي البترولي يتم بأساليب إنتاج واستغلال متطورة فنيا وتكنولوجيا، وتكون تكاليف العمل في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة، وكلما انخفضت تكاليف العمل انخفضت التكلفة الإجمالية للإنتاج[2].

[1]- حسين عبد الله، "**مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر، لبنان، 2006، ص 86.

[2]- محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الإقتصاد البترولي**"، مرجع سبق ذكره، ص 59.

ثالثا: ميزة مرونة الحركة الإنتاجية

يقصد بها سهولة نقل السلعة البترولية من مراكز الإنتاج إلى مناطق الإستعمال والإستهلاك في أي نقطة من العالم، وقد ساعد على ذلك الطبيعة السائلة للبترول والقدرة على تخزينه لفترات طويلة دون أن يطرأ عليه أي تغيير[1].

رابعا: ميزة الإستعمال الواسع

تتعدد وتتنوع استعمالات البترول وتشمل مختلف المجالات والنشاطات الإقتصادية مثل الزراعة والصناعة، وما يجعل من هذه المادة موردا حيويا للإقتصاد العالمي وللحضارة الإنسانية هو أن المشتقات البترولية على إختلاف أنواعها واسعة الإستعمال وتدخل في كل مظاهر الحياة المعاصرة[2].

المطلب الثالث: أهمية البترول في العالم

تأتي الأ همية الإستراتيجية للبترول باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية، كما يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة له.

الفرع الأول: أهمية البترول في الإقتصاد الحديث

إن الحضارة المعاصرة قائمة في معظم جوانبها على البترول، ليس فقط لكونه مصدر للطاقة وسلعة إستراتيجة لها مكانتها الإقتصادية، وإنما كونه ظاهرة لها مكانة سياسية، عسكرية وإجتماعية كبيرة.

أولا: أهمية البترول على الصعيد الإقتصادي

تتجسد الأهمية الإقتصادية للبترول في العناصر التالية:

1- البترول كمصدر للطاقة: يعتبر البترول أهم مصدر للطاقة في الإقتصاد الحديث، لكونه يتميز بعدة خصائص تتمثل في[3]:

---

[1]- نعيمة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2]- المرجع نفسه، ص 7.

[3]- مسعود ميهوب، "**دراسة قياسية لإنعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي الجزائري للفترة (2000-2010)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص 12.

ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عنه، وانخفاض تكاليف انتاجه، بالاضافة إلى أنه مصدر للعديد من المنتجات الأخرى.

2- البترول كمادة أولية أساسية في الصناعة: يكرس ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول. **و**ما يميز البترول كمادة أولية أنه لا يمكن استعمالها إلا بعد إجراء عدة عمليات إنتاجية عليها، والصناعة البترولية في حد ذاتها سواء الإستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاط صناعي واسع وكبير بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، بالإضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات البترولية كالصناعات البتروكيماوية والتي يتزايد عددها باستمرار[1].

3- البترول كمصدر للإيرادات المالية: تتضح أهمية البترول كمصدر للإيرادات المالية بصفة أكبر في إقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له من خلال إنتاج الدخل القومي والتراكم الرأسمالي وتمويل برامج التنمية، كما أن للدول المستهلكة كذلك نصيب من الإيرادات البترولية وذلك في شكل ضرائب على الإستهلاك مثلا، ويساهم البترول في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات بترولية[2].

4- البترول كأهم سلعة في التبادل التجاري: يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة ولها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري، وتزداد أهمية البترول في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات البترولية الخام المصدر الرئيسي في ميزان مدفوعاتها، ومن هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي اعتمادا كليا على البترول[3].

5- دور البترول في تنشيط الأسواق المالية: توجد بورصات بترولية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود البترولية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية[4].

---

[1]- نعيمة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005، عن الموقع: http://www.amf.org (consulté le 8/0382017)

[3]- مسعود ميهوب، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[4]- نعيمة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

ثانيا: أهمية البترول على الصعيد الإجتماعي

إن للبترول تأثيرا كبيرا على الحياة الإجتماعية وذلك من خلال المظاهر التالية[1]:

1- أهمية البترول للمواصلات: أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات حوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم، فالسيارات والطائرات والبواخر وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات البترول كطاقة ضرورية لعملها مثل البنزين، المازوت والديزل.

2- **المنتجات البتروكيماوية واستخداماتها:** حلت المنتجات البتروكيماوية محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا، مثل مواد البلاستيك، المنظفات، المطاط، الأدوية، الأسمدة...إلخ.

3- دور القطاع البترولي في تشغيل اليد العاملة: تساهم الشركات التي تعمل في القطاع البترولي في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والإختصاصات، كما تساهم الصناعة النفطية مساهمة فعالة في التشغيل.

4- دور الشركات البترولية في الأنشطة الإجتماعية: تلعب الشركات البترولية دورا مهما في تفعيل النشاط الإجتماعي مثل مساهمتها في دعم العاملين لديها، وكذلك مساهمتها في تمويل الأنشطة الرياضية والثقافية والتربوية.

ثالثا: أهمية البترول على الصعيد السياسي

إن علاقة البترول بالسياسة هي علاقة قديمة تعود إلى تاريخ اكتشافه والتنقيب عنه من قبل الشركات المتعددة الجنسية، إلا أن البترول أصبح محورا في السياسة الدولية بعد أن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة، وأخذت دول العالم تعتمده بشكل متزايد في نموها وتطورها الاقتصادي[2].

1- البترول والإستقرار السياسي: يلعب البترول دورا مهما في صنع القرار السياسي، ويشار إليه على أنه أساس السلام في العالم، حيث أن التوزيع غير متكافئ للبترول في العالم جعل سياسات دول العالم الصناعي تجاه الدول النامية المنتجة قائمة على ضرورة الحصول عليه بأي شكل حتى بإقامة الحروب، وقد برزت الأهمية السياسية للبترول بداية من حرب

[1]- مسعود ميهوب، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2]- حافظ برجاس، "**الصراع الدولي على النفط العربي**"، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان، 2000، ص ص 88، 89.

1973 مرورا بالحرب العراقية الايرانية 1980 وحرب الخليج 1990 ووصولا إلى حرب العراق 2003، التي كان البترول السبب المباشر لكل منها[1]. ولم يتوقف دور البترول في المجال السياسي عند هذا الحد، بل امتد إلى صلب المؤتمرات والمفاوضات التي أعقبت تلك الحروب فكان البترول من أهم البنود التي دارت حولها المناقشات، فمسألة الفصل بين السياسة والبترول أمر غير ممكن، فهذا الأخير أصبح مادة سياسية واستراتيجية بقدر ما هو مادة اقتصادية وتجارية[2].

2- البترول كسلاح ضغط: لقد استعمل البترول كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة حيث استعملته الشركات البترولية للضغط على الحكومات التي أممت بترولها، أو التي حاولت أن تتمرد على عقود الإمتيازات أو بسبب المنافسة كما استخدمته الدول النتجة للبترول لبلوغ أهداف سياسية أو لتحسين أوضاعها الاقتصادية، واستعملته الهيئات الدولية للضغط على دول رأت أنها حادت عن الإجماع الدولي[3].

رابعا: أهمية البترول على الصعيد العسكري

تكمن أهمية البترول العسكرية فيما يلي[4]:

– يعتبر مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية حيث يحتل الكيروسين مركز الصدارة بين المشتقات البترولية؛

– تعتبر التجهيزات المعدة لنقل الوقود البترولي من أهم التجهيزات التي يتوجب على القوات العسكرية نقلها وتوزيعها في مناطق القتال؛

– يعتبر البترول أحد عوامل النصر أو الهزيمة في الحروب.

[1]- نعيمة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2]- حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[3]- المرجع نفسه، ص 92.

[4]- بوجمعة قويدري قوشيح ، "**انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص 37.

المبحث الثاني: تطور سعر البترول بالسوق البترولية

تتحدد أسعار البترول في السوق العالمية كباقي السلع والخدمات، وتختلف سوق البترول عن باقي الأسواق بتعلقها بسلعة إستراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم، إضافة لكونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها.

المطلب الأول: السوق البترولية والأطراف الفاعلة فيها

تستحوذ سوق البترول العالمية على قدر كبير من الاهتمام العالمي، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به البترول من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي.

الفرع الاول: مفهوم وخصائص السوق البترولية

تعتبر السوق البترولية من أهم الأسواق العالمية، نظرا لانفرادها بسلسلة من الخصائص دون باقي الأسواق.

أولا: مفهوم السوق البترولية

يمكن اعطاء عدة تعريف للسوق البترولية.

1- إن السوق البترولية هي المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة البترولية في سعر وزمن معلومين، أو هو المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وسعر معلومين[1].

2- هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة البترولية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة.

3- وهي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة أو البترول[2]، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالاضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى، كالعوامل السياسية العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية[3].

---

[1]- بوجمعة قويدري قوشيح ، "**انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص 37.

[2]- ريمة بيطام، "**أسعار النفط وانعكاساتها على الميزاني العامة للدولة– دراسة حالة الجزائر (2000–2014)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص 32.

[3]- ضياء مجدي الموسوي، "**ثورة أسعار النفط 2004**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 29.

ومما سبق نستخلص أن السوق البترولية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي والرئيسي في تنمية الاقتصاد وهو البترول وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب.

ثانيا: خصائص السوق البترولية العالمية

نلخص أهم خصائص سوق البترولية في النقاط التالية[1]:

1- **سوق احتكار القلة:** يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات "منافسة القلة" وهو نوع من الاحتكار الجزئي، وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة على العرض الكلي.

2- الاتجاه نحو التكامل الرأسي: حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج البترول، نقله، تكريره وتسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل اللرأسي من بداية استخراج البترول الخام إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة.

3- الاتجاه نحو التكتل: تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة البترول ومشتقاته مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل.

الفرع الثاني: الأطراف الفاعلة في السوق البترولية

الفاعلون الأساسيون في السوق النفطية هم عبارة عن الدول المصدرة و المستوردة، فالأولى يمثلها كل من منظمة الأوبك ، الأوابك ...إلخ، أما ثانية فتمثلها شركات البترول العالمية و المستقلة وكذا منظمة الطاقة الدولية.

1- شركات البترول العالمية: شركات البترول العالمية هي أحد أنواع الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تنشط في قطاع معين ألا وهو قطاع الطاقة وبالأخص في مجال البترول، حيث تسيطر هذه الشركات العملاقة على مجال الصناعة البترول منذ نشأتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر(من بداية مرحلة نشاط الصناعة النفطية) مرحلة البحث والاستكشاف، والحفر والتنقيب، والاستخراج والإنتاج، والتكرير، والنقل التوزيع... إلى آخر المرحلة وهي مرحلة الصناعة البتروكيماوية[2].

[1]- بوجمعة قويدري قوشيح، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2]- فطيمة لبعل، "**انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص 81.

2- **منظمة الأوبك العالمية:** هي منظمة حكومية دولية، أنشئت في سبتمبر 1960 في ظل سوق بترولية عالمية تسيطر عليها شركات البترول العالمية، سواء كان ذلك في مجال الاكتشافات أو الانتاج أو النقل أو التسعير، وتتكون منظمة الأوبك من ثلاثة عشر دولة[1]، وتهدف هذه المنظمة إلى[2]:

– تنسيق وتوحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء من أجل تأمين أسعار عادلة ومستقرة لمنتجي البترول والكفاءة الاقتصادية وإمدادات منتظمة من البترول إلى الدول المستهلكة؛

– الإبقاء على سعر البترول الذي يستغله الكارتل الدولي البترولي (الشركات المتعددة الجنسيات) خارج حدودها في مستوى مرتفع؛

– تسهر المنظمة على ضمان المساواة بين أعضائها؛

– توحيد جهود البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثروتها الخاصة؛

– تنظيم وتعزيز موقف الأقطار المصدرة للبترول في علاقتها مع الشركات صاحبة الامتياز.

3- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الأوابك: أنشئت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، كمنظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي، بموجب اتفاقية تم التوقيع على ميثاقها في مدينة بيروت في 9 يناير 1968، بين كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة ليبيا (المملكة الليبية آنذاك)، وتم الاتفاق على أن تكون دولة الكويت مقرا للمنظمة[3]، وتتمثل أهداف هذه المنظمة في[4]:

– تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينها في هذا المجال؛

– تقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين؛

– توحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في الدول الأعضاء.

---

[1]- علي لطفي، "**الطاقة والتنمية في الدول العربية**"، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2008،ص78.

[2]– خالدية بن عوالي، "**استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016، ص 26.

[3]- منظمة الأقطار العربية للدول المصدرة للنفط عن الموقع:
http://www.oapecorg.org/ar/Home/About-Us/History. (consulté le 15/04/2017)

[4]- منظمة الأقطار العربية للدول المصدرة للنفط عن الموقع:

http://www.oapecorg.org/ar/Home/About-Us/History. (consulté le 15/04/2017)

4- **الوكالة الدولية للطاقة:** هي منظمة دولية تعمل في مجال البحث وتطوير وتسويق تقنية الطاقة واستخداماتها، كما تمتلك المنظمة رصيدا استراتيجيا من البترول يمكنها بواسطته التدخل في السوق، وقد تشكلت المنظمة عام 1973 من 16 دولة صناعية بغرض التصرف الجماعي لمواجهة أزمة البترول في 15 نوفمبر 1974 أعلنت الإدارة الدولية للطاقة كمنظمة مستقلة ل (OECD)، وأن يكون مركزها باريس[1].

المطلب الثاني: ماهية سعر البترول

بما أن البترول سلعة استراتيجية هامة، فإن دراسة وتحليل أسعار البترول ضرورة ملحة، وذلك على الرغم من صعوبة التنبؤ بسعر البترول لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه واختلافها بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية.

الفرع الأول: تعريف سعر البترول

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو لا يتساوى معها، أي قد يكون السعر أقل أو أكبر من قيمة ذلك الشيء المنتج.

أما سعر البترول فيعرف على أنه قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد، لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...إلخ[2].

وتتمثل العناصر المجسدة للسعر البترولي والمحددة لمقداره النقدي فيما يلي:

1- الكلفة الذاتية للسعر البترولي: والتي تتكون من الكلفة الثابتة التي تشمل جميع النفقات على رأس المال الثابت، والكلفة المتغيرة والتي تشمل مجموع النفقات التي يتطلبها استخراج البترول الخام ونقله، وكلفة الفاقد والتي تتمثل في الانفاق المرتبط بعدم مراعاة معامل الاستخراج البترولي، كلفة الإتاوة والتي تتمثل في مقدار كمية من البترول بصورة عينية أو نقدية تدفع لمالك الأرض أو الثروة البترولية المستغلة من طرف أجنبي خاصة لقاء استغلاله البترولي[3].

---

[1]- وكالة الطاقة الدولية (IEA) عن الموقع:
http://www.iea.org/aboutus/history.(consulté le 15/04/2017)

[2]- **محمد** أحمد الدوري، **"محاضرات في الاقتصاد البترولي"**، مرجع سبق ذكره، ص 194.

[3]- محمد أحمد الدوري، **"مبادئ اقتصاد النفط"**، مرجع سبق ذكره، ص 347.

2- الريع الاقتصادي البترولي (الدخل الصافي): والذي يعرف بأنه الفرق بين التكلفة الكلية (انتاج نقل وتكرير وتسويق) وبين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي، ويتوزع الريع البترولي بعد استبعاد كافة التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة بين الدول المصدرة (معبرا عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الانتاج وسعر البترول الخام وبين حكومات الدول المستوردة معبرا عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات البترولية المتكررة)[1].

الفرع الثاني: أنواع أسعار البترول

ولما كانت أسعار البترول الخام تشكل أحد المواضيع المتميزة، يبدو من الضروري أن نبين أهم أنواع الأسعار البترولية وهي كما يلي:

1- الأسعار المعلنة: يقصد بها أسعار البترول المعلنة من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، وتاريخيا ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 وفي الولايات المتحدة الأمريكية ومن قبل شركة ستاندرد أويل نيوجيرسي الأمريكية والتي كانت تحتكر شراء البترول من منتجيه المتعددين في السوق الأمريكية[2]. ويمكن القول بأن الأسعار المعلنة ماهي في الواقع إلا أسعار نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة البترول كمورد ناضب وحيوي، بل إن الشركات فرضتها لكي يتم احتساب الريع والضريبة على الأرباح بموجبها بمعنى آخر، إن هذه الأسعار لم تكن إلا أسعارا دفترية بموجبها يتم تحديد ضرائب الدول المنتجة وبموجبها يتم تسليم النفط من شركة ذات اختصاص إلى أخرى ذات اختصاص آخر، وكلاهما جزء من هيكل واحد[3].

2- السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المعلن لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية خصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع...والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري أو هذه التسهيلات تشمل وتعود للطرفين كحالة بيع بترول خام لمصانع التكرير وقيام البائع بشراء المنتجات البترولية ...أو أن الطرف المشتري يزود البائع مقابل البترول الخام بقيم سلعياغير بترولية...إلخ[4].

---

[1]- حسين عبد الله، **"البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية"**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 244.

[2]- محمد أحمد الدوري، **"محاضرات في الاقتصاد البترولي"**، مرجع سبق ذكره، ص ص 196، 197.

[3]- نواف الرومي، **"منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام"**، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 2000، ص 20.

[4]- محمد أحمد الدوري، **"محاضرات في الاقتصاد البترولي"**، مرجع سبق ذكره، ص 198.

3- سعر الاشارة أو المعمول عليه: هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات. حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب الأسعار المعلنة. أخذ واعتمد سعر الاشارة أو المعدل عليه في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد المالية البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن السعر للبترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق. أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق[1].

4- سعر الكلفة الضريبية: يمثل هذا السعر في واقع الأمر، الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من البترول المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدتها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط المعنية، وفي نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق البترولية، إذ أن بيع البترول الخام بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة بطبيعة الحال[2].

5- السعر الفوري (الآني): هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا وفي السوق البترولية الحرة، وهذا السعر معبر أو مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة فورية أو آنية[3].

وتعتبر الأسعار الآنية أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء. وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء[4].

الفرع الثالث: أساليب تسعير البترول

توجد عدة أساليب لتسعير البترول تتمثل فيما يلي[5]:

---

[1]- محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 198، 199.

[2]- نواف الرومي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[3]- محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سبق ذكره، ص 199.

[4]- نواف الرومي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[5]- سالم بوغرارة، "**السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاساتها على سوق النفط العالمي خلال الفترة من (2000-2011)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص: إقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص ص 11-16.

1- السياسة التسعيرية منذ النشأة إلى سنة 1973 (قبل التصحيح السعري): انفردت شركات البترول العالمية الكبرى في هذه المرحلة بالتسعير هو وأحد أهم أعمدة استمرارها ورخائها وأهم دعامات إحكام سيطرتها على الصناعة، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل:

أ– التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة: وكانت النتيجة أن أسعار البترول الخام في العالم كانت تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك، نقطة الأساس الوحيدة وقد كرست اتفاقية كناكري (1928) والتي انبثق عنها شركات البترول الكبرى، حيث أكدت أن أسعار البترول في أي مكان بالعالم يتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك، بصرف النظر عن المصدر الذي ورد منه البترول أو لتكاليف الإنتاج فيه أو تكاليف النقل منه.

ب– التسعير حسب نظام نقطتي الأساس: استمر نظام نقطة الأساس الوحيدة– خليج المكسيك – مقبولا كواحدة من حقائق الحياة العادية التي لا يناقشها أحد، وكانت الشركات البترول تحقق من خلاله أرباحا خيالية، ولكن هذا النظام في التسعير انهار على إثر تنبه البحرية البريطانية إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار البترول المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية وتدخلت الحكومة البريطانية ومارست الضغط على الشركات التي لم تجد مفرا من الاعتراف بمنطقة الخليج العربي،كنقطة أساس ثانية لتسعير البترول وحدد سعر البترول في" عبدان "(إيران) في نفس مستوى السعر في خليج المكسيك ومنذ ذلك الوقت أصبح للأسعار المعلنة للبترول نقطتا أساس: خليج المكسيك والخليج العربي مع تعادل السعر في كلتا النقطتي.

ج– التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار: لقد ميز هذه الفترة ارتباط نظام تسعير البترول الخام بالسياسات الاحتكارية لشركات البترول، و التي تعكس الاستراتيجيات السياسية الإجمالية للدول الصناعية التي تتبعها هذه الشركات وعلاقاتها مع الدول المنتجة للبترول، فحتى بداية الخمسينات من هذا القرن لم يكن هناك سوق للبترول بالمعنى الصحيح، ولم يكن للدول المنتجة أي دور في تسعير البترول.وةكانت حصة الدول المنتجة عبارة عن مبلغ ثابت عن كل طن مستخرج من البترول.

2- السياسة التسعيرية بعد التصحيح السعري لسنة 1973 إلى غاية سنة 2000: إن أهم السياسات الإستراتيجية التي اتخذتها الأوبك في هذه الفترة:

أ– وجود هيكل سعري ذو مستويين: منذ أكتوبر 1973 ونتيجة لتعارض وجهات النظر إزاء" سعر نفط الإشارة " نشأ ما يسمى الهيكل السعري ذو المستويين أي وجود مستويين من الأسعار تطبقهما الأوبك في نفس الوقت هما الأسعار المعلنة والمتحققة.

ب- محاولة توحيد الأسعار: بسبب انخفاض سعر البترول المؤشر بدءا من جانفي 1974 وبسبب الفجوة الكبيرة بين السعر المعلن وعوائد الحكومة وهدف سد الفجوة بين الأسعار المحققة وبين التكلفة التي تتحملها الشركات، اتخذت منظمة الأوبك في 13 ديسمبر1974 قرارا بجعل معدل عائدات الحكومة بالنسبة للبترول 10 و12 دولار للبرميل على أن يطبق في كل الدول المنتجة مع الأخذ بالاعتبار الظروف الخاصة بكل عضو فيما يخص تكلفة الإنتاج.

ج- محاولة تجميد الأسعار: حاولت منظمة الأوبك تجميد أسعار البترول في منتصف عام 1977 حتى آخر عام 1978 رغبة منها في إظهار حسن النية اتجاه الدول المستهلكة، إلا أن مجموعة من العوامل أثارت قلقها أهمها المعدل المرتفع للتضخم وانخفاض سعر صرف الدولار...إلخ.

3- السياسة التسعيرية للأوبك (فترة القرن الواحد والعشرين): إن أهم السياسات الإستراتيجية التي اتخذتها الأوبك في هذه الفترة بالرغم من أهمية العرض والطلب في تحديد سعر البترول إلا أن منظمة الأوبك أدركت بان هناك اعتبارات أخرى لا تقل أهمية تتعلق بسقف الإنتاج أو حصص الدول المنتجة وضرورة الالتزام بهذه الحصص، آخذين في الحسبان أثر ذلك على نمو الاقتصاد العالمي وانعكاسه على مستوى الطلب وبرز أيضا عامل أساسي وهو التنسيق بين الأعضاء في الأوبك والدول المنتجة للبترول من خارج المنظمة والتي تمثل مالا يقل عن ثلثي الإنتاج العالمي من البترول.

المطلب الثالث: محددات أسعار البترول وتطوراته خلال الفترة (2000- 2016)

تتحدد أسعار البترول في السوق العالمية كباقي السلع والخدمات، وسوق هذا الأخير تختلف عن باقي الأسواق لتعلقها بسلعة استراتيجية، كما أن معدل النمو الاقتصادي لمختلف الدول يتوقف على تطور مادة البترول.

الفرع الأول: محددات أسعار البترول

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، حيث إن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن.

أولا: الطلب العالمي للبترول

يقصد بالطلب البترولي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية كخام أو المنتجات البترولية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وتلبية أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء

كانت الأغراض استهلاكية كالبنزين...إلخ، أو لأغراض إنتاجية كالمنتجات البترولية المستخدمة في الصناعة البيتروكيماوية[1].

يتحدد الطلب على الموارد البترولية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، ولعل تلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية[2].

- **العوامل المؤثرة في الطلب على البترول**: يقسم الاقتصاديون هذه العوامل إلى ثلاثة مجموعات:

1- عوامل اقتصادية: تتمثل في[3]:

- مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه، ويعبر عن هذا الارتباط بمعامل المرونة أو مرونة الطلب الداخلية التي تحسب بقسمة معدل التغير في الطلب على الطاقة عبر فترة زمنية معينة على معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة نفسها؛

- أسعار الطاقة ذاتها، وبصفة خاصة الأسعار للمستهلك النهائي التي تتضمن في حالة المنتجات البترولية قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك التي تبلغ في دول التحاد الأوربي نحو70% من تلك الأسعار وتؤثر سلبا على طلب المستهلك النهائي؛

- نسب نمو الطاقة والناتج المحلي الاجمالي ومنها تجرى المقارنة بين عدد الوحدات الحرارية البريطانية أو عدد الأطنان اللازمة لانتاج ما قيمته دولار ثابت من الناتج المحلي الاجمالي وتقوم هذه المقارنة على قياس متوسط التناسب بين المتغيرين؛

- مستويات الدخل الفردي (مستويات الرفاهية الاقتصادية).

2- عوامل اجتماعية: ويقصد بها مجموعة العوامل التي تؤثر في سلوكيات الأفراد في سبيل إشباع حاجاتهم الإنسانية، وتتمثل العوامل الاجتماعية المؤثرة في حجم وكمية الطلب على البترول[4]:

---

[1]- محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[2]- هاشم علوان حسين السامرئي، عبد الله محمد جاسم المشهداني، "**اقتصاديات الموارد الطبيعية**"، دار الحكمة للطباعة والنشر، العراق، 1992، ص 320.

[3]- علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص ص 65، 66.

[4]- المرجع نفسه، ص 73.

-السكان ومعدلات نموهم: فكلما تغير حجم السكان كلما أدى ذلك إلى تغيير مقدار الطلب على هذه السلع وبالتلي مقدار الاستهلاك منها؛

- الظروف المناخية؛

- مجموعة القوانين المنظمة لاستهلاك الطاقة في المجتمع.

3- عوامل تقنية وفنية

- معدل التحسن في تقنيات وكفاءة استخدام الطاقة، والتي ينعكس أثرها في إنخفاض كثافة الطاقة، ومن ثم إنخفاض حجم الطاقة اللازمة لإنجاز عمل معين[1].

ثانيا: العرض العالمي

يقصد بعرض البترول الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بالعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، وسيتم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد[2].

- **محددات العرض البترولي في السوق البترولية**

توجد العديد من العوامل والأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للبترول سواء بارتفاع أو الانخفاض وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر واهم هذه العوامل نجد[3]:

1- الاحتياطات والطاقة الإنتاجية: تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للبترول، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية للزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

2- السعر: تعلب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة فارتفاع سعر البترول يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق البترول يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

---

[1]- علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2]- هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، مرجع سبق ذكره، ص 311.

[3]- محمد جلال يخلف، وليد محامدي، "**المؤسسات الصغير والمتوسطة والتنمية المستدامة في ظل انخفاض أسعار النفط–دراسة حالة الجزائر–**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، 2016، ص ص 38، 39.

3- المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج: يلعب المستوى التكنولوجي الذي يتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات بترولية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول؛

- المصادر البديلة للبترول وأسعارها؛
- الحروب والأحداث السياسية؛
- السياسات البترولية للدول المنتجة؛
- سياسة الدولة المنتجة للبترول ومدى حاجتها إلى البترول لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره تحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ بهلمواجهة احتياجات أجيال المستقبل.

ثالثا: محددات أخرى لأسعار البترول

من بين هذه العوامل نذكر: السياسات الحكومية الخاطئة، متغيرات الاقتصاد الكلي كانخفاض الدولار، تأثير الأسواق المالية والتنبؤات على سوق البترول[1].

الفرع الثاني: تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2000- 2016)

مع بداية القرن الواحد والعشرين استعادت أسعار البترول انتعاشها، ولكن ساهمت بعض الأحداث التي عرفها العالم بعد ذلك في التأثير على السوق البترولية وعلى الأسعار بشكل كبير، والشكل التالي يوضح تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2016).

[1]- سعد الله داود، "**تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط واثرها على استقرار الاسعار(2008-2010)**"، مجلة الباحث،جامعة الجزائر3، الجزائر، العدد التاسع، 2011، ص ص215، 216.

الشكل رقم (1): تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2016).

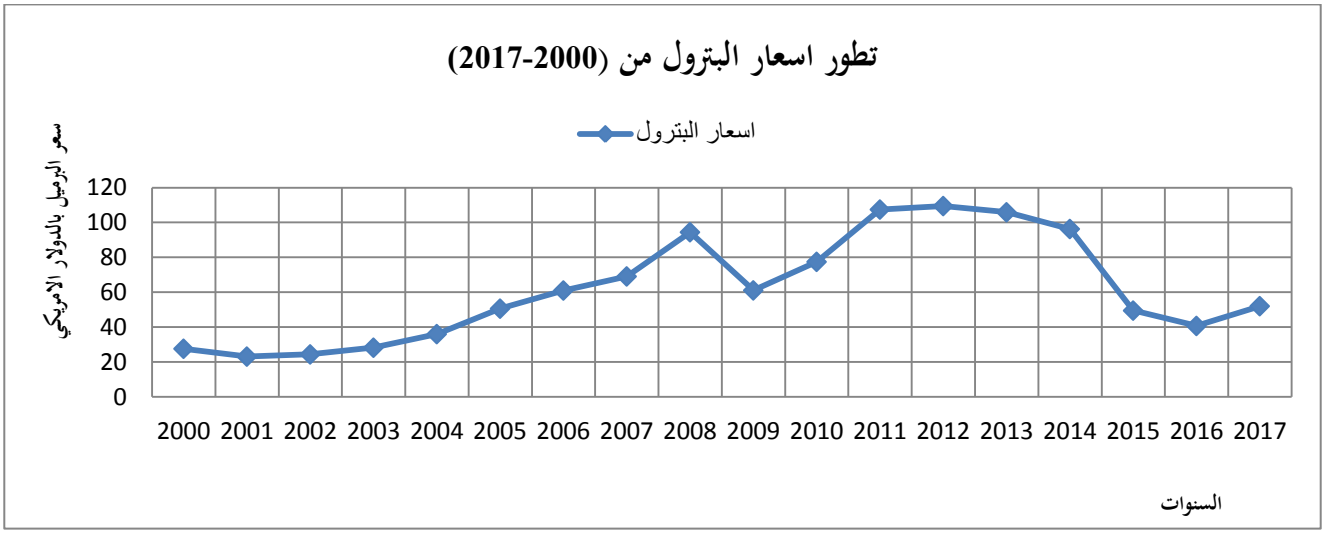

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

– التقرير الإقتصادي العربي الموحد (**2000–2015**) عن الموقع:

http://www.amf.org.ae/ar/jointrep. (consulté le 10/04/2017)

- التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، فبراير2017، عن الموقع:

http://www.oapecorg.org. (consulté le 20/03/2017)

في سنة 2001 تأثرت السوق البترولية العالمية بأحداث 11سبتمر في الولايات المتحدة الأمريكية[1]، فشهدت الأسعار إنخفاضا في مستوياتها حيث بلغ متوسط السعر السنوي 23.1 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2000 أين قدر ب 27.6 دولار للبرميل، كما شهدت السوق البترولية عام 2002 العديد من العوامل التي كان لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار إلى 24.3 دولار للبرميل.

وفي عام 2003 إرتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل، ويعود هذا الإرتفاع إلى مجموعة من العوامل أهمها[2]:

[1]- نعيمة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2]- عماد الدين محمد المزيني، "**العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**"، مجلة جامعة الأزهر، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية ،المجلد 15، العدد الأول 2013 ، ص 328.

1- الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا التي حجبت جزءا كبيرا من إمداداتها عن السوق البترولية، وقد ساهمت برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية في زيادة الطلب على المنتجات البترولية، مما دعم الارتفاع الحاصل في الأسعار.

2- استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد عام 2002.

3- المخاوف المتزايدة من حدوث نقص في الإمدادات البترولية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط.

وشهد عام 2004 ثورة في أسعار البترول، إذ إرتفع السعر ليبلغ معدل 36.05 دولار للبرميل، ثم واصلت الأسعار مسارها التصاعدي خلال سنتي 2005-2006، حيث تخطت عتبة 60 دولار للبرميل، وشهد عام 2007 ارتفاعا مستمرا للأسعار وخاصة خلال النصف الثاني من السنة، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز 90 دولار للبرميل في مطلع شهر نوفمبر.

والجدير بالاهتمام، تباين المتوسط الفصلي لأسعار البترول خلال عام 2008، فقد بلغ متوسط الربع الأول حوالي 92.7 دولار للبرميل، وارتفع خلال الفصل الثاني 117.6 دولار للبرميل ثم انخفض في بداية الأمر بشكل طفيف خلال الفصل الثالث ليصل إلى 113.5دولار للبرميل، وخلال الفصل الأخير من العام شهد انخفاضا كبيرا ليصل إلى 52.5 دولار للبرميل، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدء الإنهيارات المتلاحقة في أسواق المال و المؤسسات المالية كل ذلك ساهم في الإنخفاض الحاد وبمعدلات أسرع لأسعار البترول[1]. واستقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل في حين ارتفع إلى 77.4 دولار للبرميل سنة 2010 نتيجة للتعافي النسبي للاقتصاد العالمي من تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

وفي سنة 2011 بلغ سعر سلة الأوبك ما يقارب 107.5 دولار للبرميل، وعرفت أسعار البترول إرتفاعا طفيفا في الأسواق الدولية حيث بلغ 109.5 دولار للبرميل سنة 2012. أما سنة 2013 فقد تميزت سوق البترول العالمية بحالة من التوازن النسبي وبلغ المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك 105.9 دولار للبرميل[2].

وفي سنة 2014 فانخفضت أسعار البترول بشكل ملحوظ، لتصل إلى أقل منذ عام 2010، حيث بلغ المتوسط السنوي 96.3 دولار للبرميل متأثرا بجملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة[3].

---

[1]- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد35، 2008، عن الموقع :(cosulté le 10/03/2017) http://www.oapecorg.org

[2]– التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014 ، عن الموقع: http://www.amf.org (consulté le 16/03/2017)

[3]- التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2015 ، عن الموقع: http://www.amf.org (consulté le 16/03/2017)

انخفضت أسعار البترول العالمية خلال عام 2015 بشكل ملحوظ، لتصل إلى أقل مستوياتها منذ عام 2005، حيث وصل متوسط السعر السنوي إلى49.5 دولار للبرميل، ويعزى هذا الإنخفاض إلى مجموعة من العوامل المتشابكة معظمها لها علاقة بأساسيات السوق[1].

وشهد عام 2016 انخفاضا حادا في أسعار البترول حيث بلغ متوسط السعر السنوي إلى 40.69 دولار للبرميل، وفي بداية 2017 شهدت أسعار البترول تحسنا أين قدر متوسط الربع الأول حوالي 52.03 دولار للبرميل[2].

المبحث الثالث: آثار تقلبات أسعار البترول على اقتصاديات الدول

تتميز أسعار البترول بخاصية عدم الاستقرار، فهي في تقلب مستمر تارة باتجاه الارتفاع و تارة أخرى باتجاه الانخفاض، فأسعار البترول هي الأكثر تحركا وتغيرا من بين عوامل ومتغيرات أساسية كثيرة لها تأثير سلبي في مسار الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: آثار ارتفاع اسعار البترول على اقتصاديات الدول

إن الارتفاعات المفاجئة والحادة في أسعار البترول جعلت الدول المستهلكة والدول المنتجة تعيش في حالة قلق دائم نتيجة انعكاس هذه الأسعار على اقتصاديات الدول.

الفرع الأول: آثار ارتفاع أسعار البترول على اقتصاديات الدول المنتجة

تشكل الموارد المالية للبترول الخام أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المنتجة له، فهي تعتمد على هذه العائدات البترولية لتعظيم الإنفاق العام وتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الأقطار[3]. وتصنف اقتصاديات أغلب الدول المنتجة للبترول ضمن اقتصاديات الدول النامية، على الرغم من أنها تدخل في إطار الاقتصاديات البترولية والتي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية[4].

---

[1]- التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2016 ، عن الموقع: http://www.amf.org (consulté le 16/03/2017)

[2]- التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، فبراير2017، عن الموقع:
http://www.oapecorg.org. (consulté le 20/03/2017)

[3]-جميل طاهر، **"النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات"**، المعهد العربي للتخطيط، ديسمبر 1997، ص 1.

[4]- أحمد حسن الهيتي، بختيار صابر محمد، **"أثر تقلبات الايرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي"**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 4، العدد السابع، 2011، ص 2.

إن الارتفاع في أسعار البترول يؤدي بالدول المنتجة والمصدرة للبترول إلى تحقيق عدة مكاسب اقتصادية وسياسية، بالإضافة إلى تزايد دخول هذه الدول نتيجة لتزايد عوائد البترول، مما يمكن هذه الدول من تنفيذ البرامج الطموحة في خططها للتنمية الإقتصادية، وتزويد نشاطها الإنتاجي بالرأس المال اللازم واستقطاب الأيدي العاملة الفنية والمهنية والعادية لتنفيذ هذه البرامج. ستستمر الدول المصدرة للبترول في الاستفادة من ارتفاع أسعار البترول إلا أن الأرباح المفاجئة المتولدة عن إيرادات البترول من شأنها أن تولد ضغوطا تضخمية وارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية لعملات تلك الدول. والتحدي الحقيقي لسياسات الاقتصاد الكلى سيتمثل في تحويل تلك المكاسب والأرباح إلى استثمارات في مستقبل التنمية الاقتصادية والبشرية لدى تلك الدول[1].

وتتلخص أهم آثار ارتفاع البترول على الدول المنتجة في[2]:

– زيادة كبيرة في العوائد البترولية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد، حيث بلغت العوائد البترولية لهذه الدول 167 مليار دولار عام 2001، وقد أتاحت هذه العوائد فرصا لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول وعززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

– زيادة حجم الفوائض المالية البترولية، وتوجيه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصناعية، انشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو ايداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.

كما أن ارتفاع أسعار براميل البترول يؤثر على الدول النامية المنتجة للنفط بسبب الصلة الوثيقة التي أصبحت بين أسعار الطاقة وأسعار الغذاء، فكلما ارتفعت أسعار الوقود ارتفعت أسعار المواد الغذائية، وبهذا أصبح لهذا المزيج تبعات مدمرة على حالة الفقر والأمن الغذائي في العالم، حيث أن أسعار الطاقة المرتفعة سترفع من أسعار الأسمدة وأسعار النقل، وهي أكثر العوامل تأثيرا على أسعار الغذاء، بالإضافة إلى أن الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي استخدمت عام 2005 ربع محصولها من الذرة، وهو ما يمثل 10% من الإنتاج العالمي، في إنتاج الوقود الحيوي بسبب

[1]– الحالة الإقتصادية في العالم واحتمالاتها، الأمم المتحدة، 2006، ص 2، عن الموقع:
http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_archive/2006wesp_es_ar . (consulté le 05/05/2017).

[2]- كامل بكري وآخرون، **"الموارد واقتصادياتها"**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986، ص 223.

ارتفاع أسعار النفط، ، ومع زيادة الجفاف والطلب ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة 75% عام 2005 وهو ما أثر على اقتصاديات الدول المنتجة للبترول[1].

الفرع الثاني: آثار ارتفاع اسعار البترول على اقتصاديات الدول المستهلكة

إن الارتفاع في أسعار البترول دفع بالدول المستوردة له إلى تغيير سياساتها اتجاه الطاقة تغييرا جذريا بسبب ما عانته اقتصادياتها من الآثار السلبية الناجمة عن هذا الارتفاع، حيث قررت الحكومات الأوروبية في وقت مضى تنويع مصادر الطاقة وتنويع مصادر شراء البترول والغاز، وتم اللجوء إلى ما يسمى بالمخزونات البترولية كضمان لإستمرار التمويل من جهة ومحاولة التحكم في أسعار الوقود من جهة أخرى، كما قامت بوضع قرارات تسمح بالاعتماد الكبير على الطاقة الكهربائية المنتجة من المفاعلات النووية، وهذا رغم المعارضة الشديدة من شعوبها.

كما أن الارتفاع في أسعار البترول أدى إلى حدوث آثار اقتصادية سلبية على اقتصاديات الدول المستهلكة للبترول وهو ما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك العالمي له، وأيضا يؤدي ارتفاع مصدر الطاقة الرئيسي في العالم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات ومنه انخفاض للقدرة الشرائية، وهو ما يدخل الدول المستهلكة للبترول وفي مقدمتها الدول الصناعية الغربية في أزمات مالية، وضغط اجتماعي رهيب، خاصة وأن استهلاك الفرد من الطاقة في هذه المجتمعات يتميز بالارتفاع الشديد[2].

وإن الارتفاعات المفاجئة والحادة في أسعار البترول جعلت الدول المستهلكة للبترول تعيش قلقا شديدا، وهذا بسبب تحويل معظم ثرواتها إلى فاتورة الحصول على مصادر الطاقة، والتي لا تزال المصدر المهم والأساسي لتغذية صناعاتها وتحريك عجلة الاقتصاد وتطوير التنمية البشرية. ونجد بأن الدول المستهلكة الرئيسية للبترول في العالم تسعى جاهدة لأجل ضبط التحكم في استهلاكاتها الطاقوية، اذ أنها تقوم بعقد قمم بصورة مستمرة بسبب قلقها الدائم من ارتفاع أسعار البترول، ومحاولة إبراز بأن سعر البترول المرتفع سيساهم بتخفيض معدلات النموالاقتصادي العالمي[3].

---

[1]- وحيد خير الدين، "**أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر، 2013، ص 117.

[2]- المرجع نفسه، ص 118.

[3]- عقيل العنزي، "**الدول المستهلكة تقلق من تحول معظم ثروتها إلى فاتورة مصادر الطاقة**"، جريدة الرياض السعودية، العدد 14513 الصادرة يوم الأربعاء 11 ربيع الأول 1429هـ 4 الموافق لـ 19 مارس 2008، عن الموقع:. http://www.alriyadh.com/327146 (consulté le 01/05/2017)

ويمكن ذكر الآثار المترتبة عن ارتفاع اسعار البترول على اقتصاديات الدول المستهلكة فيما يلي[1]:

أولا: آثار ارتفاع أسعار البترول على اقتصاديات الدول الصناعية:

تتلخص آثار ارتفاع الأسعار على هذه المجموعة فيما يلي:

– زيادة أعباء موازين المدفوعات: تتحمل موازين المدفوعات لدول هذه المجموعة عبء كبير جراء ارتفاع أسعار البترول يساوي الزيادة في قيمة وارداتها من البترول الخام، إضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة.

– احتواء الفوائض المالية البترولية: إذ أن معظم هذه الفوائض تتسرب من خارج الدول المصدرة للبترول سواءا في صورة استثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات متنوعة، إضافة إلى زيادة أسعار المواد والسلع المصنعة والتجهيزات، وبذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد من زيادة العائدات المالية للدول البترولية، ويعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للبترول من استيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف داخلها.

ثانيا: آثار ارتفاع أسعار البترول على الدول النامية المستوردة للبترول:

تتمثل أهم آثار ارتفاع أسعار البترول على دول هذه المجموعة في:

– تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي؛

– زيادة المديونية الخارجية: إن ارتفاع الديون الخارجية لهذه الدول وتزايد عبء خدمة الديون، جعل الاقتراض السبيل الوحيد أمامها للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية؛

– الاستفادة من الفوائض المالية البترولية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول البترولية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.

[1]- الطاهر بن يعقوب، مريم قرعي، **"أثر تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر"**، ورقة بحث ضمن المؤتمر الأول حول **"السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية"**، الورشة الأساسية الثانية، جامعة سطيف1، 2015، ص 7.

المطلب الثاني: آثار انخفاض اسعار البترول

لا شك أن البترول يعتبر سلعة أساسية سواء للدول المنتجة أو الدول المستهلكة ومن ثم فانخفاض أسعاره ستكون لها تداعيات وآثار تتراوح بين السلب والايجاب على اقتصاديات الدول أي وجود اقتصاديات رابحة وأخرى خاسرة جراء هذا الانخفاض.

الفرع الأول: آثار انخفاض اسعار البترول على اقتصاديات الدول المنتجة

إن انخفاض أسعار البترول يحمل آثارا كارثية على الدول المنتجة المصدرة للبترول سواء تلك الأعضاء في الأوبك أو خارج الأوبك، وبالطبع تختلف حدة آثار هذا الانخفاض بين مختلف الدول البترولية حسب حالة كل دولة على حدى، ولا يقتصر هذا الأثر على التراجع في النمو الإقتصادي وإنما يطول أيضا عملات هذه الدول التي تتراجع على نحو واضح مع انخفاض أسعار البترول، خصوصا بالبنسبة للدول التي ليس لديها احتياطات كافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملاتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية في أسواق النقد الأجنبي فيها[1].

كما أن الانخفاض في سعر النفط لفترة طويلة سيؤثر على الايرادات الخاصة بالموازنة ما سيترتب عليه تخفيض فوري في النفقات. وقد حاولت بعض الدول المنتجة أن تحافظ على الإنفاق الرأسمالي وخاصة فيما يتعلق بالبنية الأساسية، لكن هذا كان بالإعتماد على الإحتياطي وعلى توسيع رقعة العجز، هذا التأثير إذا استمر لفترة طويلة سيجعل عملية الاستعانة بالعجز لتغطية النفقات الرأسمالية عملية صعبة جدا[2].

وتتلخص آثار انخفاض أسعار البترول على الدول المصدرة للبترول في[3]:

– انخفاض العوائد البترولية التي يترتب عليها انخفاض الإنفاق العام في هذه الدول وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي.

---

[1]- طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، **"تقلبات أسعار للنفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية للفترة (1990–2013)"**، ورقة بحث ضمن المؤتمر الأول حول **"السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية"**، الورشة الأساسية الثانية، جامعة سطيف1، 2015، ص 5.

[2]- فريد راهم ونبيل بوركاب ، **"انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج"**، ورقة بحث ضمن المؤتمر الأول حول **"السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية"**، الورشة الأساسية الثانية، جامعة سطيف1، 2015، ص 7.

[3]- الطاهر بن يعقوب، مريم قرعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 8، 9.

– انخفاض حجم الفوائض المالية البترولية: ترتب على هذا الانخفاض لجوء العديد من الدول البترولية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض.

– تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها.

– انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات البترولية وإطالة عمر البترول لديها.

– انخفاض أسعار البترول يشجع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو شبه كلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة.

إن الدول البترولية وبمجرد هبوب رياح انخفاض أسعار البترول، نجد أن القائمين على الشؤون الاقتصادية والسياسية في هذه البلدان يسارعون إلى المطالبة بترشيد الإنفاق، والتحذير من الدخول في عجز بالميزانية، ويطالبون بوضع خطة طارئة لمواجهة الانخفاضات الكبيرة في أسعار البترول.

الفرع الثاني: آثار انخفاض اسعار البترول على اقتصاديات الدول المستهلكة

البلدان التي تعتمد على استيراد البترول مثل معظم البلدان الأروبية والصين والأردن والمغرب ستستفيد من هبوط أسعار البترول من حيث انخفاض الفاتورة التي تدفعها سنويا للبلدان المنتجة، بالإضافة إلى تخزين احتياطات نفطية مستغلة انخفاض الأسعار.

كما أن انخفاض أسعار البترول سيعمل على خفض تكاليف المواد الأساسية لصناعة تلك السلع، والتي بدورها ستنعكس بالايجاب على الشركات من خلال زيادة الربح وارتفاع الطلب من قبل المنتج المحلي الذي وجد نفسه مدخرا ما وفره من فارق أسعار الطاقة وقام باستهلاكه على سلع أخرى في السوق، وهذا بحد ذاته سينعش اقتصاد هذه البلدان حيث سيتعزز الطلب في السوق ويرفع طلبات الإنتاج في المصانع والشركات وبالتالي المحافظة على نسب مرتفعة من النمو ومستويات توظيف عالية، بالإضافة إلى خفض معدلات التضخم نتيجة الإنخفاض المتوقع لتكاليف الإنتاج.

كما تتأثر الدعومات والمنح المقدمة من الدول المنتجة للبترول في حال استمرار انخفاض أسعار البترول في المدي المتوسط والطويل، بالإضافة إلى تراجع تحويلات العاملين بالدول المصدرة للبترول[1].

[1]- عيسى أحمد ترايو، "**أثر انخفاض النفط على الدول المصدرة و المستوردة بالإشارة إلى حالة السودان**"، بنك السودان المركزي، السودان، العدد التاسع وسبعون، 2016، ص 6.

وقد أشار صندوق النقد الدولي في نشرته أن انخفاض أسعار البترول يتيح انفراجة تستحق الترحيب للبلدان المستوردة له، فهو يخفض فواتير استراد الطاقة ويخفض الضغوط على الميزانيات العامة بسبب انخفاض تكلفة الدعم الذي يحافظ على ثبات أسعار الطاقة، ويفيد التقرير بأن انخفاض تكاليف الطاقة إذا انتقل إلى الشركات والمستهلكين يمكن أن يحقق خفضا في تكاليف الإنتاج وزيادة في الدخل المتاح. غير أن هناك عوامل أخرى توازن مكاسب معظم الدول المستوردة للبترول من انخفاض أسعاره، فالمكاسب الإستثنائية التي يحققها انخفاض فواتير استراد البترول تتقلص مع تدهور الآفاق المتوقعة للطلب في منطقة اليورو، إلى جانب هبوط أسعار السلع الأولية غير البترولية التي تصدرها بعض البلدان، وتتباين قوة هذه الآثار عبر البلدان[1].

ويمكن تلخيص أهم آثار انخفاض أسعار البترول على الدول المستهلكة فيما يلي[2]:

أولا: آثار انخفاض أسعار البترول على الدول الصناعية

تتمثل أهم آثار الانخفاض في:

– انخفاض قيمة الواردات من البترول وتحسن موازين مدفوعات هذه الدول، إضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية؛

– تخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترول؛

– انخفاض صادرات دول هذه المجموعة نتيجة تراجع العوائد البترولية للدول المصدرة للبترول خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والكمالية؛

– تخفيض قدرة البنوك وأسواق المال على ممارسة أنشطتها: إن تراجع عوائد البترول يؤدي إلى قيام الدول البترولية بتخفيض القروض والتسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالية وتصفية جانب من استثماراتها في الدول الصناعية.

ثانيا: آثار انخفاض أسعار البترول على الدول النامية المستوردة للبترول

تتمثل هذه الآثار فيما يلي:

---

[1]- فريد راهم ونبيل بوركاب ، مرجع سبق ذكره، ص7.

[2]- سمية موري، **"آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية– دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، غير منشورة، تخصص مالية دولية، تلمسان، الجزائر، 2010، ص 88.

– انخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على البترول المستورد؛

– انخفاض أعباء خدمة الديون الخارجية؛

– تأثر هذه الدول بانخفاض العوائد المالية البترولية للدول البترولية والتي بدورها ستخفض من وارداتها من هذه الدول وبالتالي سوف تنخفض صادرات هذه الأخيرة؛

– انخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية؛

– التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب.

– أدى انخفاض سعر البترول إلى توقيف الإقراض *التطوعي من دول الأوبك، وفي نفس الوقت ارتفعت فيه أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى إلى الحد من قدرة الاقتصاديات النامية على الإعتماد على الإقراض من الخارج لتمويل التنمية.

وتشير نتائج دراسة حديثة صدرت في أوت 2015 عن باحثين في مجموعة أوراق العمل التي يصدرها صندوق النقد الدولي أن الآثار السلبية لصدمات انخفاض أسعار البترول على الدول المستوردة تعتمد، أولا على مدى إعتماد هذه الدول على استيراد البترول، وثانيا على مدى تشابك علاقاتها الإقتصادية والتجارية مع الدول المصدرة للبترول[1].

المطلب الثالث: آثار تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية

إن القراءة التاريخية لعلاقة تقلبات أسعار البترول بالمتغيرات الاقتصادية الكلية تبرز مدى هذا الأثر لان التقلبات هذه أوجدت لها أثرا في قانون السوق وواقعا اقتصاديا لدى دول العالم المنتجة للبترول والمستهلكة معا على السواء ولكن باختلاف في ثمن الأثر من فترة لأخرى.

* المقصود بالاقراض التطوعي لدول الأوبك تلك القروض التي كانت الدول الأعضاء في المنظمة تقدمه للدول النامية بمعدلات فائدة منخفضة وفي بعض الأحيان الإعفاء التام من دفع الفوائد على القروض.

[1]- عيسى أحمد ترايو ، مرجع سبق ذكره، ص 6.

الفرع الأول: آثار سعر البترول على الناتج الداخلي

لقد تم تناول العلاقة بين أسعار البترول والناتج بكثرة من طرف العديد من الأدبيات التطبيقية، فعموما هذه الدراسات توصلت إلى نتيجة أساسية مفادها أن ارتفاع أسعار البترول يخلف أثرا سلبيا على مستوى الناتج، بينما وجد أن هذا الأثر ضعف مع مرور الزمن، وخاصة منذ أواخر تسعينات القرن الماضي، ومن بين التفسيرات المطروحة نجد ذلك التفسير القائل بأنه "بالرغم من أن الاقتصاد العالمي عرف منذ أواخر التسعينات، صدمتين بتروليتين لا تقلان أهمية وشدة عن أزمة السبعينات، إلا أن نمو الناتج الداخلي الخام ومعدلات التضخم حافظت على ثباتها في البلدان الصناعية الكبرى، وهناك تفسير لهذا الأثر المتناقض، وهو أن آثار صدمات ارتفاع أسعار البترول تكون متشابهة بين الفترات التي تشهد هذا الارتفاع في الأسعار، لكن ما يمكن أن يؤدي إلى اختلاف آثار هذه الصدمات البترولية لسنوات السبعينات هو ارتفاعات في أسعار السلع الأخرى، بينما تزامن ارتفاع أسعار البترول خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة مع نمو عالي للانتاجية والطلب العالمي للبترول[1].

الفرع الثاني: آثار أسعار البترول على التضخم

إن تقلبات أسعار البترول تعمل على تعقيد مهام واضعي السياسات الإقتصادية في كل الدول، فارتفاع التضخم خلال سنوات السبعينات يرجع في جانب منه إلى الإرتفاع السريع في أسعار البترول، والانخفاض الطويل في معدلات التضخم خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي تزامن بدوره مع الإنخفاض مع أسعار البترول، ومن ثم يتضح لنا مدى الإرتباط بين تغيرات أسعار البترول والتضخم، ورغم أن معظم الأمثلة على هذه العلاقة ذات طبيعة تاريخية إلا أنه لا يمكن إهمال تأثير أسعار البترول على التضخم. ولشرح كيفية تأثير تغير أسعار البترول على النشاط الإقتصادي فهناك مجموعة من الآليات المحتملة لهذا التأثير، عن طريق زيادة تكاليف المدخلات، وزيادة عدم اليقين في الإستثمار، والتي هي بمثابة صدمة لمستوى الأسعار الإجمالية. إن ارتفاع أسعار البترول يعكسها التضخم الذي يقيس ارتفاع مستوى الأسعار العامة للسلع والخدمات على مدى فترة من الزمن، فالارتفاع الحاد في أسعار البترول يتسبب في صدمة تضخمية خارجية والذي سيكون له تأثير أكبر عندما يكون بلد مستورد على نطاق واسع للنفط وعلى الصناعات التي تستخدم البترول

[1]- O.J.Blanchard, and J Gali, **"The Maccroeconomic Effects of Oil Shocks :Why are the 2000s so different from the 1970s ? »"** ,NBER Workinng paper 133368 , 2007,p 7.

كمدخل أساسي في عملياتها الإنتاجية[1]. وإن استمرار ارتفاع معدلات التضخم في المستقبل لا يشجع الاستثمار والادخار، وقد يؤدي التضخم المرتفع إلى نقص في السلع والخدمات مما يلحق الضرر بالمستهلكين.[2]

وفي تقرير للبنك الدولي أشار إلى أبرز التأثيرات الإيجابية لانخفاض أسعار البترول في تراجع التضخم في الدول المصدرة والمستوردة للبترول، وزيادة طفيفة في الاستهلاك الناجم عن انخفاض الأسعار، مما يحقق انتعاشا لمعدلات النمو. وأوضح التقرير أن "هبوط أسعار البترول أدى بالفعل إلى تراجع معدلات التضخم على مستوى العالم، وقد يحفز ذلك على انتعاش الاقتصاد العالمي"[3].

وعموما فإن العلاقة بين أسعار البترول والتضخم هي علاقة طردية، فأسعار البترول تنعكس على تكاليف الإنتاج وبالتالي على أسعار المنتجات النهائية، وبالنسبة للدول التي تستورد هذه المنتجات فإنها تستورد معها التضخم، مما يؤدي إلى التأثير على المستوى العام للأسعار، لأن البترول يدخل كمادة أولية في الصناعة والزراعة وقطاع الخدمات وتعتبر أسعاره تكاليف بالنسبة لإنتاج هذه القطاعات، ومن جهة أخرى يؤثر التضخم على القيمة الحقيقية للعوائد النفطية التي تتلقاها الدول المصدرة لهذه المادة[4].

الفرع الثالث: آثار أسعار البترول على البطالة

إن ارتفاع أسعار البترول يمكن أن يكون له أثرا سلبيا على الاستهلاك، الاستثمار، والبطالة فالاستهلاك يتأثر من خلال العلاقة الطردية مع الدخل المتاح (disposable income) أما الاستثمار فيتأثر من خلال ارتفاع تكاليف المشاريع. فحدوث ارتفاع دائم ومستمر في أسعار البترول قد يكون سببا في تغيير الهيكل الإنتاجي، وقد يؤدي ذلك إلى آثار عميقة على البطالة، ففي الواقع نجد أن ارتفاع أسعار البترول يخفض عائدات القطاعات ذات الكثافة في استخدام البترول، وهو ما يمكن أن يحث المؤسسات على اتخاذ وتبني طرق إنتاج جديدة أقل استخداما وكثافة للمدخلات البترولية، هذا التغيير في هيكل الإنتاج ينجر عنه إعادة توزيع لعنصري العمل ورأس المال بين مختلف القطاعات، ما من شأنه أن يكون له تأثير على البطالة في المدى الطويل.

---

[1]- نعيمة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2]- فهد محمد بن جمعة، "**ارتفاع أسعار النفط يدعم التضخم**"، **جريدة الرياض**، الاثنين 9 ربيع الآخر 1432 هـ - 14 مارس 2011م، العدد 15603، عن الموقع: http://www.alriyadh.com/613683.(consulté le 19/04/2017).

[3]- سعود جايد مشكور، "**حقائق وأرقام حول آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي**"، عن الموقع: http://journaliraq.com (consulté le 19/04/02017).

[4]- نعيمة حمادي ، مرجع سبق ذكره، ص 63.

في ذات السياق، قام كل من (Oswald)، (Hooker) و(Caruth 1998) بدراسة أثر تقلبات أسعار البترول على سوق العمل، بينما قام (Davis) و(Haltiwange 2001) بتحليل أثر ديناميكيات أسعار البترول على المعدل الطبيعي للبطالة، في حين أشار (Bjornland 2008) إلى أن الأسعار المرتفعة للبترول الخام من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع ربحية قطاع الطاقة في الإقتصاديات المصدرة للسلعة البترولية، وهو الأمر الذي يساهم في توفير فرص أكثر للإستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع حجم الطلب على العمل ورأس المال.

إن آثار حركات أسعار البترول على سوق العمل يمكن أن تختلف باختلاف الآفاق الزمنية المدروسة، حيث بين (Kean) و(Prasad 1996) أن ارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى تخفيض حجم العمالة في المدى القصير بينما يؤدي إلى زيادتها في المدى الطويل .هذه العلاقة المعكوسة في المدى الطويل يمكن إرجاعها إلى علاقات التكامل والإحلال بين مختلف فئات سوق العمل[1].

الفرع الرابع: علاقة أسعار البترول بإيرادات الميزانية العامة

لطالما إرتبط حجم الإيرادات العامة بحجم إيرادات الجباية البترولية إذ تتسم هذه الأخيرة بتقلباتها الكبيرة نتيجة لتقلبات أسعار البترول. والمتتبع لتطورات أسعار البترول على المستوى الدولي يدرك أن هذه الأخيرة سجلت ارتفاعا قياسيا منذ بداية العقد الحالي، وبطبيعة الحال تعد الدول المصدرة للبترول المستفيد الأول من هذا الإرتفاع، إذ حققت مداخيل كبرى من النقد الأجنبي ساهمت إلى حد ما في تحسين أداء بعض المؤشرات الإقتصادية كتسجيل الميزانية العامة لفوائض معتبرة بإعتبار أن الجباية البترولية تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في معظم الدول[2]، حيث أن ضعف إيرادات الجباية العادية والتغيرات التي تحدث في إيرادات الجباية البترولية هو سبب تقلبات أسعار البترول، وبما أن أسعار البترول غالبا تكون متقلبة ولا يمكن توقعها والتكهن بها فإن حال إيرادات البترول كذلك، وهذا يعني أن الإيرادات الفعلية كثيرا ما تختلف إلى حد كبير عن إسقاطات الميزانية[3]، حيث تعد الجباية البترولية وسيلة لتدخل الدول في النشاط البترولي، فهي

[1]- حمزة بن سبع، "**أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الانفاق الحكومي، البطالة والتضخم)، دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية var للفترة (1970-2010)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص ص 28، 29.

[2]- نبيل أبو فليح ، عبد القادر لعاطف ،"**فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخل الثرو ة البترولية في الجزائر**"، ورقة بحث ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول "**التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**"، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008 ،ص 2.

[3]- نبيل أبو فليح ، "**صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 256.

نظام الاقتطاعات المفروض من قبل الدولة على المؤسسات التي تعمل في هذا المجال، كما ينظر إليها على أنها اقتطاع أو ضريبة تفرض على المؤسسات أو الشركات البترولية بنسبة معينة وتطبق على أساس سعر بيع البترول[1].

الفرع الخامس: علاقة أسعار البترول بنفقات الميزانية العامة

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول على معظم اقتصاديات الدول حيث أدى إلى انخفاض العائدات البترولية والفوائض المالية وبالتالي انخفاض معدل الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية. ولكن هذا الانخفاض لا يكون بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة بسبب ارتباط هذه الأخيرة بعوامل خارجية تتمثل في العوائد البترولية والسوق العالمية للبترول، في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية والتي تتمثل في برامج التنمية الإقتصادية والضغوط التضخمية في الإقتصاد.

وقد أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الميزانيات العامة للدول البترولية حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للبترول، فهيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات البترولية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والإنمائي[2]، أما في حالة ارتفاع أسعار البترول وتراكم الفوائض المالية ونمو الجباية البترولية من جهة ثانية تتدخل الدولة بطريقة مباشرة إلنجاز المشاريع الضخمة (إتباع سياسة توسعية) باستخدام العائدات المتزايدة المتأتية من تصدير البترول[3].

[1]- ريمة بيطام، مرجع سبق ذكره، ص97.

[2]- داود سعد الله، "**أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)** "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص ص 27، 28.

[3]- عيسى مقليد، "**قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008، ص ص 84، 85.

خلاصة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل الأسس النظرية للبترول، حيث تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية للبترول وأسعار البترول، والأسواق العالمية للبترول، إضافة إلى آثار أسعار البترول على اقتصاديات الدول واستخلصنا.

وتم التوصل إلى أن البترول مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الإقتصادية والسياسية، وعوامل السوق كما يتميز البترول بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة، مما يضفي عليه أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي، السياسي، العسكري، والمالي، حيث مر البترول وأسعاره بعدة تطورات جعلت لهذا الأخير عدة أنواع حسب تكلفة الإنتاج والتصدير.

يتحدد سعر البترول ويتأثر بالعديد من العوامل والتي لعل أهمها عوامل السوق التي تؤثر عليها عوامل أخرى، حيث تتميز السوق البترولية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي والعالمي، ويتأثر سلوك الأسواق العالمية البترولية بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليها كمنظمة الأوبك والشركات البترولية العالمية الكبرى.

وكذلك تبيين مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الإقتصاد العالمي، الذي كان يتأثر تأثرا كبيرا، سواء بإرتفاع الأسعار أو بإنخفاضها.

الفصل الثالث

واقع التنمية الإقتصادية في ظل تقلبات أسعار البترول في الجزائر

تمهيد الفصل الثالث

بدأت الجزائر منذ 2001 في تطبيق حزمة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة إلى إنعاش النمو الاقتصادي، والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وبيئة الاستثمار وزيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، وإيجاد المحيط الملائم لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال انتهاج سياسة ميزانية (مالية) توسعية، حيث خصصت موارد مالية كبيرة، في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، لتنفيذ برامج الاستثمارات العمومية على طول الفترة من (2001-2014).

وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة للثروة البترولية، وهذا ما جعلها شريكا هاما في منظمتي الأوبك، والأوابك وعنصرا مؤثرا في السوق البترولية العالمية، ومن خلال هذا الفصل الأخير والذي خصصناه لدراسة حالة الجزائر، قمنا بالتحدث عن واقع القطاع البترولي في الجزائر، وإلى إبراز الدور الفعال لشركة البترول الوطنية سوناطراك في تطوير قطاع المحروقات، الذي يعتبر هو أساس تطور الإقتصاد الوطني، والمصدر الوحيد لكل الأموال المحركة لعجلة التنمية الإقتصادية في البلاد، وباعتبار أن إيرادات قطاع المحروقات تتميز بالتذبذب، كان لابد على الجزائر أن تفكر في إيجاد بديل قطاعي للمحروقات، ومن خلال دراستنا هذه إرتأينا بأن الحل يكمن في إعطاء أولوية للقطاعات التي تملك فيها الجزائر بنية تحتية، وبناءا على ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية وهي:

المبحث الأول: البرامج التنموية التي إعتمدتها الجزائر في الفترة (2001-2014) .

المبحث الثاني: مكانة البترول في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: أثر التغيرات في أسعار البترول على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر والاستراتيجيات البديلة.

المبحث الأول: البرامج التنموية التي إعتمدتها الجزائر من (2001-2014)

برامج الإنعاش الاقتصادي هي عبارة عن سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في صياغة وتنفيذ برامج استثمارات عمومية ضمن إطار سياسة الإقلاع الاقتصادي وتحفيز حركية الاستثمار والنمو من جديد، وقد اعتمدت هذه البرامج في الجزائر من اجل تدارك التأخر التنموي الكبير الذي سببته مختلف الأزمات التي لحقت بالجزائر منذ الثمانينات وكانت سببا مباشرا في حصول ركود شامل مس مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

يعتبر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية.

الفرع الأول: مضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

إن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525مليار دينار جزائري، أي حوالي 7 ملايير دولار أمريكي، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار ما يعادل 16 مليار دولار، بعد إضافة مشاريع عديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا[1]، وجه هذا البرنامج أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الانتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية في المجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الاطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالاصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، ضمن هذا الاطار يمكن تقسيم برنامج دعم الانعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية[2].

والجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي:

---

[1]- سمير شرقرق، "**دور قطاع البناء و الأشغال العمومية في النمو و التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2013)** "، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، المغرب، العدد الثالث، سبتمبر 2014، ص 17.

[2]- نبيل بوفليح، "**دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000–2010)**"، الأكادمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد التاسع، 2013، ص 46.

الجدول رقم (01): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي

القطاعات	المبلغ بملايير دج	النسبة(%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	45	8.6
المجموع	525	100

المصدر: نبيل بوفليح، "**دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد التاسع، 2013، ص46.

ومن بين أهم مايشير أليه الجدول رقم(01) مايلي:

– التركيز على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث خصص له مبلغ 210.5 مليار دج، أي انه استحوذ على مايعادل نسبة 40.1% من المبلغ الاجمالي للبرنامج؛

– الاهتمام بقطاع التنمية المحلية والبشرية حيث خصص له مبلغ 204.2 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 38.9% من المبلغ الاجمالي للبرنامج؛

– الاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد البحري حيث خصص له مبلغ 65.4 ملار دج أي أنه استحوذ على مانسبته 12.4% من المبلغ الاجمالي للبرنامج، وهي نسبة قليلة، ويعزي ذلك أن هذا القطاع استفاد من برنامج خاص ابتداءا من سنة 2000، وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، والذي يعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا دليل على أن، المبلغ الخصص في البرنامج هو عبارة عن دعم إضافي للبنامج سالف الذكر؛

– التركيز على جامب دعم الاصلاحات المؤسساتية حيث خصص له مبلغ 45 مليار دج، أي أنه استحوذ على مانسبته 8.60% من المبلغ الاجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تمويل الاجراءات والسياسات الصاحبة لدعم وترقية القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

الفرع الثاني: أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

سطر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي وفقا للوثيقة التي أصدرتها الحكومة جملة من الأهداف والتي يمكن تقسميها إلى أهداف عملية وأخرى نوعية وتتمثل هذه الأهداف في:

أولا: الأهداف العملية

التي تنطلق من[1]:

– إعادة تنشيط الطلب الكلي؛

[1] - République Algérienne Démocratique et populaire, programme de soutien la relance économique a court et moyen terme 2001-2004, avril 2001,p13.

– دعم للنشاطات المنتجة للقيمة المضافة والمستحدثة لمناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المحلية منها؛

– رد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية،وتغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية؛

– استكمال الأنشطة والمشاريع التي هي في قيد الإنجاز؛

– مدى استكمال المخططات ونضج المشاريع المطروحة؛

– توفر وسائل وإمكانيات الإنجاز، خاصة المحلية منها؛

– الأنشطة الجديدة المتماشية مع أهداف البرنامج والجاهزة للشروع فيها.

ثانيا: الأهداف النوعية

وترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاث أهداف نوعية هي[1]:

– مكافحة الفقر؛

– إنشاء مناصب الشغل؛

– تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري.

إنّ برامج التعديل المطبقة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، أدّت إلى تقليص معدل مستوى معيشة السكان، ومن ثم كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

الفرع الثالث: خصائص برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

يتميز برنامج دعم الانعاش الاقتصادي بعدة خصائص أهمها[2]:

– يتبنى هذا البرنامج النظرة الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي وبإفتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة؛

[1]- ناجية صالحي، فتيحة مخناش، **"أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001–2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"**، ورقة بحث ضمن المؤتمر الدولي حول **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 11و12مارس2013، ص 3.

[2]- عبد القادر بريش، لقمان معزوز، **"أبعاد تطبيق البرامج التنموية على الاقتصاد الجزائري –فرص وتحديات–"**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد 50 سنة من التنمية، جامعة بشار، الجزائر، يومي4 و5مارس 2014، ص 16.

– يستلزم نجاح دعم الانعاش الاقتصادي تطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن: إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي، قطاع الطاقة والمحروقات، المناجم والكهرباء، المواصلات السلكية واللاسلكية، القطاع الاقتصادي العام، الإدارة الجبائية وتنظيم الاستثمار وإجراءاته؛

– لن تؤثر المبالغ المرصودة للبرنامج في التوازنات المالية للدولة، إذ أن حاجات التمويل من الخزينة العامة لسنتي 2002 و2003 لن تتسبب في مشاكل أساسية بالنسبة للتمويل، إذ يمكن ضمان تغطيتها بتعبئة القروض الخارجية وتحسين مدخولات الجباية العادية وتدخلات الخزينة العمومية في الأسواق المالية والنقدية، كما أن البرنامج لن يؤثر في حجم المديونية الخارجية حيث تنوي السلطات تقليصها إلى حدود 22 مليار دولار سنة 2004؛

– لن يؤدي البرنامج إلى إرتفاع معدلات التضخم بإعتبار أن للاقتصاد الوطني قدرات غير مستخدمة ومواطن الإنتاج غير مستثمرة وبالتالي فإن تزايد الطلب الكلي سيكون مصحوبا بنمو الإنتاج يحول دون إلرتفاع الأسعار بالتزامن مع إتباع سياسة صارمة حيال قيمة العملة ومستوى الأسعار.

الفرع الرابع: نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي

تميزت السنوات (2001-2004) بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا .وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة نذكر منها ما يأتي[1]:

– استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار، منها حوالي 30مليار دولار أي 2.350 مليار دينار من الإنفاق العمومي؛

– نمو مستمر يساوي في المتوسط 3,8 % طوال السنوات الخمس بنسبة 6,8 % في سنة 2003؛

–تراجع في البطالة أكثر من 29% إلى 24 %؛

–إنجاز الآلاف من المنشات القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة، اذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت، وحققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره 6.8% واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة، وبالمقابل فان ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار كما تقلص الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003 .

[1]- كريم زرمان، "**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 -2009)**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد السابع، جوان 2010، ص ص 204، 205 .

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)

جاء هذا الربنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة (2001-2004).

الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

يعتبر برنامج دعم النمو انعكاس لسياسة اقتصادية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي وتهدف بشكل أساسي إلى وضع حجم أكبر من الاستثمار ات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة من خلال استحداث مناصب الشغل في مختلف القطاعات الإنتاجية. وقد تم اعتماد هذا البرنامج نتيجة للاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولاية رئاسية ثانية في افريل 2004 مما وفر المناخ الملائم لتعزيز الاستثمار بشكل عام، حيث استكملت جهود التنمية الشاملة من خلال اعتماد برنامج تنموي ثاني يشمل الفترة (2004–2009) ويهدف بشكل أساسي لمواصلة الجهود التنموية التي بذلت من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي. وقد ساند كل هذه التوجهات تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة لتحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية التي بلغت مستوى 38.5 دولار للبرميل سنة2004[1]، وتمحورت السياسات المعتمدة ضمن إطار برنامج دعم حول تعزيز النمو المستدام من خلال التركيز على المجالات الأساسية التالية[2]:

– تحفيز الاستثمار ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي؛

- تحديث وتطوير شبكة البنى التحتية؛

– تعزيز قدرات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم؛

– تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛

– تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص.

وقد تم تخصيص مبلغ قياسي غير مسبوق لبرنامج دعم النمو قدر ب 4202.7 مليار دينار وهو ما يعادل حوالي 55 مليار دولار أمريكي، توزعت بشكل أساسي على جانب تعزيز القدرات البشرية وتحسين مستوى معيشة الأفراد، حيث استفاد

---

[1]- عثمان علام، "**واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى العربي الأول حول "**العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 25-28 جانفي 2015، ص 5.

[2]- مبارك بوعشة، "**الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية –مقارنة نقدية–** "، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول "**تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11 و12 مارس 2013 ،ص ص 12، 13.

قطاع التعليم العالي و التربية و التكوين من ما يقارب 400 مليار دينار، كما استفاد قطاع الصحة من 58.5 مليار دينار، وقد خصص أيضا مبلغ إجمالي بلغ 143 مليار دينار لمد شبكة الماء و الغاز[1].

والجدول التالي يوضح بالتفصيل التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو.

جدول رقم(02): التوزيع القطاعي للربنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

القطاع	حجم الإعتمادات (مليار دج)	النسبة %
برنامج تحسين معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير البنية التحتية	1703.2	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج التكنولوجيات الجديدة و الاتصالات	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: سمير شرقرق، "**دور قطاع البناء و الأشغال العمومية في النمو و التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2013)**" ، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، المغرب، العدد الثالث، سبتمبر 2014، ص ص 20، 21.

وبما أن أية إستراتجية تنموية لابد وان تحقق الإنصاف من خلال تعزيز العدالة و المساواة و تقليص الفوارق بين الأفراد في مختلف المناطق عن طريق إتاحة فرص متكافئة لكافة الأفراد، فقد اهتمت السلطات العمومية بالمناطق الداخلية و الصحراوية التي تعاني من تخلف كبير مقارنة بالمناطق الشمالية، ونتيجة لذلك تم اعتماد برنامجين إضافيين أساسين خلال هذه الفترة بهدف تسريع وتيرة التنمية في هذه المناطق تمثلا أساسا في[2]:

– اعتماد برنامج تكميلي في جانفي 2006 لفائدة ولايات الجنوب بمبلغ بلغ 377 مليار دينار؛

– اعتماد برنامج تكميلي لفائدة مناطق الهضاب العليا في فيفري 2006 بمبلغ إجمالي قدر بحوالي 693 مليار دينار . وبناءا على ما سبق فقد ارتفعت القيمة الإجمالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو حيث بلغت حوالي 9.682 مليار دينار وهو ما يقارب 130 مليار دولار مع نهاية سنة 2009، كما تم خلال هذه الفترة إجراء عمليات إعادة التقييم للمشاريع والإضافات التي لحقت ببعض المشاريع الأخرى.

[1]- سمير شرقرق، مرجع سبق ذكره، ص ص 20، 21.

[2]- علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص6.

الفرع الثاني: أهداف وخصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

اعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في الاقتصاد الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 55 مليار دولار، وقدكان يهدف إلى[1]:

– تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني؛

– تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛

– تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛

– رفع معدلات النمو الذي يعتبر الهدف الرئيسي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من الأهداف الوسيطة السابقة.

الفرع الثالث: خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

وتتمثل أهم خصائص برنامج دعم النمو الإقتصادي فيما يلي[2]:

– تحسين إطار الاستثمار: من خلال القوانين التي سبق إجراءها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير لشراكة فعلية مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قانون الاستثمارات الذي تمت مراجعته لتوفير اطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار، كما تسهر دائما الحكومة على تحسين جهودها لجلب الاستثمار والشراكة مع الأجنبيين.

– مكافحة الاقتصاد غير الرسمي: عزم الحكومة على دعم مكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي صار مصدر ريع مرده إلى الغش، يعرقل تطوير الاستثمار ويعرض المؤسسات العمومية والخاصة التي تمارس نشاطها في ظل احترام القوانين.

– عصرنة المنظومة المالية: ورشة ينبغي استكمالها في الوقت الحاضر على ضوء الظروف الاقتصادية الكلية الملائمة أكثر وفي سياق المسار الشامل للإصلاحات الذي يتحكم في نجاحها، وستحقق الحكومة الأهداف التالية:

– استكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع الجارية حاليا؛

– تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين بما في ذلك عن طريق الترقية النشيطة للشراكة؛

[1]- ناجية صالحي وفتيحة مخناش، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2]- عبد الصمد سعودي وحسين بلعجوز، **"إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على :التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني عشر، بدون سنة، ص 39.

– تعزيز سوق البورصة وضبطها الفعال، من أجل حشد الموارد الداخلية لتطوير الاستثمار وتنشيط أكثر للأصول المالية؛
– التطوير المؤسساتي للقطاع المالي لاسيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– تطوير الموارد البشرية في القطاع المالي سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات، من أجل التحكم في المهن الجديدة.

الفرع الرابع: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

إن الجهود التي بذلت في مجال إصلاح النظام الإقتصادي والإجتماعي قد أسفرت عن النتائج التالية[1]:

تراجع محسوس لمعدلات البطالة المرتفعة، حيث انخفضت من مستوى 15.30 %سنة 2005 إلى حدود 10.2%سنة 2009؛

- ارتفاع معدلات التضخم حيث ارتفعت من مستوى 1.40%سنة 2005 إلى مستوى 4.90%سنة 2008 لتتراجع إلى حدود 4.4%سنة 2009؛
- تراجع مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري، حيث بلغ أقصاه في حدود 228.62 مليار دج سنة 2006، مع تسجيل عجز قدر بحوالي 579.13 مليار دج سنة 2009، وذلك نتيجة الصدمة النفطية التي حدثت في نفس السنة وتراجع صادرات المحروقات؛
- اتسم النمو الإقتصادي خلال الفترة 2005-2009 بالإنخفاض ويعود ذلك إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب عليها عالميا نتيجة الأزمة المالية العالمية أواخر 2007؛
- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005-2007؛
- غياب إستراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية؛
- تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الإقتصادي

[1]- خاطر طارق وآخرون، "**دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001 –2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري – دراسة تحليلية وتقييمية–**"، ص 6، عن الموقع:
https://www.researchgate.net/profile/Zegrier_Adel/publication/31151(consulté le 10/05/2017)
– آمال معط الله، "**آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 245.
– باية ساعو، "**الإنعاش الإقتصادي في الدزائر واقع وآفاق**"، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر ، 2009، ص 173.

- استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية؛ إصلاح عميق للمنظومة التشريعية الوطنية لتكييفها مع التطور الإقتصادي والإجتماعي الحاصل على المستويين الوطني والدولي؛
- تخفيض حجم المديونية الذي انتقلت من حوالي 21.4 مليار دولار سنة 2004 إلى 16.5 مليار دولار سنة 2005 إلى 2.4 مليار دولار سنة 2007؛
- زيادة هامة في ميزانية الدولة السنوية للتجهيز حيث انتقلت من 662 مليار دج سنة 2004 إلى 755.2 مليار دج سنة 2005، ثم إلى 4531 مليار دج سنة 2007، ثم إلى حوالي 2597 مليار دج سنة 2008، وبارتفاع في ميزانيات التجهيز هذه، فإن الجزائر سجلت عجزا في الميزانية مقدرة ب 26.6% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2008؛
- إنشاء 92554 مؤسسة صغيرة ومتوسطة باستثمارات إجمالية قدرها 579.9 مليار دج، وإنشاء حوالي 58000 مؤسسة مصغرة باستثمارات إجمالية قدرها 98.3 مليار دج؛
- أما بالنسبة للإستثمار فقد سجلت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) 10569 مشروع استثماري خلال الفترة 2004 –نوفمبر 2006، منها 279 مشروع يدخل في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر أو في سياق الشراكة الوطنية.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو (2010-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي آانت متاحة وقتذاك. وتواصلت دينامية هذه ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب. وبذلك بلغت لفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز. يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات 21.214 مليار دج أو ما يعادل (286 مليار دولار). وهو يشمل شقين اثنين هما[1]:

– استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل (130مليار دولار)؛

– وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي (156مليار دولار).

[1]- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010عن الموقع:

http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf (consulté le 04/05/2017).

الفرع الأول: مضمون برنامج توطيد النمو

خصص للبرنامج الخماسي للاستثمارات الذي أعلنت عنه السلطات مبلغ إجمالي قدر ب 21.214 مليار دينار أي ما يعادل (286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (156 مليار دولار)، وهو ما يعكس حرص الحكومة على تثمين وتطوير الاقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الاهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن[1]. وقد أولى برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة أولوية قصوى فيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية من خلال التركيز على الأبعاد الثلاث للتنمية البشرية وهي التعليم والصحة والعيش اللائق، حيث تم تخصيص ما يقارب من نصف القيمة الإجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية[2]، إضافة إلي المجالات التنموية الأساسية الأخرى كالبنى التحتية والخدمة العمومية والتنمية الاقتصادية، وذلك مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(03): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة(%)
التنمية البشرية	10122	49.59
تطوير البنية التحتية	6448	31.59
تحسين الخدمة العمومية	1666	08.16
التنمية الاقتصادية	1566	07.67
مكافحة البطالة	360	01.76
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	01.22
المجموع	**20412**	**%100**

المصدر: طارق خاطر وآخرون، "**دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001 –2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري – دراسة تحليلية وتقييمية–**"، ص 7، عن الموقع:

https://www.researchgate.net/profile/Zegrier_Adel/publication/31151(consulté le 10/05/2017)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

– اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية البشرية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 10122 مليار دج، أي يعادل ما نسبته 49.59% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، لإنشاء المدارس والمستشفيات وتوصيل الكهرباء والغاز للمناطق المحرومة لفك

[1]- محمد مسعي، "**سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"، مجلة الباحث، جامعة جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، العدد العاشر، 2012، ص 147.

[2]- علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 8.

العزلة، إضافة إلى الإهتمام بقطاع الشباب والرياضة بإنشاء الملاعب وقاعات متعددة الرياضات، وفي هذا الإطار إحتلت الجزائر المرتبة 93 في تصنيف الأمم المتحدة للدول التي توفر السعادة والرضا لمواطنيها؛

– إهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالبنية التحية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 6448 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 31.59% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك يعكس الاهتمام المتزايد بتطوير وتحديث الأداة الوطنية لقطاع البناء والأشغال العمومية، من خلال صيانة وتحديث شبكة الطرق، انجاز السدود. تدعيم منشآت النقل الأساسية: السكك الحديدية والنقل البحري والجوي، تهيئة الإقليم والبيئة من خلال بناء مدن جديدة ومنشآت حماية البيئة؛

– اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1666 مليار دج، أي يعادل ما نسبته 8.16% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تعزيز الأمن الوطني وزيادة معدل التغطية الأمنية، تحديث وسائل عمل العدالة، تحسين قطاع المالية، تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تهيئة أسواق البيع بالجملة والتجزئة، تحديث إدارة العمل بهدف تعزيز وتحديث وسائلها الخاصة بالمراقبة والضبط؛

– اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1566 مليار دج، أي يعادل ما نسبته 7.67 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي ودعم وتحديث تقنيات ووسائل هذا القطاع، تطوير نشاط الصيد البحري ودعمه بمنشآت جديدة، استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة ودعم تأهيلها من خلال مساعدات مباشرة أو قروض مصرفية ميسرة، إنشاء وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض المصرفية الموجهة لتحديثها؛

– اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بمكافحة البطالة، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 360 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 1.67% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، من خلال دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة؛

– اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 250 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 1.22% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، من خلال تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الالكتروني.

الفرع الثاني: أهداف برنامج توطيد النمو

يهدف البرنامج إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته وتحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، ويهدف بشكل أساسي إلى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001، وأهم هذه الأهداف ما يلي[1]:

[1]- مبارك بوعشة، مرجع سابق، ص ص 16- 18.

- الحد من البطالة عبر خلق 3 ملايين منصب عمل؛
- دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل وتعزيز قدرات الأفراد؛
- ترقية اقتصاد المعرفة وتحسين المناخ العام للاستثمار؛
- تطوير الإدارة وتفعيل آليات الحكم الجيد؛
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعات التقليدية.

أما بالنسبة للفترة الخماسية الممتدة (2015-2019) فقد عزمت الحكومة على حشد كل الوسائل الضرورية من أجل تجسيد الأهداف المقررة في البرنامج الرئاسي وتحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7 % قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين، وفي هذا الايطار ستواصل الحكومة الجهود التي شرعت فيها في مجال تطوير المنشآت الاجتماعية، الاقتصادية، وذلك مع السهر على ديمومة المخططات السابقة للتنمية وعلى ضمان التحكم في صيانة وتسيير المنشآت المستلمة، كما أن تنويع الاقتصاد لا يمكن أن يتحقق دون منظومة مصرفية ومالية عصرية وفعالة، قادرة على تصريف الموارد في السوق ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني، ودون تحسين مناخ الأعمال وهكذا فإن الحكومة ستتخذ كل التدابير المناسبة الكفيلة بالعمل على تجسيد البرامج التي تمت مباشرتها من أجل تعزيز وتحديث وتحسين معدل التغطية الجغرافية للقطاع المالي عموما، وشبكات المنظومة المصرفية والمالية بوجه خاص.

المبحث الثاني: مكانة البترول في الاقتصاد الجزائري

يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في إثراء الاقتصاد الوطني، حيث تعتبر الجزائر من الدول السباقة نسبيا في مجال البترول على صعيد دول منظمة الأوبك، فهي تمتلك إمكانيات ضخمة من الموارد البترولية، التي تجعلها تحتل مكانة بارزة في السوق البترولية العالمية.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع البترول في الجزائر

لقد شهد قطاع المحروقات عدة تطورات منذ حصول الجزائر على استقلالها السياسي ومن ثم استقلالها الاقتصادي من خلال قرار التأميم سنة1971.

الفرع الأول: إكتشاف البترول

تواجد البترول في الأراضي الجزائرية كان منذ القدم، وتمت ملاحظته على الطبيعة باستغلال "عيون النفط " منذ العهد الفينيقي ثم العهود التالية لها من الرومان والعرب والأتراك، وطوال هذه العصور، كان النفط في شكله الخام يستعمل في أغراض مختلفة[1].

أما عن أولى بدايات البحث والتنقيب عن البترول فيها، فيرجع إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لتكون سنة 1880 أول مرة جرت فيها محاولة التنقيب عن النفط في حوض شمال الوطن ونتج عنه اكتشاف مجموعة آبار لكنها اتسمت بقلة عمقها مثل بئر عين الزفت سنة1895[2]، وبئر تليوانيت الذي يقع في الجنوب الغربي لولاية غليزان والذي اكتشف عام 1915، وفي عام 1946 شركة فرنسية أول حقل بترولي في واد قطريني ثم حقل برقة بالقرب من عين صاح عام 1952[3].

تعد سنة 1956 بداية الإنتاج الفعلي للنفط الجزائري، حيث بلغ إنتاج واد قطرين (بئر بترولية) ما يعادل 308,7 ألف طن خلال الفترة (1949-1956)، وبعد الحرب العالمية الثانية برزت أهمية النفط كمصدر أساسي واستراتيجي من مصادر الطاقة ما جعل فرنسا تسعى إلى استغلال الثروة البترولية في الجزائر فتولت الشركة الفرنسية للبترول (CFPA) ، الشركة الوطنية للبترول (SNREPAL) وشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء (CREPS)مهام التنقيب عن آبار نفطية خاضعة للسيطرة الفرنسية، وفي يناير 1956 تم اكتشاف "حقل عجيلة" كأول بئر بترولية هامة في الصحراء، وفي جوان 1956 تم اكتشاف "حقل حاسي مسعود" أكبر الحقول البترولية في الجزائر، وفي نوفمبر 1956 تم اكتشاف "حقل حاسي الرمل" للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية أولية قدرت بمليون متر3[4].

وفي سنة 1958 أنشئ قانون نفط صحراوي، لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي. وقد تضمن القانون العديد من النصوص التي تضمن السيادة الفرنسية الكاملة على الصحراء، وكما تضمن على العديد من التسهيلات التي جعلت الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر، وبعد سنة 1962 انتقلت السيادة إلى الجزائر تم التركيز مباشرة على قطاع المحروقات لاستعادة الثروات الطبيعية للبلاد من خلال كسر الاحتكارات والمساهمة المباشرة في استغلال الثروة القومية للبلاد فأنشئت بذلك مؤسسة وطنية تباشر النشاط البترولي[5].

---

[1]- عيسى مقليد، مرجع سبق ذكره ،ص26

[2]- يسرى أبو العلا، **"نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول"**،مرجع سبق ذكره، ص437.

[3]- يسرى أبو العلا، **"مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري"**، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الأولى،1996، ص 20.

[4]- سمية موري، مرجع سبق ذكره، ص ص 139، 140.

[5]- عبد المجيد عثماني، **"أثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص 24.

الفرع الثاني: إنشاء سوناطراك

تأسست المؤسسة الوطنية سوناطراك أي الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات، بموجب الأمر 63-491 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في 31-12-1963 لتوكل لها جميع المهام الخاصة بنقل وتسويق المحروقات التي كانت تحت السيطرة الأجنبية قبل الاستقلال وكانت أولى مهامها هو انجاز أنبوب لنقل النفط يربط حوض الحمراء بميناء أرزيو والذي بلغ طوله 801 كلم، ثم تم توسيع صلاحيات شركة سوناطراك بفضل المرسوم رقم 296/66 الصادر في 1966/09/22 بحيث أصبحت تشمل كافة العمليات المتعلقة بالتنقيب والاستثمار الصناعي والتجاري لحقول المحروقات والمواد المشتقة منها إلى جانب استغلالها، معالجة وتحويل المحروقات بالإضافة إلى نقلها وتسويقها، وامتلاك منشآت المعالجة الصناعية للمحروقات[1] .

الفرع الثالث: تأميم المحروقات

يعتبر التأميم أحد الأساليب التي اتبعتها عدة دول نامية لتحقيق سيادتها على ثرواتها المحلية المستنزفة من قبل الشركات النفطية الكبيرة، بهدف إقامة قطاع نفطي تتحكم فيه العناصر الوطنية. وقد مرت عملية التأميم بعدة مراحل يمكن تلخيصها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (04): مراحل تأميم قطاع المحروقات الجزائري.

1967	تأميم شركة البيع التابعة لشركة بريتيش برتوليوم وفرض الرقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير.
13ماي 1968	صدر أمر يقضي بالتأميم الكامل للشركات الأجنبية التي تعمل في مجال التسويق التخزين والنقل.
19أكتوبر1968	أبرمت اتفاقية جيتي، نتج عنهما قيام سوناطراك بدور المتعهد الرئيسي للأعمال وملكية الدولة للغاز الطبيعي.
1970	صدرت قرارات تقضي بتأميم الشركات الأجنبية باستثناء (الفرنسية) العاملة في مجال إنتاج البترول ولم يستثن من هذا القرار غير شركة جيتي التي وافقت على شروط الجزائر.
24 فيفري 1971	صدرت قرارات تقضي بتأميم الشركات الأجنبية باستثناء (الفرنسية) العاملة في مجال إنتاج البترول ولم يستثن من هذا القرار غير شركة جيتي التي وافقت على شروط الجزائر.

المصدر: مختار عصماني، "**دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتنمية مستدامة، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013، ص 92.

[1]- عبد المجيد عثماني، مرجع سبق ذكره، ص24.

الفرع الرابع: الانضمام إلى منظمة الأوبك (opec) والأوابك (oapec)

أنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط (opec) ببغداد من 10إلى14 سبتمبر1960، احتجاجا على خفض الشركات الأجنبية لأسعار البترول، وكذلك بهدف توحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء لحماية مصالحها، فقد وقد انضمت الجزائر إلى هذه المنظمة سنة1969[1].

أما منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط فأنشئت في جانفي سنة 1968 بهدف توحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعات النفطية في شتى مجالاتها، والاستفادة من مواردها لإقامة مشاريع مشتركة، وإقامة صناعة نفطية متكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي العربي، وقد انضمت الجزائر لهذه المنظمةعام1970[2].

المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر البترولية

تعتبر الجزائر إحدى الدول النشيطة ضمن منظمة الأوبك، كما أنها تحتل مكانة هامة ضمن السوق العالمية، وهذا راجع للإمكانيات النفطية الهامة التي تزخر بها، وسنحاول فيما يلي التعرف على الإمكانيات النفطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطي والطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط.

الفرع الأول: إحتياطي البترول في الجزائر

إن اتباع سياسة الاستغلال الأمثل للإحتياطات من البترول التي تؤدي إلى صيانة مصالح الأجيال القادمة أصبحت ضرورة لا بد منها، فما تتمتع به الجزائر اليوم من إحتياطات البترول قد لا يكون في المستقبل، حيث أن استهلاك برميل اليوم سوف لا يعوض في الغد إلا إذا قبلنا بالخطر الكبير من أجل تعويض هذا البرميل من خلال مجهودات الإستكشاف، وذلك لتحقيق إكتشافات جديدة تضاف للإحتياطات الموجودة، وقد أصبح هذا ممكنا في ظل وجود وتطور التقنيات التكنولوجية وتوفر فرص الشراكة مع الشركات البترولية العالمية، حيث وقعت الجزائر أكثر من 50 عقد شراكة مع شركات نفطية أجنبية في مجال الاستكشاف، ونجحت في جذب عدد كبير من الشركات[3].

تمتلك الجزائر احتياطات نفطية هامة معظمها تقع في النصف الشرقي من البلاد، يحوي حوض حاسي مسعود على أكثر من 70% من اجمالي الإحتياطي[4]، ولقد قدرت شركة بريتش برتوليوم في آخر إحصائياتها أن العمر الإحتياطي

[1]- مختار عصماني، "**دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علو التسيير، تخصص ادارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، 2013، الجزائر، ص 92.

[2]- المرجع نفسه، ص 93.

[3]- بوجمعة قويدري قوشيح، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[4]- أحمد بوريش، "**تداعيات وأنعكاسات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**"، ورقة بحث ضمن "**المؤتمر الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التهنية القُطرية وتأمين الإحتياجات الدولية**"، جامعة سطيف1 ،2015، ص1.

للنفط لن يتجاوز 20 سنة بناءا على الإحتياطات المؤكدة ومعدل الإنتاج الحالي الاستثمارات المربحة على المدى الطويل. ويوضح الجدول رقم (05) تطور احتياطي الجزائر من النفط خلال الفترة (2000- 2016).

جدول رقم (05): تطور احتياطي الجزائر من النفط خلال الفترة (2000- 2016)

الوحدة: (مليار برميل)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاحتياطي النفطي	11.314	11.314	11.314	12.270	11.350	11.800	12.200	12.200	12.200
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
الاحتياطي النفطي	12.200	12.200	12.200	12.200	12.200	12.200	12.200	-	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: .Annual statistical Bulletin 2007, 2011,2016.(consulté le 01/05/2017)

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا، أن احتياطي البترول لم يشهد تطورات ملحوظة، فقد شهدت الفترة (2000-2002) ثبات في الإحتياطي الذي قدر ب 11.31 مليار برميل، ثم ارتفع بشكل طفيف ليصل إلى 11.80 مليار برميل سنة 2003، ليعاود الانخفاض إلى 11.35 سنة 2004، وفي سنة 2005 نتيجة لزيادة الاستكشافات البترولية التي بلغت 5 استكشافات مقارنة بسنة 2004 التي كانت 3 استكشافات نلاحظ زيادة في الإحتياطي المؤكد للبترول الذي بلغ 12.2 مليار برميل.

أما إذا نظرنا لتطور احتياطات الجزائر من النفط خلال العشر سنوات الأخيرة (2005- 2016)، فإن هناك استقرار في حجم الإحتياطات طوال تلك الفترة بالرغم أن الجزائر قد حققت أكبر الاكتشافات في المنطقة العربية بعد مصر في مجال البترول حسب منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، وتعتبر الجزائر ثالث دولة إفريقية من حيث احتياطيات النفط بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة الثانية عشر عالميا.

الفرع الثاني: إنتاج البترول في الجزائر

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للبترول في العالم، فهي تحتل مكانة فاعلة في السوق العالمية للبترل، وهذا نتيجة الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها في إنتاج البترول الخام وذلك منذ تأميم المحروقات سنة 1971، فمنذ هذا التاريخ وإنتاج البترول في الجزائر في تطور مستمر نتيجة الجهود المبذولة في الاستكشاف والبحث والتنقيب، إذ فتحت المجال السلطات الجزائرية أمام الشركات الأجنبية لأسباب تكنولوجية واقتصادية وجيوسياسية، حيث أن أهم الأسباب من الناحية التكنولوجية هو تراجع إنتاجية الآبار البترولية ومهما كانت الحقول البترولية كبيرة فإنها تخضع لتراجع الإنتاجية، وللمحافظة على مستويات الإنتاج يتطلب ذلك استثمارات رأسمالية كبيرة، حيث تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما ومؤثرا في صناعة البترول وتعتبر الركيزة الأساسية لها.

الشكل رقم (02): تطور الانتاج البترولي في الجزائر (2000-2017)

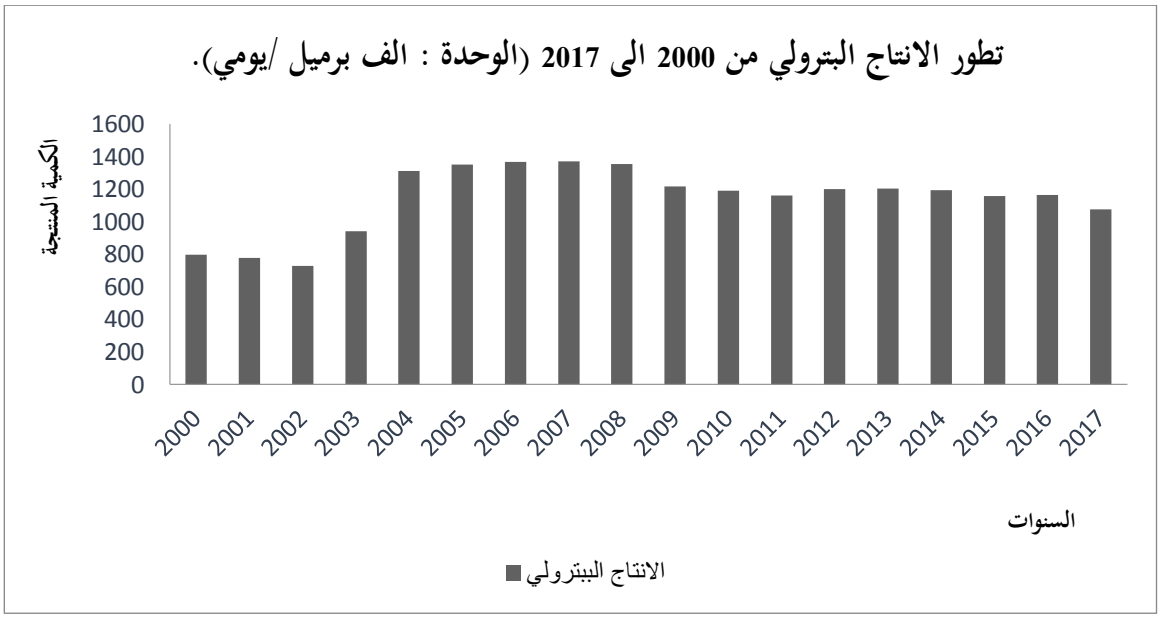

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: التقارير السنوية للأوبك 2007، 2011، 2016.

* متوسط السداسي الثاني للسنة 2016 ، ** أفريل 2017عن الموقع:

https://ar.tradingeconomics.com/algeria/crude-oil-production (consulté le 29/04/2017).

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا تطور إنتاج البترول الخام في الجزائر، فحسب التقارير السنوية لمنظمة الأوبك نلاحظ انخفاض في إنتاج البترول الخام إلى 729.9 ألف برميل يومي خلال سنة 2002 وذلك مقارنة بسنتي 2000، 2001 حيث بلغ الإنتاج 796.0، 776.6 ألف برميل يومي على التوالي. أما في الفترة (2002-2007) فقد شهد الإنتاج ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ 1371.6 ألف برميل يومي سنة 2007، وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي على النفط في بداية سنة 2007 فضلا عن زيادة الآبار المكتشفة خلال هذه السنة بسبب الجهود التي قامت بها الدولة، إضافة إلى إصدار قانون المحروقات 07/05 الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات والامتيازات الكبيرة التي حصل عليها هؤلاء داخل هذا القطاع، إلا أن الأمر لم يستمر فقد سجلت سنة 2008 انخفاضا في الإنتاج بسبب الأزمة المالية العالمية، ليستمر الانخفاض حتى سنة 2012 بحيث سجل الإنتاج في هذه السنة تحسنا نوعا ما مقارنة بالسنوات الفارطة بلغ 1199.8ألف برميل يوميا، وهذا في ظل تزايد الطلب عليه بسبب تزايد الطلب العالمي عليه، ليصل سنة 2013 إلى 1202.6 ألف برميل يوميا، نتيجة الاكتشافات الجديدة لآبار النفط في مناطق متعددة من الوطن بفضل الجهود الجبارة التي تبذلها سونطراك في هذا المجال، بعد ذلك عرف إنتاج البترول الخام تراجعا وصل إلى 1157.1 ألف برميل يومي سنة 2015، و1075 ألف برميل يومي في أفريل 2017.

المطلب الثالث: أهمية قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبهه كلي على قطاع المحروقات، إذ يعتبر هذا الأخير العمود الفقري الذي يرتكز عليه، وهذا راجع إلى الدور الأساسي الذي يقوم به في الاقتصاد الكلي، وكذا إلى وتيرة نمو هذا القطاع مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى هذا إلى جانب التحصيلات المالية الكبيرة التي يدرها من العملة الأجنبية نتيجة عملية التصدير.

الفرع الأول: مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات

يساهم قطاع المحروقات بشكل كبير في حجم الصادرات للجزائر بحيث نجد أن أغلب الصادرات الجزائرية هي عبارة عن صادرات من المحروقات وهو ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة (2000-2016)

السنة	إجمالي الصادرات (مليون دولار)	صادرات المحروقات (مليون دولار)	النسبة المئوية (%)
2000	21651	21051.3	97.23
2001	19091	18531.9	97.07
2002	18700	18109.2	96.84
2003	24465	23993.3	98.07
2004	32208	31550.1	97.96
2005	46371	45587.9	98.31
2006	54741	53608	97.93
2007	60585	59605.1	98.38
2008	78590	77194.6	98.22
2009	45186	44415.1	98.29
2010	57091	56121.6	98.30
2011	72883	71661.8	98.32
2012	71736	70583.7	98.39
2013	64713	63326.2	97.86
2014	59996	58361.6	97.27
2015	34566	33080.7	95.70
2016*	28883	27102	93.38

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر عن الموقع: http://www.bank-of-algerai.dz (consulté le 05/05/2017)

* 2016 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عن الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique (consulté le 01/05/2017)

من خلال الجدول نلاحظ أن هيكل الصادرات الجزائرية يرتكز على صادرات المحروقات والتي عرفت نموا متزايدا منذ سنة 2003 إلى غاية 2008، حيث بلغت مستويات قياسية قدرت ب 77194.6 مليون دولار سنة 2008، وبنسب مساهمة كبيرة في إجمالي الصادرات تراوحت ما بين 97% و98% خلال هذه الفترة، وهذا بسبب الارتفاعات المتواصلة التي

شهدتها أسعار البترول، غير أن انخفاض الأسعار في سنة 2009 أدى إلى إنخفاض قيمة صادرات المحروقات إلى 44415.1 مليون دولار، مع محافظتها على نسبة مساهمة مرتفعة في الصادرات الكلية قدرت ب 98.29%.

وقد شهدت صادرات المحروقات انتعاشا كبيرا خلال الفترة (2010-2012) لتنخفض بعد ذلك في السنوات الأخيرة لتصل إلى أدنى قيمة لها في سنة 2016 قدرت ب 27102 مليون دولار أي بنسبة مساهمة 93.38%.

أما فيما يخص قيمة الصادرات الكلية فهي تتأثر بشكل مباشر بحركة صادرات المحروقات، وكما هو ملاحظ أن هناك علاقة طردية بين الصادرات الكلية وصادرات المحروقات، فكلما سجلت هذه الأخيرة زيادة في قيمتها، كانت هناك زيادة في الصادرات الكلية والعكس صحيح. وعليه فإن صادرات المحروقات هي عمود الصادرات الكلية للدولة.

الفرع الثاني: مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي (PIB)

إن لقطاع المحروقات أهمية بالغة ودور أساسي في تحقيق التراكم الوطني، فهو يعتبر قاطرة النمو الاقتصادي، ويمكن تتبع مدى مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(07): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2016)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليار دينار)	النسبة المئوية (%)
2000	4123.5	1616.3	39.20
2001	4260.8	1443.9	33.89
2002	4537.7	1477.1	32.55
2003	5247.5	1868.9	35.6
2004	6135.9	2319.8	37.8
2005	7544.1	3352.9	44.4
2006	8463.5	3882.2	45.9
2007	9389.8	4157.4	45.3
2008	11043.7	4997.6	44.5
2009	9968.0	3109.1	31.2
2010	11991.6	4180.4	34.9
2011	14588.6	5242.5	35.9
2012	16208.7	5536.4	34.2
2013	16650.2	4968.0	29.8
2014	17242.5	4657.8	27.0
2015	16591.9	3134.3	18.2
2016	18168.73	-	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد:

- على تقارير بنك الجزائر 2004، 2007، 2012، 2015. (consulté le 05/05/2017) http://www.bank-of-algerai.dz

*2016عن الموقع (consulté le 09/05/2017). http://www.economywatch.com/economic-statistics/year/2016

من خلال ملاحظة الجدول رقم يتبين أن قطاع المحروقات يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ متوسط نسبة المساهمة من سنة 2000 إلى غاية 2012 ما يعادل 38.08 % [1]، من إجمالي الناتج المحلي الخام، وهذا راجع إلى السياسة الجديدة التي تبنتها الدولة وذلك عن طريق فتح مجال الاستثمار في قطاع المحروقات للأجانب، وفي السنوات الأخيرة بدءا من سنة 2013 إلى غاية 2015 شهدت نسبة مساهة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا حيث بلغ متوسط المساهمة خلال هذه الفترة ما يعادل 25%، وهي نسبة ضعيف مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، أما أعلى نسبة فسجلت سنة 2006 بـ 45.9% والمقدرة بـ 3882.2 مليار دينار جزائري، وهذا بسبب الارتفاع في أسعار البترول خلال هذه السنة.

الفرع الثالث: مساهمة قطاع المحروقات في إيرادات الميزانية العامة

إن أهم ما يميز الميزانية العامة هو اعتماد إيراداتها بشكل كبير على الجباية المتأتية من قطاع المحروقات، وهذا ما سنلاحظه من خلال مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية في الجدول التالي:

الجدول رقم(08): مساهمة الجباية النفطية في الايرادات الخاصة بميزانية الدولة خلال الفترة (2000-2016)

السنة	الايرادات الكلية (مليار دينار)	الجباية البترولية (مليار دينار)	النسبة المئوية (%)
2000	1578.1	1213.2	76.88
2001	1505.5	1001.4	66.52
2002	1603.2	1007.9	62.87
2003	1966.6	1350.0	68.65
2004	2229.7	1570.7	77.40
2005	3081.7	2352.7	76.34
2006	3639.8	2799.0	76.90
2007	3687.7	2796.8	75.84
2008	5190.4	4088.6	78.77
2009	3676.0	2412.7	65.63
2010	4379.6	2905.0	66.33
2011	5790.1	3979.7	68.73
2012	6339.3	4184.3	66
2013	5957.5	3678.1	61.74
2014	5738.4	3388.4	58.97
2015	5103.1	2373.5	46.51
2016	3180.1	1805.4	56.77

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر 2004،2005، 2010 ، 2015. http://www.bank-of-algerai.dz (consulté le 05/05/2017)

[1]- من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (7).

من الجدول أعلاه نلاحظ خلال الفترة (2000-2008) ارتفاع نسبة مساهمة إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية العامة، حيث تراوحت مابين 60% إلى 70 %، إلا أنها عرفت انخفاضا كبيرا في قيمتها سنة 2009 وصل إلى ما نسبته 65.63% مقارنة مع سنة ، إذ قدرت قيمتها في هذه السنة بـ 4088.6 مليار دينار أي بنسبة مساهمة 78.77% وهي أعلى نسبة، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار البترول بسبب الأزمة المالية العالمية. لترتفع بعد ذلك نسبة مساهمة الجباية البترولية إلى 66.33%، 68.73% سنتي 2010 و2011 على التوالي بسبب زيادة ايرادات الجباية البترولية الناتجة عن التحسن في أسعار البترول. واصلت ايرادات الجباية البترولية الارتفاع منتقلة من 3979.7 مليار دينار سنة 2011 إلى 4184.3 مليار دينار سنة 2012، أما نسبتها إلى الإيرادات الكلية لنفس السنة فانخفضت إلى 66 %.

أما خلال الفترة (2013-2016) فقد انخفضت الجباية البترولية من 3678.1 مليار دينار سنة 2013 إلى 1805.4 مليار دينار سنة 2016، صاحبه انخفاض في نسبة مساهمة هذه الأخيرة في الايرادات الكلية للميزانية حيث وصلت إلى في نفس السنة.

الفرع الرابع: صندوق ضبط الايرادات

إن الاعتماد الشديد على ايرادات البترول يؤدي إلى نتائج سلبية ناجمةعن التغيرات التي تحدث في السوق البترولية ولتفادي ذلك قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء صندوق ضبط الايرادات.

أولا: تعريف صندوق ضبط الايرادات

تم انشاء صندوق ضبط الموارد في سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق العالمية، إذ حقق رصيد الميزانية العامة لدولة فائض قدره 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البيترولية إلى 1213.2 مليار دينار في هذه السنة، ومن أجل الاستفادة من هذه الفوائض وإستعمالها في الحفاظ على استقرار الميزانية العامة للدولة قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط ايرادات الجباية البترولية يعمل على إمتصاص فائض ايرادات الجباية البترولية الذي يفوق التقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة، بالاضافة إلى كل الايرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، وقد تأسس هذا الصندوق تحت عنوان "صندوق ضبط الموارد" بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000، وهو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص والتي تتميز بأنها مستقلة عن الميزانية العامة للدولة أي لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الميزانية العامة كما أنها لا تخضع لرقابة السلطات التشريعية[1].

[1]- عبد الهادي حاج قويدر، "**الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري (1986-2009) –دراسة تحليلية–**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص ص 62 ،63.

ثانيا: أهمية صندوق الضبط

يستمد صندوق ضبط الايرادات أهميته إنطلاقا من تحوله وفي فترة وجيزة إلى أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية للحكومة، ويمكن إيضاح دوره وأهميته في النقاط الآتية[1]:

- ساهمت الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة ؛
- ضبط فوائض البترول و توجيهها في مسار يخدم مصلحة الإقتصاد الوطني ؛
- تغطية العجز في الميزانية العامة والإنتقال من حالة العجز إلى الفائض ؛
- يمكن أن يأخذ الصندوق أدوار مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الايرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل" صندوق ضبط أو تثبيت"، كما يمكن أن يستخدم في إدخار جزء من ايرادات النفط للأجيال المقبلة وهنا يسمى" صندوق إدخار."

يمكن القول أن صندوق ضبط الموارد الذي يمثل أداة مالية هامة للإقتصاد الجزائري تتزايد أهميته خاصة في السنوات الأخيرة التي إرتفعت فيها أسعار النفط بشكل كبير، كما أن إنشاء الصندوق هو تأكيد واضح للعلاقة المترابطة والمتشابكة بين الإقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات الذي بدا تأثيره واضحا من خلال عوائده، ووصف الإقتصاد الوطني بأنه عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعارالنفط في سوق البترول العالمي.

ثالثا: آلية عمل صندوق النفط.

من الناحية العملية، فإن الدولة الجزائرية قامت بفتح حساب خاص ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية يودع فيه الفائض تستفيد منه البلاد من عملياتها المختلفة وخاصة فائض الجباية البترولية، وتقوم بعدها باللجوء إلى الصندوق لتصحيح أي عجز أو اختلال ينتج عادة عن تحديد سعر مرجعي يقدر بـ37 دولار.

بينما سعر التوازن للميزانية يقدر بـ 100 دولار وهو السعر التقديري الواجب تحقيقه لضمان توازن الميزانية بكافة نفقاتها التي تشمل ميزانية التسيير والتجهيز، هذه الميزانية التي تعرف ارتفاعا مستمرا وتشكل أعباء على ميزانية الدولة التي عجزت خلال السنوات الماضية عن إيجاد بدائل تسمح لها بتنويع مصادر الدخل خارج نطاق المحروقات، وهو ما يدفعها إلى اللجوء مرارا إلى درء العجز في الميزانية بفضل الإيرادات الإجمالية للمحروقات والفوائض التي تودعها في صندوق ضبط الموارد[2].

---

[1]- نبيل زغبي، "**أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص ص 50، 51.

[2]- مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان :انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، يوم:14 ماي 2015، صfile:///C:/Users/abdou/Downloads/prix-petrole-1.pdf.8

المبحث الثالث: أثر تغيرات على اسعار البترول على المؤشرات الاقتصادية والاستراتيجيات البديلة

إن الحكم على تحقيق تنمية اقتصادية يتطلب توافر مجموعة من الشروط إضافة إلى تحقيق مستوى معين من الإستقرار لمختلف المؤشرات الاقتصادية سواء كانت داخلية أم خارجية، لذا كان لابد من الوقوف على مجمل الآثار التي خلفها التغير المستمر لأسعار البترول على مستوى هذه المؤشرات، والبحث عن بدائل للبترول.

المطلب الأول: أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الداخلي

قبل التطرق إلى أثر تغيرات أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية، كان لابد من متابعة تطورات أسعار البترول في الجزائر والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة من(2000-2016)

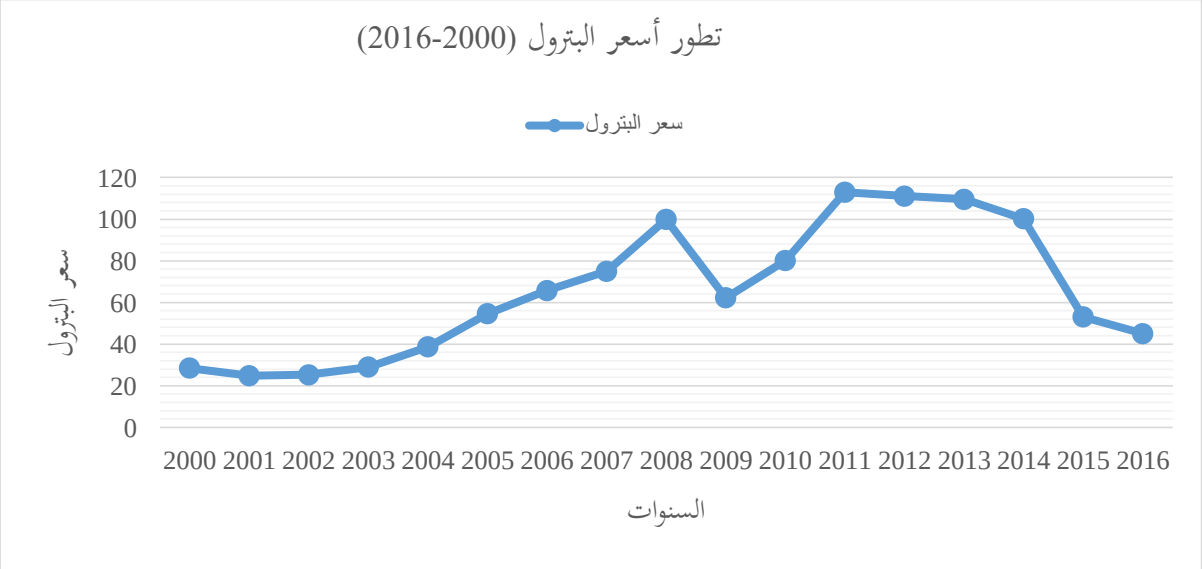

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر عن الموقع: http://www.bank-of-algerai.dz (consulté le 05/05/2017)

- *2016 مداخلة السيد محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة الجزائري، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، أفريل 2017 عن الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventiongouv cnavril2017arabe.pdf. (consulté le 09/06/2017).

ومن خلال هذا المطلب سيتم تحليل تطور مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر المتمثلة أساسا في مؤشرات النمو الاقتصادي، الميزانية العامة، البطالة والتشغيل، التضخم، و هذا خلال الفترة (2000-2016).

الفرع الأول: أثر تغيرات أسعار النفط على إجمالي الناتج المحلي

إن الناتج المحليالإجمالي في مفهومه العام يعبر عن قيمة جميع ما ينتج من سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد سواء من قبل مواطني البلد أو الأجانب، وقد تميز نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري باعتماده على عوائد تصدير البترول التي تتحكم فيها العوامل الخارجية، بينما العوامل الداخلية مثل إنتاجية العمل ورأس المال فأهميتهما محدودة وهامشية[1].

جدول رقم(09): تطور إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2016).

الوحدة: (مليار دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الناتج المحلي	54.79	54.74	56.76	67.86	85.33	103.20	117.03	134.98	171.00
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016	
إجمالي الناتج المحلي	137.21	161.21	200.01	209.05	209.72	213.98	164.71	165.97	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على :

- تقارير البنك الدولي عن الموقع: htttp://www.data albankaldawl.org. (consulé le 20/05/2017)

*2016 بيانات تقديرية عن الموقع: http://www.economywatch.com/economic-statistics/year/2016. (consulté le 01/05/2017)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه العلاقة القوية بين أسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي، ومن الواضح أن أصل عدم الاستقرار في نمو هذا الأخير، يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق البترولية العالمية، كانت سنة 2000 بداية الإنطلاقة لإرتفاعات غير مسبوقة لأسعار البترول فسجلت 28.5 دولار للبرميل ارتفع معها الناتج المحلي الإجمالي إلى 54.79 مليار دولار، لترتفع حتى قاربت عتبة 30 دولار للبرميل سنة 2003 وفاقتها في سنة 2004 لتسجل مقدار 38.7 دولار للبرميل ليرتفع الناتج لمحلي الإجمالي إلى 67.86، 85.33 مليار دولار على التوالي.

بداية من سنة 2005 تجاوزت أسعار البترول حدود 50 دولار للبرميل ليتجاوز معها الناتج المحليالإجمالي سقف 100 مليار دولار، لتحقق بعد ذلك أسعار البترول ارتفاعا غير مسبوق في سنة 2008 قدر بـ 25.04 دولار للبرميل ليرتفع معها الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 171.00 مليار دولار.

[1]- نزار سعد الدين العيسي، "**مبادئ اقتصاد الكلي**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 153.

في سنة 2009 شهدت أسعار البترول انخفاضا في المعدل السنوي لأول مرة منذ سنة 2001 حيث وصلت إلى 62.25 دولار للبرميل، متأثرة في ذلك بإنخفاض الطلب وتراكم المخزون البترولي العالمي، ليتأثر معها الناتج المحلي الإجمالي وينخفض إلى 137.21 مليار دولار، بعد ذلك واصل الإنتاج المحلي الإجمالي تسجيل آداء إيجابي في قيمه فمن 161.21 مليار دولار سنة 2010 إلى 209.05 مليار دولار سنة 2012 وذلك تزامنا مع ارتفاع أسعار البترول.

تواصل إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي سنتي 2013، 2014 حيث قدر بـ 209.72، 213.98 مليار دولار على التوالي على الرغم من الإنخفاض الطفيف في أسعار البترول، ثم شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجع كبير في قيمته قدر بـ 164.71، 165.97 مليار دولار سنتي 2015، 2016 على التوالي، وذلك راجع إلى تدهور أسعار البترول.

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الإقتصادي

عانت الجزائر من معدلات نمو الناتج الاجمالي المتذبذبة بين الزيادة تارة والنقصان تارة أخرى خلال فترة الدراسة (2000-2016) والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(03): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2016)

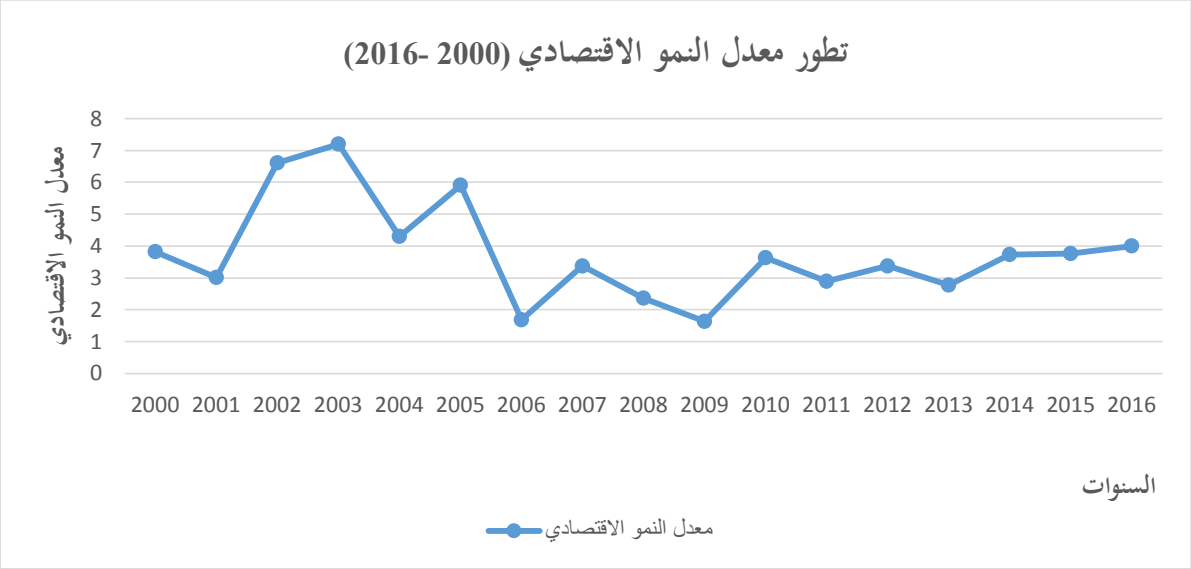

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- تقارير البنك الدولي عن الموقع: htttp://www.data albankaldawli.org. (consulé le 20/05/2017)

*-2016 بيانات تقديرية عن الموقع: https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth-annual .(consulté le 20/05/2017)

انطلاقا من سنة 2000 عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 3.82% إلى 7.20% سنة 2003 وهو أعلى معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة، حيث بلغ معدل النمو المتوسط خلال هذه الفترة

4.91%[1]، وهذا راجع أساسا إلى تحسن أسعار البترول في الأسواق الدولية، حيث ظل قطاع البترول مهيمنا على الاقتصاد الجزائري، وبعد ذلك تناقص معدل النمو سنة 2006 بمعدل 1.68%، ليرتفع إلى 3.37% سنة 2007 ثم انخفض من جديد ليصل إلى 1.63% سنة 2009 وهي أدنى قيمة عرفها النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى الأزمة العالمية لسنة 2008.

وفي الفترة (2010-2012) شهد معدل النمو الاقتصادي تحسنا، حيث بلغ متوسط النمو 3.29%، في حين سجل متوسط النمو الاقتصادي للفترة (2013-2016) معدل قوي نسبيا إذ بلغ 3.56% [2] ، على الرغم من الأسعار العالمية المنخفضة للبترول، وذلك بفضل قوة تعافي إنتاج البترول والغاز.

الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة

إن موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة وأن الإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، والجدول التالي يوضح تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (2000-2016):

الجدول رقم(10): تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: (مليار دينار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الميزانية	398.8	171.0	10.5	438.5	436.0	896.4	1150.6	456.8	906.9
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016	
رصيد الميزانية	-171.3	-178.2	-168.6	-710.9	-143.7	-1375.3	-2621.7	-2440.8	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد:

- على تقارير بنك الجزائر 2004، 2007، 2011، 2015. عن الموقع: http://www.bank-of-algerai.dz (consulté le 12/04/2017)

*2016 مداخلة السيد محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة الجزائري، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، أفريل 2017 عن الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventiongouv cnavril2017arabe.pdf. (consulté le 09/06/2017).

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن الميزانية العامة حققت فوائض من سنة 2000 إلى غاية 2008، وبلغ أقصاه سنة 2006 حيث قدر ب 1150.6 مليار دينار، وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول، لتدخل بعد ذلك في حالة عجز ابتداء

[1]- من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (9).

[2]- من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (9).

من سنة 2009 إلى غاية 2016، أين سجلت عجزا قدر ب 2440.8 وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية العالمية وكذا التذبذبات الحاصلة في مستوى أسعار البترول.

الفرع الرابع: أثر تقلبات البترول على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر مؤشر متوسط الدخل الفردي من بين المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التنمية الاقتصادية والوصول إلى تحقيق رفاهية أفراد المجتمع، و يمثل حاصل قسمة الناتج المحلي أو القومي الإجمالي على عدد السكان، ويعكس هذا المؤشر نوعية الحياة التي يحصل عليها الفرد وذلك من خلال تحديد حصته ومدى مساهمته في تكوين هذا الدخل.

جدول رقم(11): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: (الدولار الأمريكي)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نصيب الفرد من (PIB)	1757.02	1774.96	1774.29	2094.89	2600.01	3102.04	3467.54	3939.56	4912.25
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016	
نصيب الفرد من (PIB)	3875.82	4473.49	5447.40	5583.62	5492.12	5496.00	4154.12	-	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

البنك الدولي عن الموقع: htttp://www.data albankaldawli.org. (consulé le 20/05/2017)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نصيب الفرد في السنة من الناتج المحلي الإجمالي شهد تحسنا كبيرا حيث انتقل من 1757.02 دولار سنويا للفرد الواحد سنة 2000 ليصل إلى 5583.62 دولار للفرد سنة 2012 وهو أعلى مستوى محقق خلال هذه الفترة، وشهدت هذه الأخيرة ارتفاعا متصاعدا لمستوى الدخل الفردي ما عدا سنة 2001 أين سجل انخفاضا قدر ب 24.06 دولار مقارنة بسنة 2000، وكذا سنة 2009 حيث سجل انخفاضا قدر ب 1036.43 دولار مقارنة بسنة 2008، أين سجلت أسعار البترول انخفاضا هي الأخرى، ليشهد ارتفاعا متصاعدا بعد ذلك، أما فيما خلال الفترة (2013-2014) نلاحظ انخفض في مستوى الدخل الفردي حيث قدر ب 4154.12 دولار سنة 2015 والذي يدل على أن التطورات في مستوى الدخل الفردي خلال الفترة (2000-2015) كانت مرتبطة مع التطورات التي حدثت في أسواق البترول العالمية، حيث ارتفع مستوى نصيب الفرد مع ارتفاع أسعار وكميات البترول المصدرة إلى الخارج وانخفض بانخفاضها، باعتبار أن ارتفاع العوائد البترولية يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وفي معدلات النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الخامس: أثر تغيرات أسعار البترول على البطالة والتشغيل

سامهت الظروف الإقتصادية الصعبة التي عانى منها الإقتصاد الوطني عبر مختلف مراحل تطوره والتي ارتبطت بشكل وثيق بقيود خارجية ناجمة عن التبعية الكبيرة لقطاع المحروقات، وغياب سياسة واضحة للتشغيل في تعميق واستفحال مشكلة البطالة.

جدول رقم(12): تطور معدل البطالة خلال الفترة (2000-2016)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة (%)	29.77	27.3	28.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	**11.3**
معدل التشغيل (%)	30.5	29.8	29.7	30.4	34.7	34.7	37.2	35.3	**37.0**
السنة	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2012**	**2014**	**2015**	**2016***	
معدل البطالة (%)	10.2	10	10	11.0	9.8	10.6	11.2	10.5	
معدل التشغيل (%)	37.2	37.6	36.0	37.4	39.0	36.4	37.1	41.8	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz/ (consulté le 27/04/2017)

-*2016 عن الموقع الالكتروني: https://ar.tradingeconomics.com/algeria/unemployment-rate (consulté le 02/05/2017)

إن هناك علاقة عكسية بين أسعار البترول ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن تم تقليص البطالة وزيادة التشغيل في المجتمع الجزائري.

فقد شهدت الفترة (2000-2013)، بدايات انخفاض معدلات البطالة وارتفاع معدلات التشغيل ويرجع ذلك أساسا إلى الاستقرار السياسي والأمني وبدايات الاستقرار الاقتصادي، إضافة إلى أثر البرامج التنموية المتتالية، والسياسات المنتهجة من طرف الدولة في مجال دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والارتفاع القياسي لأسعار البترول لهذه الفترة والذي تعدى عتبة 100 دولار للبرميل.

أما خلال الفترة (2014-2016) فنلاحظ ارتفاع في معدلات البطالة يقابلها انخفاض في معدلات التشغيل وذلك راجع إلى الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار البترول وتراجع عوائده منذ جوان 2014، والمتمثلة في تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015، وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا ولا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي واجتماعي، كما أن استمرار تراجع أسعار البترول أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي (2015-2019) بما فيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية...إلخ.

الفرع السادس: أثر تغيرات أسعار البترول على التضخم

لقد مست ظاهرة التضخم العديد من الأنشطة الاقتصادية في الجزائر، حيث أن اغلب هذه الأنشطة لم تكن تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما ينعكس على التوازنات المالية الداخلية للبلد، ويلاحظ في السنوات الأخيرة اتجاه عام نحو الارتفاع لمعدل التضخم في الجزائر وهذا ما يلاحظ من خلال الجدول التالي.

الشكل رقم (05): يوضح تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000-2016)

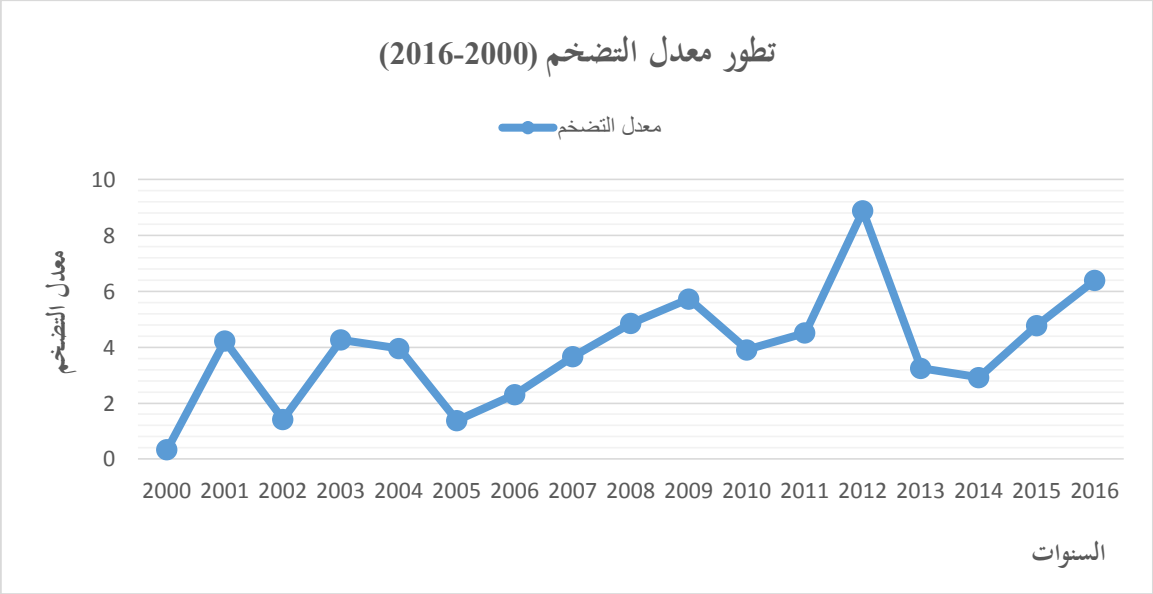

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- تقارير البنك الدولي عن الموقع: htttp://www.data albankaldawli.org. (consulé le 20/05/2017)

*2016 عن الموقع الالكتروني: https://ar.tradingeconomics.com/algeria/unemployment-rate (consulté le 02/05/2017)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفترة الممتدة من (2000- 2004) عرفت تذبذب في مستويات التضخم، حيث حقق أدنى قيمة له في سنة 2000 بمعدل 0.34% ويعود هذا الانخفاض إلى السياسة الحذرة التي انتهجتها الحكومة في مجال الانفاق وزيادة الأرصدة النقدية الصافية جراء تحسن البترول، أما سنة 2004 وبسبب التوسع في الانفاق الحكومي المصاحب لتطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي وارتفاع مستويات الأسعار نتيجة سرعة تداول النقود فقد ارتفعت نسبة التضخم إلى 3.95%، ليعرف التضخم انخفاض نسبي سنتي 2005 و2006 بسبب الصرامة في السياسة النقدية، وبداية من سنة 2007 شهد معدل التضخم ارتفاع وبوتيرة متسارعة حيث وصل إلى5.73% سنة 2009، وقد بلغ أقصى حد له في سنة 2012 بمعدل8.89% بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للمواد المستوردة وخاصة المواد الغذائية، وبعد تراجعه المعتبر في

سنتي 2013 و2014، عاد التضخم نحوالارتفاع في 2015، ليبلغ المتوسط السنوي لوتيرته 7.8%، أم في ديسمبر 2016 بلغ معدل التضخم 6.4%.

الفرع السابع: أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشر التنمية البشرية

إن مؤشر التنمية البشرية مؤشر إحصائي تصدره هيئة الأمم المتحدة منذ سنة 1990 يقيس تطور المجتمعات ورقيها أي التغير الذي يشمل جميع مناحي الحياة في كل دول العالم، لذلك لا بد وأن يضم كل العناصر التي تدخل ضمن مفهوم التنمية البشرية. ويضم هذا المؤشر عدة جوانب من بينها صحة الفرد، مستوى التعليم والفقر ...إلخ[1].

جدول رقم(13): تطور دليل مؤشر التنمية البشرية في الجزائر (2000-2016)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
دليل التنمية البشرية	0.697	0.704	0.704	0.722	0.728	0.733	0.749	0.754	**0.779**
السنة	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
دليل التنمية البشرية	0.671	0.710	0.711	0.713	0.717	0.736	0.745		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- تقارير التنمية البشرية (2003 – 2015) عن الموقع: http://www.un.org. (consulté le 12/05/2017)

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع مؤشر التنمية البشرية من 0.697 سنة 2000 إلى 0.779 سنة 2008، ليشهد تراجعا طفيفا سنة 2009 وذلك بسبب الأزمة النفطية سنة 2008، وابتداءا من سنة 2010 شهد مؤشر التنمية البشرية تحسنا إلى غاية 2015 بتسجيله 0.745 نقطة، ولعل ذلك راجع للمجهودات التي بذلت من خلال تطبيق بعض الإجراءات ضمن برامج الإنعاش وبرامج دعم النمو وإنجاز الاستثمارات في مجال الصحة والتعليم والسكن، مما سمح للجزائر بأن تحصل على المرتبة83 وفقا لتقرير التنمية البشرية لسنة 2016، وبالتالي انتقالها من فئة التنمية البشرية المتوسطة إلى فئة التنمية البشرية المرتفعة.

المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الخارجي

من خلال هذا المطلب سيتم تحليل تطور مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر المتمثلة أساسا في مؤشر ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، المديونية الخارجية، وسعر الصرف...، وهذا خلال الفترة (2000-2016).

[1]- وهيبة عبد الرحيم وأخرون، "**وواقع التنمية البشرية في الدول العربية من خلال مؤشرات عالمية**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول "تقييم سيسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة"، جامعة الجزائر 3، 08و09ديسمبر 2014، ص 43.

الفرع الأول: أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات هو ذلك السجل الذي تدون فيه جميع العمليات مع العالم الخارجي هذا الأخير تربطه علاقة وثيقة مع أسعار البترول، وقد شهد ميزان المدفوعات تطورات كبيرة خلال الفترة الممتدة من (2000-2016) وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(14): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: (مليار دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.59	9,25	16,94	17,73	29,55	36,99
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016	
رصيد ميزان المدفوعات	3,86	15,58	20.14	12.05	0.133	-5.88	-27.57	-26.03	

المصدر: من اعداد اطالبتين بالاعتماد على:

– بنك الجزائر2008 ،2010، 2015 عن الموقع: http://www.bank-of-algerai.dz (consulté le 12/04/2017)

*2016 مداخلة السيد محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة الجزائري، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، أفريل 2017 عن الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventiongouv cnavril2017arabe.pdf. (consulté le 09/06/2017).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ميزان المدفوعات قد عرف وضعية غير مستقرة، ففي الفترة الممتدة 2000 إلى غاية 2008، نلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل فوائض مهمة، حيث انتقل الفائض من 7.57 مليار دولار سنة 2000 إلى 36.99 مليار دولار سنة 2008، وعموما ترجع الفوائض المحققة في رصيد ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة أساسا إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن إرتفاع اسعار البترول، فلقد حققت صادرات المحروقات أكبر رصيد لها قدر ب 77.19مليار دولار.

بينما في سنة 2009 نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات عاود الانخفاض إلى 3.86 مليار دولار وهي قيمة منخفضة جدا مقارنة بالسنة السابقة، ليعاود الارتفاع من جديد سنة 2010 و2011 حيث وصلت قيمة الفوائض المسجلة إلى 20.141 مليار دولار خلال هذه الأخيرة، بعدها تراجعت هذه القيمة إلى 12.057 مليار دولار وذلك سنة 2012، ومن هنا نلاحظ أن وضع ميزان المدفوعات لم يكن مستقرا وبقي متذبذبا خلال هذه الفترة ويرجع السبب في ذلك للصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء انخفاض أسعار البترول وتقلبات أسعار الصرف.

ومع استمرار هذه الأسعار في الانخفاض سجل رصيد ميزان المدفوعات عجزا خلال سنتي 2015 و2016 قدر ب 27.57، 26.03 مليار دولار على التوالي، أين انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من البترول الخام من53,07 دولار للبرميل في 2015 إلى 45 دولار للبرميل في 2016.

الفرع الثاني: أثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري

إن الاعتماد الشبه كلي للاقتصاد الجزائري على الصادرات البترولية يجعل من الميزان التجاري الجزائري رهينا بالتطورات التي تطرأ على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وفيما يلي سنتطرق إلى تحليل تطور رصيد الميزان التجاري الذي يمثل الفرق بين كل من الصادرات والواردات.

الشكل رقم(05): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2016)

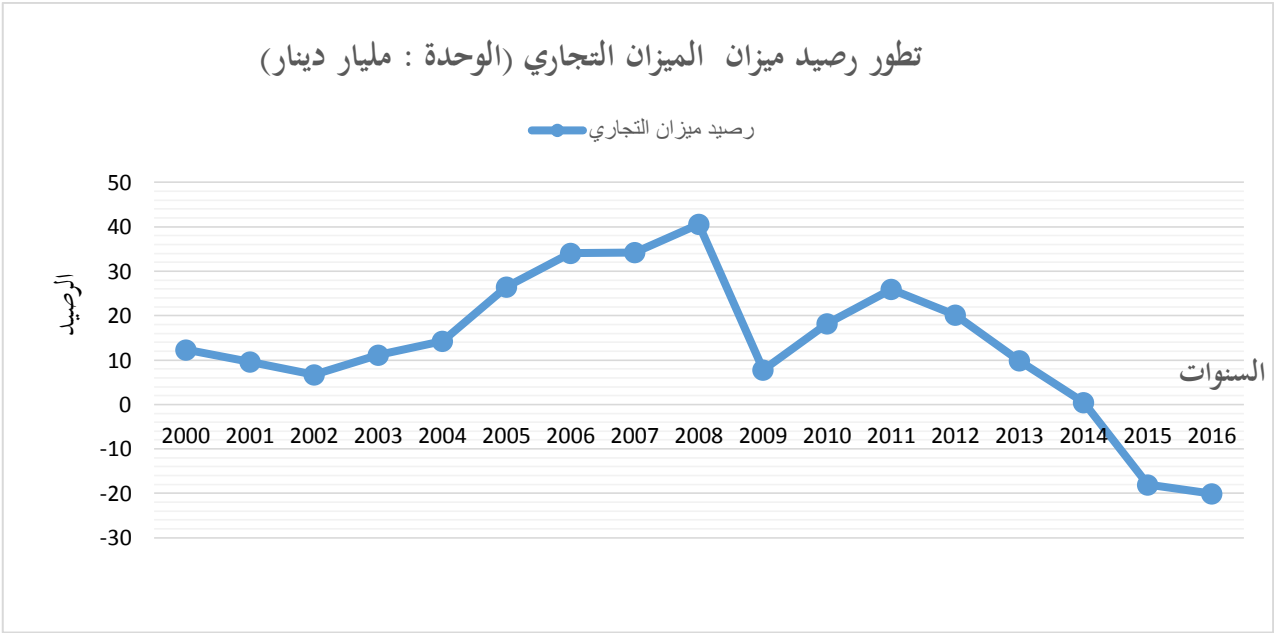

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

بنك الجزائر 2008، 2010، 2015. http://www.bank-of-algerai.dz (consulté le 12/04/2017)

*2016 مداخلة السيد محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة الجزائري، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، أفريل 2017 عن الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventiongouv cnavril2017arabe.pdf. (consulté le 09/06/2017).

من خلال الشكل البياني أعلاه يتضح أن الميزان التجاري الجزائري قد شهد مرحلة شبه مستقرة خلال سنتي 2000 و2001 ليعود إلى الإنخفاض سنة 2002 إلى 6.7 مليار دولار.

وبعد سنة 2003 شهد رصيد الميزان التجاري ارتفاعا ملحوظا ووصل إلى مستويات لم يعرفها الاقتصاد الجزائري من قبل حيث وصل إلى 40.60 مليار دولار سنة 2008 وهذا نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة إرتفاع أسعار البترول الذي أدى إلى فائض في ميزان المدفوعات وكذلك تحسن رصيد حساب رأس المال.

كما شهد رصيد الميزان التجاري انخفاضا ملحوظا سنة 2009 حيث وصل إلى 7.78 مليار دولار، وهذا نتيجة لانخفاض أسعار البترول نتيجة لتراجع الطلب عليها بسبب تداعيات الأزمة المالية 2008، لكن هذا الانخفاض في رصيد الميزان التجاري لم تطل مدته إذ بدأ في التحسن تدريجيا منذ سنة 2010 فحقق ما قيمته 25.96، 20.16 مليار دولار خلال سنتي 2011 و2012 على التوالي، وهذا التذبذب راجع إلى التغيرات الإقتصادية الخارجية كذلك تقلص الصادرات من المحروقات وإرتفاع الواردات من السلع.

ولقد شهد رصيد الميزان التجاري عجزا كبيرا خلال (2013-2016) إذ وصل إلى (18.08)، (20.38) مليار دولار سنتي 2015 و2016 وهي أدنى قيمة يسجلها منذ سنة 1999 وهذا بسبب تراجع أسعار البترول حيث وصلت إلى 45 دولار للبرميل سنة 2016، وهذا ما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات والزيادة الكبيرة لتكلفة الواردات.

وعليه هناك علاقة طردية بين أسعار البترول ورصيد الميزان التجاري الجزائري، حيث كلما ارتفعت أسعار البترول ارتفع رصيد الميزان التجاري، ويعود سبب هذه العلاقة إلى طبيعة القطاع التجاري الجزائري وخاصة قطاع الصادرات الذي يعتمد بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات.

الفرع الثالث: أثر تغيرات أسعار البترول على المديونية الخارجية

مع مطلع سنة 2000 بدأت الإيرادات المالية في الجزائر تتحسن وترتفع مستوياتها من سنة إلى أخرى نتيجة إرتفاع أسعار البترول، و أمام هذه الوضعية تمكنت الجزائر أخيرا من الإفتكاك من شبح المديونية. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (15): تطور حجم المديونية خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: (مليار دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم المديونية	25.008	22.311	22.642	23.353	21.821	17.192	5.612	5.606	5.921
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016	
حجم المديونية	5.687	5.536	4.410	3.394	3.396	3.735	3.02	3.84	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

تقارير بنك الجزائر 2004، 2008، 2013،2015 http://www.bank-of-algerai.dz (consulté le 12/04/2017)

*2016 مداخلة السيد محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة الجزائري، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، أفريل 2017 عن الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventiongouv cnavril2017arabe.pdf. (consulté le 09/06/2017).

من الجدول السابق نلاحظ أن الديون الخارجية في الفترة (2000-2005) عرفت انخفاضا بوتيرة متناقصة، حيث قدرت سنة 2000 بحوالي 25.08 مليار دولار، لتصل سنة 2005 إلى ما يعادل 17.19 مليار دولار، ونتج هذا الإنخفاض بسبب تزايد المداخيل المالية المحققة من وراء إرتفاع أسعار البترول. وشهدت الفترة (2006-2016) انخفاضا كبيرا للمديونة الخارجية مقارنة بالفترة السابقة، حيث قامت الجزائر بتبني سياسة محكمة في إستعمال الفوائض المالية لإدارة ديونها الخارجية من خلال سياسة الدفع المسبق للديون والتي تم تطبيقها إبتداءا من سنة 2006 أين قدر حجم الديون الخارجية 5.61 مليار دولار لتصل إلى 3.84 مليار دولار سنة 2016.

وقد استطاعت الجزائر الإحتفاظ بمستوى مديونية متدني من خلال الإجراءات القانونية التي تمنع اللجوء إلى الإستدانة من الخارج، ضف إلى ذلك تحسن احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي نتيجة ارتفاع عوائد البترول خلال السنوات السابقة.

الفرع الرابع: أثر تقلبات أسعار البترول على سعر الصرف

إن أسعار صرف الدينار مقارنة بالعملات الصعبة الرئيسية تتحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البينية (سوق ما بين البنوك) للصرف على أساس ظروف العرض والطلب وفقا للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال، ويبقى بنك الجزائر المصدر الأساسي للعملات الصعبة المعروضة في هذه السوق أين تحدد أسعار الصرف وفقا لميكانيزماته[1].

ولتحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2016) يمكن عرض الجدول التالي:

جدول رقم (16): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو خلال الفترة (2000-2016)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
DA/US$	75.3165	77.2694	79.6861	77.3768	72.0659	73.3627
DA/EURO	69.4307	69.2036	75.3454	87.4722	89.6423	91.3014
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
DA/US$	72.6464	69.3655	64.5684	72.6460	74.4041	72.8537
DA/EURO	91.2447	94.9973	94.8622	101.2990	99.1927	102.2154
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	ماي 2017
DA/US$	77.5519	79.3809	80.5606	100.46	109.47	109.4990
DA/EURO	102.1627	105.4374	106.9064	111.44	121.18	119.1787

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على

بنك الجزائر عن الموقع: http://www.bank-of-algerai.dz (consulté le 12/04/2017)

http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm (consulté le 12/04/2017)

http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/155/Taux-de-Change.html (consulté le 12/04/2017)

من الجدول السابق يمكن ملاحظة عدة تغيرات في سعر صرف الدينار يمكن ذكرها في النقاط التالية:

– في الفترة (2000-2002) استمرت قيمة الدينار الجزائري بالانخفاض بمعدلات مستقرة تماشيا مع تراجع قيمة الدولار مقابل الأورو، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أحداث 11 سبتمبر2001 (انهيار برجي التجارة العالميين) حيث

[1]- مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول ص 8، ديسمبر 2013، http://www.bank -of- algeria.dz/pdf/interventions/APN_2013.pdf، www.bank -of- algeria.dz، 2013"

انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الواحد من 75.31دج سنة 2000 إلى 79.68دج سنة 2002، أما قيمة الدينار مقابل الأورو فانخفضت من 69.43دج سنة 2000 إلى 75.34دج سنة 2002.

– في الفترة الممتدة (2003-2004) شهدت أسعار البترول تحسنا كبير، هذا أدى إلى زيادة حجم الصادرات البترولية الجزائرية، وبالتالي ارتفعت قيمة الدينار مقابل الدولار من 77.37دج سنة 2003 إلى 72.06دج سنة 2004.

– استمرت قيمة الدينار مقابل الدولار في الارتفاع في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2007 بسبب ارتفاع قيمة الصادرات البترولية، أما قيمة الدينار مقابل الأورو فانخفضت لتصل إلى 94.99دج سنة 2007 مقابل 91.30دج سنة 2005، بسبب انخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو.

– في سنة 2008 أثرت الأزمة المالية التي شهدها العالم على الدينار الجزائري حيث شهدت فيها أسواق البترول تقلبات حادة، وكباقي عملات العالم انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 69.36دج سنة 2007 إلى 74.40دج سنة 2010.

– وفي الفترة (2011-2017) يمكن ملاحظة تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي كانت من أسبابه أزمة منطقة اليورو، وأيضا سعي السلطة النقدية إلى تقليص الفارق بين سعر صرف الدينار في السوق الرسمية والسوق الموازية، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 72.85دج سنة 2011 إلى 109.49دج في ماي 2017، أما قيمة الدينار مقابل الأورو فانخفضت من 102.16دج إلى 119.17دج ماي 2017.

الفرع الخامس: أثر تغيرات أسعار البترول على الاستثمار الأجنبي المباشر

مع مطلع 2000 تبنت الجزائر إصلاحات اقتصادية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة ومن جهة أخرى لتعزيز الاستثمار المحلي وترقيته، وذلك من خلال إصدار تشريعات جديدة خاصة لتشجيع الاستثمار بإعتباره أهم الأدوات الأساسية المستعملة لتمويل التنمية الاقتصادية، والجدول التالي يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

جدول رقم (17): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: (مليون دولار الأمريكي)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاستثمار الأجنبي المباشر	280.10	1110	1060	637.88	881.85	1160	1840	1690	2640
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016	
الاستثمار الأجنبي المباشر	2750	2300	2570	1500	1690	1500	-403.40	1500	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- تقارير البنك الدولي عن الموقع: htttp://www.data albankaldawli.org. (consulé le 20/05/2017)

*2016 عن الموقع: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170607/114133.html (consulté le 07/06/2017)

تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه إلى أن الفترة الممتدة من (2000-2014) تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات، حيث ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر من 280.1 مليون دولار سنة 2000، إلى 1110 مليون دولار سنة 2001 وتعزى هذه الزيادة إلى إصدار الأمر رقم 03/01 وما ينطوي عليه من حوافز ضريبية، لتنخفض قيمة الاستثمارات بعد ذلك إلى 637.88 مليون دولار سنة 2003، كما شهدت الفترة من 2004 إلى 2009 ارتفاع في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر لتصل إلى أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة قدرت ب 2750 مليون دولار وهذا في ظل تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والدول النامية، ثم انخفضت إلى2300 مليون دولار عام 2010 بفعل التأثر المتأخر لتدفقات الاستثمار الدولية المتجهة نحو الجزائر، في حين عاد ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي سنة 2011 إلى 2570 مليون دولار نظرا للأوضاع الأمنية للدول العربية خاصة المضطربة ضمن ما يسمى بالربيع العربي وهو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه إلى الاقتصاد الجزائري لما يتوفر عليه من مناخ استثماري خصب و توفر الأمن والاستقرار، وفي سنة 2012 فقد سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر انخفاضا قدره 1070 مليون دولار، لترتفع بعد ذلك بنسبة ضئيلة سنة 2013 ثم تعود إلى نفس القيمة التي سجلتها 2012 وذلك سنة 2014 وهي 1500 مليون دولار، وتشير الأرقام إلى أن سنة 2015 قد تميزت بتراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بناقص 403.40 مليون دولار، وهي أسوأ حصيلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، ويرجع السبب في ذلك إلى البيروقراطية الادارية وعدم الوضوح في التشريعات والقوانين.

وقد عرف تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة باتجاه الجزائر ارتفاعا في 2016 مسجلة 1500 مليون دولار أي بتحسن محسوس بعد النتائج السلبية التي سجلت في سنة 2015 حسبما جاء في تقرير للندوة الامية للتجارة و الاستثمار لسنة 2017، وذلك راجع جزئيا لتحسن السياسات الاستثمارية والتحسن الاخير الذي عرفه الانتاج البترولي.

المطلب الثالث: الاستراتيجيات البديلة للبترول

لغرض إنهاء اعتماد الاقتصاد الوطني على البترول كمصدر وحيد في تمويل التنمية، سعت الحكومات الجزائرية إلى تطبيق استراتيجيات وسياسات اقتصادية تعمل على تنويع الاقتصاد.

الفرع الأول: مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر

إن التحديات المستقبلية تجبر الجزائر على تبني سياسة طاقوية ولو بعيدة المدى، تهدف إلى تغطية جزء من احتياجاتها بمصادر الطاقة المتجددة غير الناضبة كبديل عن الطاقة من المحروقات التقليدية المستعملة حتى الآن.

أولا: الطاقة الشمسية: تزخر الجزائر بإمكانات كبيرة من الطاقة الشمسية، نظرا لمساحتها وموقعها الجغرافي وتعتبر من أغنى الحقول الشمسية في العالم، حيث تقدر كمية الطاقة الواردة بـ 5كيلواط/سا/م^2 وتصل إلى 7 كيلواط/سا/م^2، وهو ما يتيح إشعاعا سنويا يتجاوز 3000كيلواط/سا/م^2، وهذا ما يعني أنه تسمح بتغطية 60 مرة احتياجات أوروبا الغربية و4 مرات الاستهلاك العالمي و5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء وهذا حسب وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية[1].

ثانيا: طاقة الرياح: بإعتبار الجزائر ذات تنوع طبيعي من مناطق جبلية ومسطحة وصحراوية فهي تمتاز بهبوب رياح وفقا للحالة الجغرافية ففي شمال البلاد، تتميز بمتوسط سرعة معتدلة من (1-4 م/ثا)، وفي الجنوب يتجاوز متوسط سرعة الرياح 4م/ثا، ولاسيما في الجنوب الشرقي، مع رياح تتجاوز 6م/ثا في منطقة أدرار، وتزخر الجزائر بمناطق غنية بسرعة رياح جيدة واقتصادية ومناطق ذات سرعة عالية، وهذه الحقول مناسبة لإنشاء مزارع رياح لإنتاج الطاقة الكهربائية[2].

ثالثا: الطاقة المائية: إن كميات الأمطار الكلية التي تسقط على الإقليم الجزائري، هي كميات مهمة وتقدر بحوالي (65 مليار م^{3}سنويا)، لكن لا تستغل منها إلا نسبة قليلة تقدر بـ 5%، حيث تستخدم نسبة 3% فقط من الطاقة المائية

[1]- وفاء شماني، منور أوسرير، "**مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الأحفورية في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد الرابع عشر-المجلد 01-2016، ص 38.

[2]- أحمد جابة، سليمان كعوان، "**تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد العاشر، ص 135.

لتوليد الطاقة الكهربائية ، ويرجع ضعف إستغلال هذه الطاقة كون أن عدد محطات إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة المائية هو عدد غير كافي بالإضافة إلى عدم الاستغلال الجيد للمحطات الموجودة[1].

رابعا: الطاقة النووية: تحتل الطاقة النووية مكانة مهمة في سوق الطاقة الجزائرية، وذلك لإمتلاكها أهم مناجم اليورانيوم في سلسلة جبال الهوقار، وسلسلة جبال أغلاب(رقيبات)، وعموما إحتمالات وجود اليورانيوم في الجزائر تتراوح بين معتدلة وعالية. وتستخدم الجزائر التكنولوجيا النووية في مجالات الرعاية الصحية و الزراعة، وتقوم حاليا بتطوير برنامج مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية "CEA" لتوليد الكهرباء من الطاقة النووية[2].

خامسا: الطاقة الحية: تمتلك الجزائر فيما يخص الطاقة الحية مصدرين هامين يتمثل الأول في المواد الغابية حيث تتربع الجزائر على 250 مليون هكتار أو أقل من 10% من إجمالي المساحة، وتقدر الطاقة الإجمالية للمورد الغابي في الجزائر بحوالي 37 ميغاطن مكافئ بترولي، أما الثاني يتمثل في موارد طاقوية من النفايات الحضارية والزراعية والتي لم يتم إعادة تدويرها حيث تقدر طاقتها بحوالي 5 مليون طن مكافئ بترولي[3].

سادسا: الطاقة الجيو حرارية: إن للحرارة الجوفية للأرض مصدر طاقوي متجدد، وإستغلال هذه الطاقة أصبح يأخذ خطة من الاهتمام، حيث يمكن إستعمالها في التدفئة والتجفيف الزراعي، وتربية الحيوانات، وصناعة الأغذية الزراعية[4].

الفرع الثاني: دعم الاستثمار الأجنبي

وفي هذا المجال، أقرت الجزائر العديد من التدابير الضريبية والمالية من أجل تشجيع الاستثمار، وحولت مسؤولية الوكالة الوطنية للتنمية والاستثمار (ADNI) إلى وزارة المساهمات، غير أن هذه التدابير لم تجعل بعد السوق الجزائرية أكثر استقطابا للاستثمار لأسباب متعددة، منها تردد المستثمرين الأجانب لدخول السوق الجزائرية واعتبار أن الجزائر لا تزال تمثل درجة عالية من الخطر، ومنها الجهل بالسوق الجزائرية، والأهم من ذلك كله هي العراقيل البيروقراطية. بالإضافة إلى التنويع في فرص الإستثمارات الأجنبية المستهدفة في الجزائر كالقطاعات الإستراتيجية خارج قطاع المحروقات.

الفرع الثالث: تنشيط القطاع الصناعي

تسعى الدولة لإنعاش الصناعة كقطاع استراتيجي بديل للنفط وقاعدة يقوم عليها الإقتصاد الوطني.

---

[1]- عماد تواكشت، "**واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جمعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2012، ص 156.

[2]- عماد تواكشت، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[3]- سمير كسيرة، عادل مستوي، "**الإتجاهات الحالية لإنتاج وإستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر– رؤية تحليلية آنية ومستقبلية**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر العدد الرابع عشر، 2015، ص 161.

[4]- المرجع نفسه، ص 161.

أولا: **إعادة تأهيل القطاع الصناعي القائم:** أصبح من الضروري على الدولة السعي للمحافظة على النسيج الصناعي القائم وإعادة تنشيطه، وذلك من خلال الاعتماد على[1]:

– تحسين تجهيزات الإنتاج للمؤسسات القائمة من أجل منتوج قادر على منافسة المنتجات المستوردة؛

– تشجيع الخوصصة في الصناعات التحويلية العمومية، مع الحفاظ على أقصى قدر ممكن من الوظائف في النسيج الصناعي، وتشجيع الاستثمارات والشراكة مع المستثمرين الأجانب؛

– إعادة تأهيل القوة العاملة في الصناعة وتحويل تراكم الخبرات إلى قدرات إبداعية، ورفع إنتاجية الفرد باكتسابه المعارف الذاتية التي تمكنه من الإبداع والإنجاز العلمي .

ثانيا: دعم صناعة البتروكيماويات: إن دعم الصناعات البتروكيماوية تعمل من جهة، على التقليل من تصدير البترول الخام والغاز وتزيد من القيمة المضافة بتصدير المشتقات ومنتجات التكرير، ومن جهة ثانية تلبي الاحتياجات المحلية المتزايدة من المشتقات والمخصبات تطلبها قطاعات الصناعة والزراعة، وبما توفره من بدائل تعوض النقص في بعض المواد أو المنتجات التي قد لا تتوفر محليا بشكل كافي، مثل الأخشاب والورق والمعادن وغيرها[2].

الفرع الرابع: القطاع الزراعي خيار إستراتيجي

تعد الفلاحة من أهم القطاعات التي تراهن عليها الحكومة في تنويع الاقتصاد وتوفير اليد العاملة وتقليص فاتورة الاستيراد، إذ أن الجزائر مرشحة إلى أن تصبح بلدا فلاحيا بامتياز ولكن وفق شروط تعديل وضبط نموذج النمو الحالي، بحيث يتحول من نموذج نمو مبني على الريع البترولي إلى نموذج مبني على الثروة من عدة قطاعات منها القطاع الفلاحي، لذلك وجب على السلطات الجزائرية الاهتمام بعدة مسائل منها[3]:

– العمل على توسيع الرقعة المخصصة للزراعة من خلال استصلاح الأراض ي الجبلية والصحراوية وتقليص الأراضي المستريحة؛

– العمل على توسيع المساحات المسقية وتطوير شبكة الري؛

– تكثيف العمل الفلاحي وتطويره تقنيا وتكوين الفلاحين؛

[1]- عيسى مقليد، مرجع سبق ذكره، ص 177.

[2]- المرجع نفسه ، ص 178.

[3]- أشرف الصوفي، عبد المنعم الدامي، **"القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي الجزائري"**، الملتقى الوطني حول **"المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات في ظل إنهيار الأسعار"**، جامعة 8 ماي 1945، يومي25-26 أفريل 2017، ص ص 9، 10.

– الدعم المالي للفلاحين ومنحهم قروض بفوائد اقل ومكافحة حالات تبوير الأراضي والتوسع على حسابها؛

– تقويم الريف وتثمينه وتحسين ظروف المعيشة فيه لتفادي نزوح اليد العاملة الفلاحية إلى المدن وتغيير نشاطها؛

– التشجير لحماية التربة من الانجراف والتصحر.

الفرع الخامس: القطاع السياحي خيار استراتيجي

زاد وعي الجزائر حول خطورة اعتمادها على قطاع المحروقات بإعتباره مورد قابل للنضوب والذي يهدد مستقبل الأجيال القادمة نظرا للتقلب الشديد الذي يعرفه هذا القطاع، فهي تسعى لتعزيز قطاع السياحة وعصرنته لكي يكون من الرهانات التي تعول عليها في عمليات التنمية والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، من خلال وضع مخطط تنموي تحت اسم (SDAT) إلى غاية 2025، حيث رصدت لذلك مبالغ مالية معتبرة، وإلى جانب هذه الجهود المبذولة توجد إمكانات تؤهل الجزائر لكي تكون مقصدا للسياح الأجانب ويتمثل ذلك في اتساعها الجغرافي وتنوعها الإقليمي وجمالية محيطها الطبيعي، حيث لا ينقص إلا الاهتمام بهذه المزايا وتنظيمها بالنحو الذي يضمن إقبال السياح لزيارتها[1]، وهذا ما يتطلب[2]:.

– الاستثمار أكثر في بناء وتشييد المطارات، الموانئ، الفنادق والمنتجعات؛

– وضع خطط لمنع تأثير السكنات الحديثة على طمس التراث العمراني السياحي وترميم هذه الأماكن والمعالم الأثرية؛

– تشجيع المبادرات التي تهدف إلى الرقي بالقطاع السياحي للمحافظة عل الصناعات التقليدية والعادات والتقاليد؛

– توفير الأمن والاستقرار الذي يعد من أولويات نجاح أي عمل سياحي، بالإضافة إلى التسيير الأمثل للإمكانيات بشكل يضمن ترسيخ فكرة لدى السياح عن جودة الخدمات السياحية التي تقدمها الجزائر لزبائنها.

[1]- حفيظ إلياس، علي حمزة، "**دراسة تحليلية و تقييمية لإستراتيجية تنمية السياحة كقطاع بديل لقطاع المحروقات: حالة الجزائر**"، مجلة التنظيم والعمل، الجزائر، العدد الخامس، ص 16.

[2]- ناصر بوعزيز، حميد حملاوي، "**حتمية تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري الواقع والمأمول**"، الملتقى الوطني حول "**المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار الأسعار**"، جامعة 8 ماي 1945، يومي 25-26 أفريل 2017، ص 8.

خلاصة الفصل الثالث

لقد دارت حيثيات هذا الفصل حول واقع التنمية الإقتصادية في ظل تقلبات أسعار البترول، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى البرامج التنموية التي إعتمدتها الجزائر في الفترة (2000-2014) ، والتي هدفت السلطات العمومية من ورائها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو وبعث حركية الاستثمار خاصة الأجنبية، والتي تميزت بزيادة الإنفاق العام نتيجة تنفيذ مشاريع البنية التحتية و المشاريع الأخرى التي تمت في إطار هذه البرامج.

أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى الخلفية التاريخية للبترول والإمكانيات البترول في الجزائر ومدى تأثيرها عن التنمية المستدامة، حيث عرفت الصناعة البترولية في الجزائر تطورا ملحوظا إذا ما قورنت بالصناعات الأخرى باعتبارها العصب الأساسي للاقتصاد الوطني.

وفي المبحث الأخير تطرقنا إلى أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية، وتوصلنا بأن التذبذب الحاد في أسعار البترول يؤثر على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر سواء بالايجاب في حالة الارتفاع أو بالسلب في حالة الإنخفاض، كما تعرضنا إلى أهم إشكال يدور في المجتمع الدولي خلال هذا القرن، وهو إيجاد بديل طاقوي يكون كبديل استراتيجي للثروة البترولية المهددة بالنضوب والزوال، و التي تسعى الجزائر لتحقيقه.

الخاتمة العامة

إن الخروج من حالة التخلف وتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي المستدام، ووضع أولى الخطوات للحاق بركب التقدم ومواكبة التطور الاقتصادي العالمي، هي غاية تطمح لها كل الدول النامية.

وضمن هذا الاطار فإن هذه الدول ومن بينها الجزائر تسعى إلى اكتشاف وتنمية مواردها لإشراكها في عملية التنمية، وهذا من خلال تطبيق مجموعة من البرامج التنموية، قصد التأثير على الواقع الاقتصادي القائم على قطاع المحروقات، فأغلب المراحل التي عرفتها التنمية الاقتصادية في الجزائر بأطوارها المختلفة وتوجهاتها السياسية والاقتصادية العامة لعب فيها البترول دورا هاما وأساسيا، وهذا الاعتماد المفرط تسبب في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحاصلة في أسعار البترول التي تؤدي لا محالة إلى إختلالات في مؤشرات الاقتصاد الوطني، حيث أن تراجع أسعار البترول سيؤدي إلى تقليص حجم الاستثمارات العمومية ،وبالتالي انخفاض في النمو، وارتفاع البطالة لهذا فلا بد على الحكومة الجزائرية أن تعمل على تنويع اقتصادها والتفكير بشكل جدي في استثمار الأموال الضخمة للثروة البترولية، لبناء اقتصاد وطني متين ومتكامل، وهذا عن طريق التركيز على قطاعات إستراتيجية تملك فيها الجزائر بنية تحتية، تكون كقطاعات منتجة بصفة دائمة ومتجددة مثل الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة خصوصا الطاقة الشمسية والاستثمار في القطاع الزراعي والسياحي، وهذا بالنظر إلى الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر في هذه المجالات.

إختبار صحة الفرضيات

- فيما يخص الفرضية الأولى، والتي تنص على أن الطلب والعرض البترولي من المحددات الأساسية والمؤثرة في أسعار البترول، فقد تم تأكيدها بصفة جزئية، فأسعار البترول حقيقة تتحدد وفق تفاعل قوى العرض والطلب العالميين، إلا أنه هناك عوامل أخرى لها دور في تحديد أسعار البترول والمتمثلة في العوامل الجيوسياسية، والكوارث الطبيعية وانخفاض طاقات الإنتاج، وكذا ظهور الدور الكبير للمضاربين خاصة في السنوات الأخيرة.
- أما فيما يخص الفرضية الثانية، والتي مفادها أن الإقتصاد الجزائري يرتبط إرتباطا وثيقا بقطاع المحروقات وبالتالي فإن تقلبات أسعار البترول لها تأتير كبير على مختلف التوازنات الاقتصادية، فقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية، فمن خلال التحليل الاقتصادي لأثر أسعار البترول على كل من رصيد الميزان التجاري، ميزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي، الايرادات العامة والنفقات العامة للدولة وغيرها، تبين أن هناك ارتباط قوي بين أسعار البترول وهذه التوازنات الإقتصادية، وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري رهين التغيرات في السوق البترولية.

- ❖ وفيما يخص الفرضية الثالثة، والتي تنص على أنه توجد العديد من البدائل التنموية خارج قطاع المحروقات يمكن أن يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري، فقد تأكدت صحة الفرضية، كون أن قطاع المحروقات مورد قابل للنضوب ونظرا للتقلبات الشديدة التي يشهدها هذا القطاع، فإن ايجاد بدائل تنموية مستدامة لا تستند لإمكانية النضوب أو الإنخفاض، يعتبر أمر مهم في إستدامة النمو الاقتصادي وتحقيق تغيرات جذرية وهيكلية وبنيوية في الاقتصاد، ومن بين هذه البدائل النهوض بمختلف القطاعات الإنتاجية، وكذلك الطاقات المتجددة مثل، الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية.

نتائج البحث

من خلال الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي كالآتي:

– البترول سلعة استراتيجية تتميز بالنفاذية والنضوب والتنوع، وأهميته تتعدى الجانب الإقتصادي إلى مختلف الجوانب الإجتماعية والسياسية، مما ينشئ صراعا كبيرا للسيطرة على سوقه.

– إن نتائج الدراسة التحليلية تبين أن هناك أثر مباشر لتقلبات أسعار البترول على النمو الإقتصادي في الجزائر؛

– ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات تجعله يتأثر بأهم الأحداث التي تحدث على مستواه؛

– إن التقلبات السعرية للبترول من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني استقرارا أو اختلالا وهو ما أكدته الأزمة الأخيرة التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزان التجاري وميزان المدفوعات والميزانية العامة؛

– هناك علاقة تشابكية بين الاقتصاد الجزائري وقطاع الطاقة جسدتها التأثيرات الكبيرة لانخفاض أسعار البترول على الكثير من المؤشرات الاقتصادية؛

– تلعب الإيرادات المالية المتأتية من قطاع المحروقات دورا هاما في الاقتصاد من خلال توفير مصادر التمويل اللازمة لتجسيد التنمية الاقتصادية؛

– تعدد المخططات التنموية في الجزائر يدل على حرص السلطات على الخروج من الركود والتخلف الاقتصادي للحاق بركب التقدم الاقتصادي؛

– العوائد المالية المحققة والتي تميزت بالإرتفاع لم تستفد منها الجزائر بتحقيق الرفاهية لأفراد مجتمعها بدليل إرتفاع مستويات الفقر والأمية في الجزائر.

– إعتقدت الجزائر أن التنمية الاقتصادية هي مجرد تحقيق أعداد كبرى من المشاريع أو إنفاق أموال أكثر، بحيث أثبتت دول أخرى أنها تستطيع الاعتماد على التنمية من خلال البشر.

التوصيات والاقتراحات

في ضوء النتائج المتوصل إليها من الجانب التحليلي نضع مجموعة من التوصيات والإقتراحات:

– وجوب ايجاد مصادر جديدة في تمويل الميزانية العامة عن طريق تنويع مصادر الدخل؛

– توظيف الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول واستغلالها في مشايع انتاجية بدلا من صرفها في مشاريع استهلاكية؛

– يجب تنويع ايرادات الصادرات خارج البترول، ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي، وترشيد نفقات الدولة، وترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية وأكثر فعالية ومرونة لضمان نمو اقتصادي فعلي وحقيقي، وتشجيع خلق المؤسسات المصغرة والمؤسسات المتوسطة التي تعمل على خلق قيمة مضافة؛

– تكثيف الجهود في مجال الطاقات المتجددة، والتي تمثل رهانا حقيقيا أمام الجزائر؛

–تأهيل المؤسسات الجزائرية للقيام بالدور المنوط بها، وبذلك تساهم كشريك مع الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛

– تدعيم القطاع السياحي، خاصة وأن الجزائر تمتلك المقومات السياحية التي يؤهلها لأخذ المراتب الأولى؛

–الإعتماد على تنمية البشر وتحسيسهم بدورهم الهام لإقامة تنمية اقتصادية ونشر هذه الثقافة لديهم وبناء جسور للثقة معهم مما يضمن توفير تفاعل مجتمعي حقيقي؛

–التفكير في مستقبل الأجيال القادمة، خاصة في ظل المستقبل المجهول للعوائد البترولية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1- أبو العلا يسرى محمد، "**نظرية البترول . بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول**"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

2- إسماعيل عبد الرحمان وحربي محمد موسى عريقات، "**مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي**"، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

3- البنا محمد، "**التنمية والتخطيط الإقتصادي بين النظرية والتطبيق –اشارة خاصة لتجربة دولة قطر–**"، مكتبة زهراء الشرق، قطر، دون سنة.

4- الدوري محمد أحمد، "**محاضرات في الإقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

5- الدوري محمد أحمد ، "**التخلف الاقتصادي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1987.

6- الدوري محمد أحمد، "**مبادئ اقتصاد النفط**"، دار شموع الثقافة، الجماهرية العربية الليبية، الطبعة الأولى،2003.

7- الرومي نواف، "**منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**"، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 2000.

8- العيسى نزار سعد الدين، قطف سليمان ابراهيم، "**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

9- العيسي نزار سعد الدين، "**مبادئ اقتصاد الكلي**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

10- القريشي صالح تركي محمد، "**علم اقتصاد التنمية**"، مكتبة الجامعة إثراء للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2000.

11- القريشي مدحت، "**التنمية الاقتصادية –نظريات وسياسات وموضوعات–**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

12- الليثي علي محمد، محمود يونس محمد، "**مقدمة في علم الاقتصاد**"، قسم الاقتصاد، مصر، 1988.

النجفي توفيق سالم، "**أساسيات علم الاقتصاد**"، الدار الدولية للاستثمارات الاثقافية للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2000.

13- برجاس حافظ ، "**الصراع الدولي على النفط العربي**"، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان، 2000.

بكري كامل، "**التنمية الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، لبنان، 1986.

14- بكري كامل، يونس محمود، مبارك عبد النعيم، "**الموارد واقتصادياتها**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986.

15- تودارو مشيل، ترجمة حسن حسني محمود، محمودعبد الرزاق محمود حامد، "**التنمية الاقتصادية**"، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، دون سنة.

16- جابر حسن يوسف طارق، "**السياسة التجارية الخارجية في نظام الاقتصاد الاسلامي –دراسة مقارنة–**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

17- جدوع الشرفات علي ، "**التنمية الاقتصادية في العالم العربي**"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

18- حسين السامرئي هاشم علوان، جاسم المشهداني عبد الله محمد، "**اقتصاديات الموارد الطبيعية**"، دار الحكمة للطباعة والنشر، العراق، 1992.

19- حسين عبد الله، "**البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2003.

20- خلف حسن فليح، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الأولى، 2006.

21- داودي الطيب، "**الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.

22- رشيد مهدي أحمد، "**جغرافيا النفط**"، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

23- رمضان محمد مقلد، أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد، "**اقتصاديات الموارد والبيئة**"، الدار الجامعية، مصر، 2003.

24- شعبان عبده عبير، عبد الرؤوف القفاش سحر، " **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها– مشاكل الفقر– التلوث البيئي– التنمية المستديمة**"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

25- ضياء مجدي الموسوي، "**ثورة أسعار النفط 2004**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

26- عبد الرحمان إسماعيل، موسى عريقات محمد حربي، "**مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي**"، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

28- عبد الله حسين، "**مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر، لبنان، 2006.

29- عبد المطلب عبد الحميد، "**إقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**"، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2015.

30– عبد الوهاب إبراهيم طه ، "**محاسبة البترول وفقا للنظم العالمية والمحلية ومعايير الجودة الدولية**"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

31- عجمية محمد عبد العزيز، عطية ناصف إيمان، علي عبد الوهاب نجا، "**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق– النظريات– الاستراتيجيات– التمويل**"، الدار الجامعية للطباعة، مصر، 2007 .

32- عجمية محمد عبد العزيز، عطية ناصف إيمان ، "**التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**"، الإسكندرية، 2006.

33- عجيمة محمد عبد العزيز، يسرى أحمد عبد الرحمن، **"التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها"**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 1999.

34- عطية عبد القادر محمد عبد القادر، **"اتجاهات حديثة في التنمية"**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2000.

35- علي الشرقاوي محمود، **"النمو الاقتصادي وتحديات الواقع"**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

36- عمر مندور عصام، **"التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية – المنهج النظرية– القياس"**، دار التعليم الثانوي، مصر 2006.

37- قريصة تادريس صبحي، **"مذكرات في التنمية الاقتصادية"**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، دون سنة.

38- الكفراوي محمود عوف، **"السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)"**، مكتبة الاشعاع للطباعة النشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 1997.

39- لطفي علي، **"الطاقة والتنمية في الدول العربية"**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2008.

40- لعويسات جمال الدين، **"العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية"**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.

41- محمد عبد العزيز عجمية، محمد الليثي، **"التنمية الاقتصادية–مفهومها–نظرياتها**– سياساتها"، الدار الجامعية للطباعة، مصر، 2003.

42- محي الدين عمرو، **"التخلف والتنمية"**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، دون سنة.

43- مصطفى عبد الطيف، بن سانية عبد الرحمان، **"دراسات في التنمية الاقتصادية"**، مكتبة حسن عصرية، لبنان، الطبعة الأولى، 2014.

44- منصوري الزين، "**تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

45- موسى عريقات محمد حربي، " **التنمية والتخطيط الإقتصادي – مفهوم وتجارب–"**، دار البلدية، الطبعة الأولى، 2014.

46- يسرى أبو العلا، **"مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري"**، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الأولى،1996.

47- يونس محمود، نعمة الله رمضان أحمد، **"مقدمة في علم الاقتصاد"**، المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع، مصر، دون سنة.

المذكرات

1- عصماني مختار، " دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال البرامج التنموية

(2001-2014) "، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، لجامعة فرحات عباس 1، الجزائر،2013.

2-كبداني سيدي أحمد، "**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية–دراسة تحليلية وقياسية–**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2013.

3- لبعل فطيمة، "**انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.

4- بن سبع حمزة، "**أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الانفاق الحكومي، البطالة والتضخم)، دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية var للفترة (1970-2010)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2012.

5- بن عوالي خالدية، "**استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016.

6- تواكشت عماد، "واقع وأفاق الطاة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012.

7- حاج قويدر عبد الهادي، "**الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري (1986-2009) –دراسة تحليلية–**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية ، جمعة وهران، الجزائر، 2012.

8- حمادي نعيمة، "**تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009.

9- خير الدين وحيد، "**أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر، 2013.

10- زغبي نبيل، "**أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر، 2012.

11- ساعو باية، "**الإنعاش الإقتصادي في الدزائر واقع وآفاق**"، مذكرة تخرج ضمن متلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.

12- سعد الله داود، "**أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)** "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

13- سمية موري، "**آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية– دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، غير منشورة، تخصص مالية دولية، تلمسان، الجزائر، 2010.

14- عقابي خميسة، "**النفط في العلاقات الأمريكية–العربية دراسة حالة الجزائر (1990 – 2014)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

15- قويدري قوشيح بوجمعة، "**انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009.

16- معط الله آمال، "**آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،ت غير منشورة، خصص الاقتصاد الكمي، جامعة جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 245.

17- مقليد عيسى، "**قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008.

18- ميهوب مسعود، "**دراسة قياسية لإنعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي الجزائري للفترة (2000-2010)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.

19- بوغرارة سالم، "**السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاساتها على سوق النفط العالمي خلال الفترة من (2000-2011)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص: إقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

20- بيطام ريمة، **"أسعار النفط وانعكاساتها على الميزاني العامة للدولة– دراسة حالة الجزائر (2000-2014)"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

21- صالحي طاوس، **"مدى فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة 2000-2010"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص مالية المؤسسة، الجامعة، الجزائر،2015.

22- يخلف محمد جلال، محامدي ولي، **"المؤسسات الصغير والمتوسطة والتنمية المستدامة في ظل انخفاض أسعار النفط–دراسة حالة الجزائر–"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، 2016.

مجلات

1- أبو فليح نبيل، **"صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر"**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول.

2- إلياس حفيظ، حمزة علي، دراسة تحليلية و تقييمية لإستراتيجية تنمية السياحة كقطاع بديل لقطاع المحروقات : حالة الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، العدد الخامس.

3- المزيني عماد الدين محمد، **"العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية"**، مجلة جامعة الأزهر، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية ،المجلد 15، العدد الأول 2013.

4- الهيتي أحمد حسن، بختيار صابر محمد، **"أثر تقلبات الايرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي"**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 4، العدد السابع، 2011

5- ترايو عيسى أحمد، **"أثر انخفاض النفط على الدول المصدرة و المستوردة بالإشارة إلى حالة السودان"**، بنك السودان المركزي، السودان، العدد التاسع وسبعون، 2016.

6- جابة أحمد، كعوان سليمان، **"تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد العاشر،

7- زرمان كريم، **"التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 -2009)"**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد السابع، جوان 2010.

8- سعد الله داود، "**تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط واثرها على استقرار الاسعار(2008-2010)**"، مجلة الباحث،جامعة الجزائر3، الجزائر، العدد التاسع، 2011.

9- سعودي عبد الصمد، بلعجوز حسين، "**إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على :التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني عشر، دون سنة.

10- شماني وفاء، أوسرير منور، "**مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الأحفورية في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد الرابع عشر-المجلد 01-2016.

11- طاهر جميل، "**النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات**"، المعهد العربي للتخطيط، ديسمبر 1997.

12- كسيرة سمير، عادل مستوي، "**الإتجاهات الحالية لإنتاج وإستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر– رؤية تحليلية آنية ومستقبلية**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد الرابع عشر، جامعة الجزائر3، 2015.

13- مسعي محمد، "**سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"، مجلة الباحث، جامعة جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، العدد العاشر، 2012.

الملتقيات والمؤتمرات

1- بريش عبد القادر، معزوز لقمان، "**أبعاد تطبيق البرامج التنموية على الاقتصاد الجزائري –فرص وتحديات–**"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد 50 سنة من التنمية، جامعة بشار، الجزائر، يومي4و5مارس2014.

2- بن قسمي طارق، فرحاني الزهرة، "**تقلبات أسعار للنفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية للفترة (1990-2013)**"، ورقة بحث ضمن المؤتمر الأول حول "**السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية**"، الورشة الأساسية الثانية، جامعة سطيف1، 2015.

3- بن يعقوب الطاهر، قرعي مريم، "**أثر تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر**"، ورقة بحث ضمن المؤتمر الأول حول "السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية"، الورشة الأساسية الثانية، جامعة سطيف2015،1.

4- بوريش أحمد، **"تداعيات وأنعكاسات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري"**، ورقة بحث ضمن "المؤتمر الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التهنية القُطرية وتأمين الإحتياجات الدولية"، جامعة سطيف1 ،2015.

5- بوعزيز ناصر، حملاوي حميد، حتمية تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري الواقع والمأمول، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار الأسعار، جامعة 8 ماي 1945، يومي 25-26 أفريل 2017.

6- بوعشة مبارك، **"الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية –مقارنة نقدية–** "، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، 11و12 مارس 2013.

7- بوفليح نبيل، **"دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة)"**، الأكادمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد التاسع، 2013.

8- راهم فريد، بوركاب نبيل، **"انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج"**، ورقة بحث ضمن المؤتمر الأول حول **"السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية"**، الورشة الأساسية الثانية، جامعة سطيف1، 2015.

9- شرقرق سمير، **"دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2013)** "، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، المغرب، العدد الثالث، سبتمبر، 2014.

10- شطيبي محمود مريم، مداخلة بعنوان :انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، يوم:14 ماي 2015.

11- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، **"أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"**، ورقة بحث ضمن المؤتمر الدولي حول **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار** 1945 **والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 11و12مارس2013.

12- الصوفي أشرف، عبد المنعم الدامي، **القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي الجزائري**، الملتقى الوطني حول **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات في ظل إنهيار الأسعار**، جامعة 8 ماي ، يومي25-26 أفريل 2017.

13- عبد الرحيم وهيبة وأخرون، **"وواقع التنمية البشرية في الدول العربية من خلال مؤشرات عالمية"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول "تقييم سيسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة"، جامعة الجزائر 3، 08 و09 ديسمبر 2014.

14- علام عثمان، **"واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 25-28 جانفي2015.

15- نبيل أبو فليح، عبد القادر لعاطف، **"فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخل الثرو ة البترولية في الجزائر"**، ورقة بحث ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول **"التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"**، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008.

التقارير

1- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 35، 2008.

2- التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2005.

3- التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014 .

4- التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2015.

5- التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2016.

6- التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، فبراير2017.

7- تقارير وكالة الطاقة الدولية (IEA).

8- تقارير منظمة الأقطار العربية للدول المصدرة للنفط.

9- تقارير منظمة الأوبك.

10- تقارير بنك الجزائر.

11- تقارير البنك الدولي.

12- تقارير الديوان الوطني للإحصائيات.

13- تقارير التنمية البشرية.

المراجع باللغة الأجنبية

1-Alexandre Paillard et les autres, "**Géopolitique du pétrole"** , Edition technique, Paris, 2005.

2-Jean Arrous," **les théories de la croissance"**, paris, éditions du seuil, 1999.

3-Jean Rivoire,**" L'économie de marché Que sais-je?",** éditions Dahleb, Alger, 1994.

4-O.J.Blanchard, and J Gali, **"The Maccroeconomic Effects of Oil Shocks :Why are the 2000s so different from the 1970s ? »"** ,NBER Workinng paper 133368 ,2007.

5-République Algérienne Démocratique et populaire, programme de soutien la relance économique a court et moyen

مواقع الأنترنت

- http://www.alriyadh.com/613683.

- http://www.alriyadh.com/327146.

- http://journaliraq.com.
-http://www.economywatch.com/economic-statistics/year/2016 .

- https://ar.tradingeconomics.com/algeria/unemployment-rate.

-http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm .

-http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/155/Taux-de-Change.html.

-http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170607/114133.html.

-http://www.economywatch.com/economic-statistics/year/2016.

-http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_archive/2006wesp_es_ar.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	VI - I
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال	VIII
المقدمة العامة	أ- د
الفصل الأول: التأصيل النظري للتنمية الاقتصادية	1- 38
تمهيد	02
المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية	03
المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية والنمو الاقتصادي	03
الفرع الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية	03
الفرع الثاني: أهم المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية	05
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية	09
الفرع الأول: أهمية التنمية الإقتصادية	09
الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية	10
المطلب الثالث: أبعاد التنمية الاقتصادية	13
الفرع الأول: البعد المادي للتنمية	13
الفرع الثاني: البعد الاجتماعي للتنمية	13
الفرع الثالث: البعد السياسي للتنمية	13
الفرع الرابع: البعد الدولي للتنمية	13
الفرع الخمس: البعد الحضاري للتنمية	13
المبحث الثاني: متطلبات، مصادر تمويل وعقبات التنمية الاقتصادية	14
المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادي	14
الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية	14

الفرع الثاني: النظرية المعاصرة للتنمية الاقتصادية	16
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية	20
الفرع الأول: معايير الدخل	20
الفرع الثاني: المعايير الإجتماعية	21
الفرع الثالث: المعايير الهيكلية	21
المطلب الثالث: سياسات التنمية الاقتصادية	23
الفرع الأول: سياسة الاستثمار	23
الفرع الثاني: سياسة الإدخار	24
الفرع الثالث: السياسة النقدية	24
الفرع الرابع: السياسة المالية	25
الفرع الخامس: السياسة التجارية	25
المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية : متطلبات، مصادر تمويل والعقبات	26
المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية	26
الفرع الأول: تراكم رأس المال	27
الفرع الثاني: الموارد الطبيعية	27
الفرع الثالث: الموارد البشرية	27
الفرع الرابع: التكنولجيا	28
المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	29
الفرع الأول: مصادر التمويل الداخلية	29
الفرع الثاني: التمويل المصرفي	32
الفرع الثالث: مصادر التمويل الخارجية	32
الفرع الرابع: التمويل عن طريق السوق المالية	34
المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية	34
الفرع الأول: العقبات الاقتصادية	34
الفرع الثاني: العقبات السياسية	36
الفرع الثالث: العقبات الاجتماعية والفكرية	36
الفرع الرابع: العقبات التكنولوجية والتنظيمية	37
الفرع الخامس: العقيات الدولية (الخارجية)	38
خلاصة الفصل	39

الفصل الثاني: تطورات أسعار البترول في السوق البترولية وآثارها على اقتصاديات الدول	78-41
تمهيد	42
المبحث الأول: الأسس النظرية للبترول	42
المطلب الأول: أصل البترول ونشأته	42
الفرع الأول: مفهوم البترول ونشأته	42
الفرع الثاني: تاريخ البترول	43
الفرع الثالث: النظريات المفسرة لأصل البترول	44
المطلب الثاني: الخصائص العامة للبترول	45
الفرع الأول: أشكال مادة البترول	45
الفرع الثاني: خصائص البترول	46
الفرع الثالث: مميزات البترول	48
المطلب الثالث: أهمية البترول في الاقتصاد العالمي	49
الفرع الأول: أهمية البترول الاقتصادية	49
الفرع الثاني: أهمية البترول الاجتماعية	51
الفرع الثالث: أهمية البترول السياسية	51
الفرع الرابع: أهمية البترول العسكرية	52
المبحث الثاني: تطور سعر البترول بالسوق البترولية	53
المطلب الأول: السوق البترولية والاطراف الفاعلة فيها	53
الفرع الأول: مفهوم السوق النفطية وخصائصها	53
الفرع الثاني: الأطراف الفاعلة في السوق البترولية	54
المطلب الثاني: ماهية سعر البترول	56
الفرع الأول: تعريف سعر البترول	56
الفرع الثاني: أنواع أسعار البترول	57
الفرع الثالث: أساليب أسعار البترول	58
المطلب الثالث: محددات أسعار البترول وتطوراته خلال الفترة (2000- 2016)	60
الفرع الأول: محددات أسعار البترول	60
الفرع الثاني: تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2000- 2016)	63
المبحث الثالث: آثار تقلبات أسعار البترول على اقتصاديات الدول	66
المطلب الأول: أثر ارتفاع أسعار البترول على اقتصاديات الدول	66

الفرع الأول: أثر ارتفاع أسعار البترول على اقتصاديات الدول المنتجة	66
الفرع الثاني: أثر ارتفاع أسعار البترول على اقتصاديات الدول المستهلكة	68
المطلب الثاني: أثر انخفاض أسعار البترول على اقتصاديات الدول	70
الفرع الأول: أثر انخفاض أسعار البترول على اقتصاديات الدول المنتجة	70
الفرع الثاني: أثر انخفاض أسعار البترول على اقتصاديات الدول المستهلكة	71
المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية	73
الفرع الأول: أثر أسعار البترول على الناتج الداخلي	74
الفرع الثاني: أثر أسعار البترول على التضخم	74
الفرع الثالث: أثر أسعار البترول على البطالة	75
الفرع الرابع: علاقة أسعار البترول على ايرادات الميزانية العامة	76
الفرع الخامس: علاقة أسعار البترول على نفقات الميزانية العامة	77
خلاصة الفصل	78
الفصل الثالث: واقع التنمية الاقتصادية في ظل تقلبات أسعار البترول في الجزائر	121-80
تمهيد	80
المبحث الأول: البرامج التنموية التي إعتمدتها الجزائر من (2000-2014)	81
المطلب الأول: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2001-2004)	81
الفرع الأول: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	81
الفرع الثاني: أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	82
الفرع الثالث: خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	83
الفرع الرابع: نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	84
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)	85
الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	85
الفرع الثاني: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	87
الفرع الثالث: خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	87
الفرع الرابع: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	88
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو 2010- 2014	89
الفرع الأول: مضمون برنامج توطيد النمو	90
الفرع الثاني: أهداف برنامج توطيد النمو	91
المبحث الثاني: مكانة البترول في الاقتصاد الجزائري	92

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع البترول في الجزائر	92
الفرع الأول: اكتشاف البترول	93
الفرع الثاني: إنشاء سونطراك	94
الفرع الثالث: تأميم المحروقات	94
الفرع الرابع: الانضمام لمنظمة الأوبك **(opec)** والأوابك **(oapec)**	95
المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر البترولية	95
الفرع الأول: احتياطي البترول في الجزائر	95
الفرع الثاني: إنتاج البترول في الجزائر	96
المطلب الثالث: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	98
الفرع الأول: مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات	98
الفرع الثاني: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي **(PIB)**	99
الفرع الثالث: مساهمة قطاع المحروقات في ايرادات الميزانية العامة	100
الفرع الرابع: صندوق ضبط الموارد	101
المبحث الثالث: أثر تغيرات أسعار البترول على المؤشرات الاقتصادية والاستراتيجيات البديلة	102
المطلب الأول: أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الداخلي	103
الفرع الأول: أثر تغيرات أسعار البترول على إجمالي الناتج المحلي	103
الفرع الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي	104
الفرع الثالث: أثر تغيرات أسعار البترول على الميزانية العامة	105
الفرع الرابع: أثر تغيرات أسعار البترول على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	106
الفرع الخامس: أثر تغيرات أسعار البترول على البطالة والتشغيل	107
الفرع السادس: أثر تغيرات أسعار البترول على التضخم	108
الفرع السابع: أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشر التنمية البشرية	109
المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الخارجي	109
الفرع الأول: أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات	110
الفرع الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري	111
الفرع الثالث: أثر تغيرات أسعار البترول على المديونية الخارجية	112
الفرع الرابع: أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف	113
الفرع الخامس: أثر تغيرات أسعار البترول على الاستثمار الأجنبي المباشر	115
المطلب الثالث: الإستراتيجيات البديلة للبترول	116

الفرع الأول: مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر	116
الفرع الثاني: دعم الاستثمار الأجنبي	118
الفرع الثالث: تنشيط القطاع الصناعي	118
الفرع الرابع: القطاع الزراعي خيار استراتيجي	119
الفرع الخامس: القطاع السياحي خيار استراتيجي	119
خلاصة الفصل	121
الخاتمة العامة	125-123
قائمة المراجع	136-127

قائمة الجداول

قائمة الجداول	الصفحة
جدول رقم (01): التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	82
جدول رقم (02): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي	86
جدول رقم (03): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي	90
جدول رقم (04): مراحل تأميم قطاع المحروقات الجزائري	94
جدول رقم (05): تطور احتياطي البترول في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	96
جدول رقم (06): مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة (2000-2016)	98
جدول رقم (07): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة (2000-2016)	99
جدول رقم (08): مساهمة الجباية النفطية في الايرادات الخاصة بميزانية الدولة خلال الفترة (2000-2016)	100
جدول رقم (09): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2016)	104
جدول رقم (10): تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2016)	106
جدول رقم (11): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2016)	107
جدول رقم (12): تطور معدل البطالة والتشغيل خلال الفترة (2000-2016)	108
جدول رقم (13): تطور دليل مؤشر التنمية البشرية في الجزائر (2000-2016)	110
جدول رقم (14): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016)	111
جدول رقم (15): تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (2000-2016)	114
جدول رقم (16): تطور سعر الصرف خلال الفترة (2000-2016)	115
جدول رقم (17): تطور الاستثمار الأجنبي خلال الفترة (2000-2016)	117

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال	الصفحة
الشكل رقم (01): تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2016)	64
الشكل رقم (02): تطور الإنتاج البترولي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	97
الشكل رقم (03): تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	103
الشكل رقم (04): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2016)	105
الشكل رقم (05): تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000-2016)	109
الشكل رقم (06): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2016)	112

الملخص

في ضوء التقلبات الحادة في أسعار البترول في السوق الدولية وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، ويستند هذا التحليل إلى عرض واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال التغيرات التي تطرأ على أسعار البترول في الأسواق العالمية، فضلا عن إبراز الأهمية الكبيرة التي يلعبها البترول في الإقتصاد الوطني، وعلاقته الوثيقة بقطاع المحروقات، وقد ثبت من خلال التحليل الاقتصادي وجود علاقة قوية بين التغيرات في أسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية، مما يدل على الارتباط الكبير للإقتصاد الجزائري بتلك التغيرات، مما يجعله رهينة للصدمات الخارجية ما يستدعي ضرورة تنويع مصادر الدخل والبحث عن بدائل تنموية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، البترول، أسعار البترول، السوق البترولية، متغيرات الاقتصاد الكلي

Abstract

In light of the sharp changes of the oil prices in international market and its effects on the Algerian economy, this research aims at analyzing the impact of the price changes on the economic development in Algeria throughout (2000-2016). This analysis is based on presenting the status of the economic developement in Algeria through the changes that occurs on the oil prices in the international market, as well as showing the importance of the oil in the national econommy and its close relationship whith the fuels sector.It has been proventhough an economic analysis that there is a big connection between the changes in the oil prices and some economic variables, whith shows the correlation of the Agerian economy to these changes, that makes it vulnerrable and susceptible to external shocks. Thus, it is highly required to diversify the income sources and to look for other sustainable alternatives in order to reduce the dependenceon the fuels sector.

Keywords : economic development, oil, oil prices, international market, economic variables.